الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(483)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	11
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	15
حقوق الانسان فى العالم	102

حقوق الإنسان: السجناء لهم الحق في الخروج لبعض الحالات .. والاتصال بالأهل والأصدقاء

المصدر: جريدة انحاء الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
/http://www.an7a.com/170519

أنحاء) – متابعات : ـ
أوضحت جمعية حقوق الإنسان أن نزلاء السجون لهم بعض الحقوق الخاصة أثناء قضاء فترة محكوميتهم، منها الخروج من السجن لمباشرة بعض المصالح، كالدفن والعزاء والزواج لأحد من أفراد الأسرة.
وقالت الجمعية إن السجين أيضاً يحق له زيارة عائلته لمدة 24 ساعة، في حال عدم تمكنهم من زيارته بالسجن وذلك وفقاً لضوابط محددة، كما أن له الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية.
وتابعت الجمعية بسرد بعض حقوق السجناء، أنه في حال القبض على أي شخص أو توقيفه يكون له الحق في إخباره بأسباب الإيقاف، والاتصال بمن يرى إبلاغه، كما أنه لا بد أن يتم استجوابه خلال 24 ساعة، أو تأمر دائرة التحقيق بإخلاء سبيله.

حقوق الإنسان: للسجناء حق الخروج مؤقتاً في تلك الحالات

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنه للسجين الحق في الخروج من السجن مؤقتًا لمباشرة بعض مصالحه، أو زيارة عائلته وفقًا لضوابط محددة.
وأوضحت الجمعية في عدة تغريدات لها على حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنه للسجين الحق في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعًا، مضيفة في تغريدة أخرى أنه يحق له الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن.
وأضافت الجمعية أن للسجين الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، وأن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وأبانت في تغريدة أخرى أن للسجين الحق أيضا في التدريب والتأهيل على بعض المهن، من خلال إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحِرَف ومهارات متعددة.

محامي سعودي يرد على مزاعم السويد : القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان لغير الشريعة

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - الوئام :
أكد المحامي والمستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي في معرض رده على المغالطات التي صدرت من وزيرة الخارجية السويدية ، على استقلالية السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية المستمدة من النظام الأساسي للحكم ؛ والذي يعد أهم وثيقه دستوريه للمملكة ، حيث نصت المادة السادسة والأربعون منه على أن : (القضاء سلطة مستقلة ، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية) .
وأوضح تلمسه والجميع للدور المقدر للجهود الظاهرة للنهوض بالأعمال القضائية والسعي لتحسينها وتطويرها ومتابعتها وتساوي الجميع أمامها ؛ وذلك إعمالاً للمادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم في المملكة والتى نصت أيضاً على أن : (حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمُقيمين في المملكة ، ويُبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك) .
وأبدى استغرابه من الادعاءات الباطلة التي توجه لقضائنا الشامخ ولحقوق إنساننا المصانة والتي كفل النظام السعي لتحقيقها من خلال هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان واللتان يتوازيان ويلتقيان فيما يخدم العملية الحقوقية في المملكة .
كما دلل الخالدي بالدليل المشاهد للقارىء والمتابع للدور الحقوقي الثابت والقائم لقضاء المملكة من خلال وقوفه الشخصي على ذلك الدور أثناء ترافعه في بعض القضايا ، حيث سهل ذلك المرفق العدلي تواجد الجهات الحقوقية للوقوف على الإجراءات القضائية المتبعة في تلك القضايا ، وتبديد أي صورة مغلوطة قد يضعها البعض عنا ولا غرابة في ذلك لحاجة في نفسه المريضة ، حيث بين ذلك ربنا عزو وجل بقوله : (وَإِذا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ إِنَّ الله عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ) .

لمدة 24 ساعة.. حقوق الإنسان: يحق للسجين الخروج من السجن لزيارة عائلته

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150320/lp3.htm

الجزيرة - وهيب الوهيبي
أكدت جمعية حقوق الإنسان على حق السجين في الخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن كما له الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية.

وأعطت الجمعية الحق للسجين في الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعاً لافتة أنه للحق أيضا أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة.
وأكدت في هذا الصدد أنه في حالة القبض على أي إنسان أو توقيفه يكون له الحق في إخباره بأسباب الإيقاف والاتصال بمن يرى إبلاغه.

تسجيل 84 ألف دعوى نفقة وحضانة خلال 7 أشهر

الرياض تتصدر القائمة.. تليها جدة ثم مكة المكرمة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 24 جماد الاول 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1030140

جدة: نجلاء الحربي
كشفت مؤشرات وزارة العدل الخاصة بقضايا الأحوال الشخصية عن ارتفاع دعاوى النفقة والحضانة في المملكة إلى نحو 84 ألف قضية، وذلك منذ افتتاح محاكم الأحوال الشخصية في ذي القعدة الماضي.
وبلغ عدد دعاوى النفقة 43 ألفا فيما سجلت المحاكم 41 ألف دعوى تختص بحضانة الأطفال، وسجلت مدينة الرياض أعلى نسبة في عدد قضايا النفقة بـ 1122 قضية، تلتها جدة بـ 768 قضية وسجلت مكة المكرمة 394 قضية، أما قضايا الحضانة فسجلت الرياض 1046 قضية ثم جدة بـ 764، فمكة المكرمة بـ 473 قضية.
من جهته، كشف مصدر قضائي بمحكمة الأحوال الشخصية بجدة لـ"الوطن" أن أكثر الشكاوى المرفوعة لدى المحكمة تتمثل في الحضانة والنفقة، وربما أسهم القرار الأخير الذي أعطى المرأة المطلقة حق الولاية على أبنائها إلى جانب إعطائها الحرية في استخراج أوراق الأبناء ومراجعة الدوائر الحكومية، في زيادة عدد هذه الدعاوى.
وأضاف أن محكمة الأحوال الشخصية تستقبل كل الدعاوى الخاصة بالأسرة بما يتعلق بالطلاق والنفقة والخلع والحضانة، وقد حققت تلك المحاكم خلال الفترة البسيطة منذ تدشينها أحكاما في مصلحة المرأة، كما عجلت من وتيرة النظر والحكم في القضايا بشكل أفضل من السابق.
من جهة أوضح عضو مجلس الشورى الشيخ عازب بن سعيد آل مسبل لـ"الوطن" أن مسألة التقاضي في قضايا الأحوال الشخصية مكفولة ومعروفة ضمن نظام المرافعات الشرعية الذي صدر أخيرا، مبينا أن زيادة العدد في هذه القضايا يدل على أن المجتمع تحدث فيه قضايا أسرية مختلفة.
وأكد آل مسبل أن هناك قضاء مستقلا ويطلق عليهم قضاة التنفيذ ولديهم دوائر في المحاكم العامة ووضعوا لتطبيق العقوبات على من لا يطبق الأحكام الصادرة من محكمة الأحوال الشخصية كالحضانة أو رؤية الأبناء، مشيرا إلى أن المنظومة العدلية اكتملت بصدور النظام الخاص بالترافع في قضايا المظالم والمرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وكذلك نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ونظام قضاة التنفيذ، وبذلك تكون المنظومة مكتملة، أما ما يخص اللوائح فهي من اختصاص الجهات التنفيذية.
من جهتها، قالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين إن القضاء السعودي أصاب كثيرا عندما أصدر قراراته الخاصة في إعطاء المطلقات حق الولاية على أبنائهن، وساعدتهن تلك القرارات في أخذ حقوقهن سواء الحضانة أو النفقة وهذه خطوة تحمد للقضاء.
وأضافت أن القرارات لم تتوقف عند هذا الحد بل ألزمت كل من يمتنع عن تنفيذ الأحكام بتنفيذها إجباريا سواء من يمنع أما من رؤية أبنائها أو أن يمتنع شخص عن دفع النفقة لأولاده.

د. القحطاني التقى عميد كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032005

استقبل عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود د. مفلح القحطاني عميد كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل د. خالد بن ابراهيم الحصين الذي حل ضيفا على الكلية بمقرها بالرياض يوم أمس الخميس إذ عقد القحطاني والحصين اجتماعا بحضور وكيل كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود د. عبدالله الغامدي تم التطرق فيه لكافة الجوانب الاكاديمية والتطويرية وسبل التعاون بين الكليتين بما يسهم في تطوير آلية العمل للنهوض بالكليتين الى مصاف الكليات المشابهة في الجامعات العالمية وبعد نهاية الاجتماع اطلع د. الحصين على أقسام الكلية الاكاديمية والادارية والوحدات والقاعات الذكية والاستديوهات والجمعيات وفي نهاية الزيارة عبر د. الحصين عن إعجابه بالتطور الذي تشهده الكلية وقدم شكره للدكتور مفلح القحطاني نظير الحفاوة التي لقيها بجانب استفادته من خبرات الكلية في كافة الجوانب.

حقوق الإنسان"تؤكد حق السجين التدريب والخروج لزيارة عائلته

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760539.htm

عبدالعزيز الرويلي (تبوك)
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حق السجين في التدريب والتأهيل على بعض المهن، حيث يتم إلحاق السجناء بدورات تدريبية لحرف ومهارات متعددة. كما يحق له أن يطلب من إدارة السجن إحضار كاتب عدل لضبط توكيل السجين أو غيره من التصرفات أو اصطحابه للمحكمة. وأضافت الجمعية في تغريدات متتابعة عبر حسابها في تويتر تحت وسم (حقك): «وللسجين أيضا الحق في المراسلة مع أهله وأصدقائه بالخطابات والاتصالات الهاتفية، والخروج من السجن لزيارة عائلته لمدة 24 ساعة وفق ضوابط محددة، وذلك في حال عدم تمكنهم من زيارته في السجن». كما يحق له «الخروج من السجن لمباشرة بعض مصالحه كدفن أحد أفراد أسرته وحضور العزاء فيه أو حضور زواج أحد ممن يعولهم شرعا».

وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية يزور فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعسير

المصدر: جريدة عسير نيوز الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
https://www.3seer.net/182927

أبها - حسن ناحي - عسير نيوز:
قام وفد من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير برئاسة مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الاستاذ عبدالحكيم الشهراني ومساعد المدير العام للرعاية والاسرة و عدد من مدراء الفروع الايوائية بزيارة لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صباح الثلاثاء الموافق 1436/5/26هـ وقد كان في استقبالهم سعادة الدكتور علي عيسى الشعبي المشرف على الفرع والشيخ محمد عبدالله آل دباش عضو فرع الجمعية والأستاذ عبدالله إبراهيم العواد مدير الفرع والأستاذ بندر مبارك آل غانم سكرتير وقد تم عقد اجتماع لمناقشة آلية تعزيز التعاون بين فرع الجمعية وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.
الجدير بالذكر أن هناك تنسيق وتعاون مستمر بين فرع الجمعية وفرع وزارة الشئون الاجتماعية في المنطقة في القضايا المشتركة وفرع الجمعية يقدر الدور الكبير الذي يقوم به فرع الوزارة في المنطقة في مجالات اختصاصهم .
وفي نهاية الاجتماع شكر المشرف على فرع الجمعية سعادة مدير عام فرع وزارة الشئون الاجتماعية بالمنطقة على الزيارة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتمنى لسعادته التوفيق والسداد في عمله الجديد.

حقوقيون وخبراء وأعضاء شورى يتفقون على أن الدولة تكفل حرية التعبير للجميع..

الناطق العدلي ل "الرياض": هناك فرق بين الحرية والإخلال بالنظام العام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033087

الرياض - أسمهان الغامدي
تكفل الأنظمة المعمول بها في المملكة حقوق الجميع بالشكل المتعارف عليه والمعمول به دولياً، وتضمن كذلك ألا يؤدي التمتع بهذه الحرية إلى انتهاك حقوق الآخرين أو تهديد الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة،

وهو ما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يجيز إخضاع حرية الرأي والتعبير لبعض القيود بهدف ضمان احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
كما أن المادة (46) من النظام الأساسي للحكم تنص على أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، والمادة (47) تنص على أن التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ما يؤكد على أن الجميع سواسية أمام القضاء.
وفي هذا التحقيق تناقش "الرياض" حقائق استقلالية القضاء وحرية التعبير في المملكة، خاصة وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساو وله حق التقاضي والحصول على حقه، إضافة إلى أن حرية التعبير مكفولة للجميع في إطار الشريعة الإسلامية.
الشورية حمدة العنزي: سياسة المملكة ترمي إلى التوازن وعدم خلق صراعات مؤدلجة
الدولة تكفل حرية التعبير للجميع
في البدء، أكد المتحدث العدلي منصور القفاري أن ما تثيره بعض الجهات الخارجية من اتهامات للمملكة فيما يتعلق بحرية التعبير وما تزعمه بعض وسائل الإعلام من مغالطات حول بعض المحكومين وأنهم عوقبوا لأسباب تتعلق بحرية الرأي تدخّل في قضاء المملكة ومساس بسيادتها ونزاهة قضائها وهو في الحقيقة تجنن وتضليل للرأي العام.
وأشار القفاري إلى أن الأنظمة في المملكة وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم كفلت للجميع حرية التعبير ضمن ضوابط الشرع والنظام، فأنظمة المملكة تفرق بين الحرية والإخلال بالنظام العام، كما تفرق بين الحرية المنضبطة وبين التعدي على ثوابت وقيم المجتمع وأمنه وسكينته؛ ودليل ذلك وجود العديد ممَنْ يعبرون عن آرائهم ولم تتم محاكمتهم؛ لعدم ارتكابهم لأفعال مجرمة وفقاً للشرع أو النظام، مضيفاً بأنه من المعلوم أن لكل مجتمع طبيعته المختلفة وقيمه الخاصة به، وأنظمة كل دولة إنما هي نتاج لقيم المجتمع ومبادئه.
وقال المتحدث العدلي إن من يُطالب المجتمعات المختلفة بأن تكون على وفق مبادئه وقيمه فهو الذي يُصادر الحريات ويمنع التعبير عن الرأي المختلف معه، وبالتالي فهو الأولى بأن يُنتقد ويشنّع عليه، فالقضاء في المملكة مستقل، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، وهذا هو نص النظام الاساسي للحكم وجميع الانظمة القضائية في المملكة، بل إن الأنظمة في المملكة تجعل التدخل في أحكام القضاء جريمة يُعاقب عليها كما نص على ذلك نظام محاكمة الوزراء وغيره من الأنظمة.
الحقوقية سهيلة زين العابدين: الجميع يستطيع النقد دون مساءلة ما لم يمسّ ثوابت المملكة
وبين منصور القفاري أن فكرة التدخل في القضاء والمساس باستقلاله كما هي مجرمة وممنوعة داخلياً، فهي ممنوعة خارجياً أيضاً طبقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية، الأمر الذي يدلل على أن المملكة تتمتع بسقف حرية عال لا يقف أمامها إلا ثوابت دينية ووطنية أمنية، فحق الانتقاد لأداء المسؤول والجهات والوزارات مشروع ما لم يتعد العمل ليصل إلى شخص الانسان إلى جانب استقلالية القضاء.
مؤشرات حرية
الرأي في المملكة
من جانبها، أكدت عضو مجلس الشورى د. حمدة العنزي أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن حرية الرأي في المملكة واسعة، فالمملكة أثبتت هذا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، إلى جانب احتضانها لأبنائها المعارضين والمتشددين ومن جميع التيارات المختلفة، بل وسمحت بإعادة محاكمة البعض ممن حوكموا في وقت سابق، الأمر الذي يثبت مرونة المملكة واستقلالية القضاء وحرية التعبير، مضيفة أن جميعنا يقرأ ما في مواقع التواصل الاجتماعي من آراء متباينة، وما تحمل من انتقادات للوزراء، وتقييم عمل المجالس والوزارات والهيئات، بلا شروط أو قيود طالما لم تتجاوز الشرع والأمن أو الاساءة للأشخاص.
وقالت عضو مجلس الشورى إن حرية الرأي بدأت منذ عهد المؤسس وتوسعت في عهد المغفور له بإذن الله عبدالله بن عبدالعزيز، ليقود استمراريتها ملك الوفاء الملك سلمان بن عبدالعزيز، فالتوجه الحالي للمملكة يؤكد على الوسطية والموازنة وعدم جر البلد إلى صراعات أيدلوجية، فالمملكة فتحت باب الرأي طالما لم يصل الرأي للدين وأمن الوطن، فهذه الخطوات هي استكمال لما سبق، مشيرة إلى أن البيان الأخير لمجلس الوزراء أكد على حرية الرأي وتمكين المرأة وسياسات تدلل على مستقبل مشرق للدولة، فالمملكة تتخذ خطوات واسعة نحو الاصلاح ولكنها في سياستها الجديدة ترمي إلى التوازن وعدم خلق صراعات بين التيارات، مع التشديد على أن اللحمة الوطنية هي مطلب للجميع وكذلك الجميع يرفض التقسيم الفكري والطائفي والأدلجة.
36 عاماً من الكتابات
الجريئة دون مساءلة

على صعيد متصل، أكدت عضو جمعية حقوق الإنسان د. سهيلة زين العابدين أن الجميع يستطيع أن ينقد أداء المسؤول والأمير والمدير والجهات الحكومية والقطاعات الخاصة، وذكر السلبيات التي يعتقدها من خلال صفحته في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، دون أن يكون هناك أي مساءلة أو محاسبة للناقد، بل العكس قد يكون هناك مساءلة ومتابعة للمنقود للتحقق من صحة ما يقال.

وأشارت د. سهيلة إلى أن سقف حرية التعبير في المملكة مرتفع، مبينة أنها لم تتعرض لأي مساءلة أو توجيه على مدى 36 عاما من الكتابة المستمرة، على الرغم من أن كتاباتها تصنف بالجريئة، وبينت أن كل دولة لا تقبل أن تمس ثوابتها الدينية والوطنية، فالجميع من كتاب ومفكرين وحقوقيين عندما يطالبون باستمرارية حرية التعبير لا يقبلون بالمساس بأمن الوطن أو الثوابت الدينية، مؤكدة أن الجميع هنا يقف مع الدولة بأخذ يد من تسول له نفسه من مس أمن البلاد والدين، فما حلّ بالدول المنكوبة من حروب وانقلابات ما هو إلا أساس انفلات أمني، فيجب أن نحمد الله على نعمة الأمن والأمان فالحرية لا تعني خدش ثوابتنا.

ورأت عضو جمعية حقوق الإنسان أنه من واجبنا وواجب الدولة علينا الحفاظ على أمن الدولة، كما أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان ضمن سلوكيات الفرد المسلم، بعد أن رسم معالمها الرئيسة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع، ووضع الإطار العام المنظر لحقوق الإنسان في أي زمان ومكان، حيث حدد حرمة سفك الدماء وحرمة مال الإنسان ولا محاباة ولا تفضل "ولكم في القصاص حياة"، وإعلان حقوق المرأة والقضاء على أشكال التمييز كافة.

الدين الإسلامي

حفظ حقوق الإنسان

من جهة أخرى، قال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان د. زيد الحسين إن حقوق الإنسان في المملكة تراعي حرية الرأي وعدم التجريح بالكلمة ضد الطرف الآخر، وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة، وأن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يعاقب المقصر في أدائها.

وأكد د. زيد الحسين على أن للمملكة مواقف خاصة في منع ازدراء الأديان والرسل، وأن الأمم المتحدة استجابت لطلب المملكة بشأن حقوق الإنسان، وستناقش إدانة المملكة للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.

"القرافي" تدعو إلى تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق ومحاسبة المتسبّب "حقوق الإنسان" تستنكر ضبط "لحوم وادي الفرع" بسكن العمال

المصدر: جريدة سبق الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://sabq.org/ie2gde

خالد الشاماني- سبق- المدينة المنوّرة:

استنكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنوّرة، واقعة العثور على كمية من اللحوم في سكن العمالة المقابل لمستشفى وادي الفرع العام، والتي اعترف أحد العمال أنها تعود للمرضى بمستشفى وادي الفرع.

وقالت المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنوّرة شرف القرافي، لـ "سبق": "الواقعة تكشف انتهاك الحق في الصحة؛ الذي يعد من أهم معايير حقوق الإنسان، وذلك سواء كانت هذه اللحوم مقدمة لمرضى المستشفى أو لغيرهم".

وأضافت: "يجب تشكيل لجنة محايدة لتقصّي الحقائق ومحاسبة المتسبّبين، وشرع فرع الجمعية في التواصل مع الجهات المعنية لجمع المعلومات اللازمة لإعداد تقرير عن هذه الواقعة ورفعه لرئيس الجمعية".

وأردفت: "حكومتنا الرشيدة لم تدخر جهداً في سبيل الحرص على تطوير القطاعات الصحية ومدها بأفضل الكفاءات والمعينات بما يمكّنها من أداء دورها نحو المرضى بما يتفق مع المعايير العالمية".

وتابعت "القرافي": "يجب أن تكون الخدمات المقدمة وفق هذه الطموحات والتطلعات بتوفير الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة وفق أعلى المستويات، فالحق في الصحة مكفولٌ بموجب الأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية".

وقالت: "المادة 31 من النظام الأساسي للحكم تنصّ على ما يلي: "تُعنى الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن"، وإن الحق في الصحة يشمل جوانب عدة، منها: التوافر وإمكانية الوصول والمقبولية وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والنوعية الجيدة".

وأضافت: "يجب أن تكون المرافق والسلع والخدمات ملائمة علمياً وطبياً وجيدة النوعية، ويتطلب هذا، على وجه الخصوص، وجود مهنيين صحيين مدربين، وعقاقير ومعدات مستشفيات وخدمات معتمدة علمياً وغير منتهية الصلاحية، وإصحاح مناسب".

وكانت "سبق"، قد تابعت هذه الواقعة منذ أن كشفت الجهات الأمنية بشرطة محافظة وادي الفرع كمية اللحوم في سكن العمالة، فيما اعترف أحدهم في التحقيقات أن اللحوم تعد وجبات تقدم إلى المرضى المنوّمين في مستشفى وادي الفرع العام.

5 إنذارات تكشف التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/03/25/1316691

اضطرابات نوم، نفور من الأب، مص الإصبع، تبول لا إرادي، خوف شديد من الوحدة.. أيّ من هذه الأعراض قد تكون إشارة إلى تعرض الطفل إلى تحرش جنسي. هذا ما يؤكده الاختصاصي الاجتماعي أحمد السعد الذي يحمّل الأسرة مسؤولية الحماية الأولى. وحسب السعد؛ فإن أولى خطوات الحماية هي في تعليم الصغار أن أعضاء جسمهم الحساسة لا يجوز أن يراها أو يمسها أحد. ومن وسائل الحماية تعليم الأطفال التصرف الصحيح في حال تعرضهم للتحرش؛ حيث يجب على الطفل الصراخ بصوت عالٍ كي يلفت انتباه الآخرين ويسبب الذعر للمتحرش، وأيضاً محاولة الهرب إلى أماكن تجمع الناس والابتعاد عن الأماكن الخالية. وذكر د. أحمد أن على الوالدين تنوير الأطفال بالانتباه لأنفسهم، وعدم الثقة بأي شخص، وعدم إهمال الأطفال وتركهم مع أشخاص قد يسيئون لهم، أو تركهم يذهبون وحدهم للتسوق أو لمدرسة، كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى الوالدين، فهناك ذئاب بشرية انتشرت في الآونة الأخيرة ليس لديها مبادئ وقيم، والدليل مقطع الفيديو الذي انتشر مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه رجل يتحرش بطفل ويحاول تقبيله في أحد متاجر التسوق، إلا أن الطفل أبدى مقاومة إيجابية دعت المتحرش للابتعاد من المكان خوفاً من الوقوع في مشكلة، يقول «يجب أن تطبق بحق هذا المتحرش أقصى العقوبات القانونية؛ لأن هذا المتحرش قد يسبب ضرراً نفسياً للطفل يمكن أن يدوم معه طول حياته وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الانتحار بعد البلوغ».

خوف.. تبول لا إرادي.. مص الإصبع.. دلالات تعرض الطفل إلى «التحرش الجنسي»

حفر الباطن – ليلى الزبيدي

يبدو أن التحرش بالأطفال بات مصدر متعة لدى فئة معينة من البشر، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي كشفت الأمر، وأزاحت الستار، حيث فضحت المتحرشين صوتا وصورة، خاصة الذين لا يعلمون وجود كاميرا في الأماكن التي يتعرضون فيها للأطفال.

مصارحة الطفل

الاختصاصي الاجتماعي أحمد السعد أعرب عن أسفه الشديد حيال تعرض بعض الأطفال للتحرش قائلا «علينا أن نحمي فلذات أكبادنا من خطر التحرش الجنسي، فللأسرة دور كبير في حماية الطفل من التحرش وذلك من خلال مصارحتهم بالمحافظة على أعضاء جسمهم وتعليمهم منذ الصغر بأن هناك أجزاء في جسمهم يجب ألا يطلع عليها أحد أو يلمسها، وتحريص الأطفال على ستر عوراتهم تجاه جميع الناس حتى عن الإخوة ماعدا من يقوم برعاية الطفل والاهتمام به كالأم، ومن وسائل حماية الأطفال تعليمهم التصرف الصحيح في حال تعرضهم للتحرش، حيث يجب على الطفل الصراخ بصوت عال، مردداً كلمة الرفض، كي يلفت انتباه الآخرين ويسبب الذعر للمتحرش وأيضاً محاولة الهرب إلى أماكن تجمع الناس والابتعاد عن الأماكن الخالية. وأضاف «هناك بعض المتغيرات التي تحدث للطفل بعد تعرضه للتحرش الجنسي، ويجب الانتباه لها بحذر من قبل الوالدين وذلك كون الطفل قليل المصارحة بما يحدث له، ومن تلك المتغيرات: عدم الارتياح بالنوم ورفض المشاعر الأبوية، مص الإصبع والتبول اللا إرادي، التعلق الشديد بالأبوين والخوف من البقاء بمفردهم، الخوف من النوم والإنارة مطفأة.

ذئاب بشرية

وذكر د. أحمد أن على الوالدين تنوير الأطفال بالانتباه لأنفسهم، وعدم الثقة بأي شخص، وعدم إهمال الأطفال وتركهم مع أشخاص قد يسيئون لهم، أو تركهم يذهبون وحدهم للتسوق أو المدرسة، كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى الوالدين، فهناك ذئاب بشرية انتشرت في الآونة الأخيرة ليس لديها مبادئ وقيم، والدليل مقطع الفيديو الذي انتشر مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه رجل يتحرش بطفل ويحاول تقبيله في أحد متاجر التسوق، إلا أن الطفل أبدى المقاومة الإيجابية التي دعت المتحرش للابتعاد من المكان خوفاً من الوقوع في مشكلة، يقول «يجب أن تطبق بحق

هذا المتحرش أقصى العقوبات القانونية لأن هذا المتحرش قد يسبب ضرراً نفسياً للطفل يمكن أن يدوم معه طول حياته وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الانتحار بعد البلوغ».

حقوق الإنسان

من جانبه، أكد الدكتور إبراهيم عبدالعزيز الشدي – عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المتحدث الرسمي للهيئة – بأن الهيئة لها دور رقابي وتنسيقي مع الجهات الحكومية حول هذا الأمر، ومن ذلك تنفيذ الأنظمة التي تضمن الحقوق، على رأسها نظام حماية الطفل الذي صدر مؤخرا، ويقول «نأمل أن يحد هذا النظام من حالات الاعتداء والتحرش بالأطفال».

مؤكدا على مسؤولية الأسرة في حماية الطفل من خلال التربية السليمة التي تنمي الشخصية والحوار حول بعض المخاطر وتدريب الأطفال على التعامل معها.

تحرش مدرسي

تواصلت «الشرق» مع مديري ومشرفي بعض المدارس، حيث ثبت أن التحرش الجنسي موجود فعلا داخل المدارس، ويعود غالبا لأسباب نفسية ودينية. مشرف إحدى المدارس الأهلية عبدالغني العمري، أوضح أن التحرش فعل مشين وله أسباب نفسية ودينية وواقع أليم مر به المتحرش، كاشفا عن وجود حالات تحرش جنسي داخل المدارس، لكنها قد تكون محدودة ولا تظهر غالباً نظراً للسرية الشديدة من المرشد الطلابي. يقول «وقفت على حالة تحرش مؤخرا، وتم السيطرة عليها داخل المدرسة، وتوجيه علاج نفسي للمتحرش والضحية. موصيا الوالدين بمراقبة أبنائهم ومصارحتهم وكسر حواجز الخجل بينهم، ومعرفة أقرانهم والتأكد من أخلاقهم، ويجب أن يكون الوالد قريبا من ابنه يقدم له النصح والمشورة».

يجلبونهم من مكة لينامون بالحظائر والمقابل9 آلاف حظهم منها مأكل ومشرب

شاهد.. خفايا أطفال سباقات الهجن.. أب محتاج وسمسار جشع وحقوق مهدرة

المصدر: جريدة سبق الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://sabq.org/qd2gde

بدر الجبل- سبق- تبوك:

سخّر هواة الهجن بتبوك أطفالاً أفارقة لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً لممارسة ركوب الهجن أثناء تدريبها؛ رغم تشديد الأنظمة بمنع مشاركة الأطفال في سباقات الهجن واستخدام أجهزة آلية عوضاً عنهم، إلا أن ميدان هجن تبوك مليء بعدد كبير من الأطفال يفتقرون لأبسط درجات السلامة أثناء ركوبهم؛ مما يجعلهم معرضين للإيذاء.. "سبق" بدورها تقصّت الأمر ووقفت على تفاصيل وأسرار هذا البيزنس القائم على أب محتاج، وسمسار جشع، وبراءة اطفال لا حول لهم ولا قوة.

جولة "سبق"

أجرت صحيفة "سبق"، صباح أمس، جولة في ميدان سباق الهجن بتبوك شاهدت مدينة من الأطفال لا حول لهم ولا قوة وجدوا أنفسهم ضحايا بين أب دفعته الحاجة للمال بأن يُلقي بابنه في غياهب مظلمة، وصاحب عمل تجرد من إنسانيته ورضي بأن يشغل طفلاً لا يفرق بين الجمرة والتمرة.

منازلهم حظائر مع الإبل؛ لا يحملون أوراقاً ثبوتية تؤكد قدرتهم على العمل، حرموا من الطفولة بكل معانيها فضلاً عن حرمانهم من التعليم والعلاج، مقابل ثمن بخس لا يقبضونه، حُفاة أقدامهم يمتطون ظهور الإبل غير مدركين لمخاطرها، وآخرون يقتادونها ينتظرهم مصير مجهول.

كلمة السر

واستطاعت "سبق" بعد مرور أربع ساعات من الأسئلة الوصول إلى "كلمة السر" أو ما يُعرف بالوسيط، وهو المنسق بين من يرغب في الحصول على خدمات هؤلاء الأطفال وبين السمسار الموجود في مكة المكرمة.

وسألت الوسيط بعد أن تقمّص المحرر دور هاوٍ لسباقات الهجن إن كان يستطيع إحضار أطفال للعمل وكيفية الطريقة للحصول عليهم، وجاءت إجابة الوسيط بأن الطريقة هي أولاً تحديد مدة العمل التي ترغب فيها، ثم بموجبها يكون الاتفاق.

وتم تحديد المدة من قبل المحرر بعشرة أشهر وعمر الطفل بـ 9 سنوات، وجاءت إجابة "الوسيط" بأن المبلغ المطلوب لإيصال الطفل هو 9000 ريال وتشمل 7000 ريال راتب العشرة أشهر تدفع لوالد الطفل مقدماً، و2000 ريال مناصفة بين السمسار وقائد السيارة الذي سيوصله إلى ميدان سباق الهجن بتبوك.

وعن الفائدة التي سيجنيها الطفل وراء عمله، قال "الوسيط": الفائدة لوالده، وعنه فهو يأكل ويشرب وينام!

أحد الضحايا

وفي الجانب الآخر حاورت "سبق" أحد الأطفال أثناء انتهائه من فترة التدريب عن عمره وكيف عمله، ومن أحضره إلى هنا.

فقال: أنا عمري 11 عاماً أستيقظ الساعة الخامسة فجراً لعملي وهو تدريب الإبل، ويشمل "ركوبها أثناء التدريب، المحافظة على نظافتها، ونظافة حظائرها، ومتابعة غذائها بمعرفة "صاحب الإبل"، ووالدي في مكة، وأحضرني هنا شخص يدعى "أحمد" لا أعرف سوى هذا الاسم.

حقوق الإنسان

وضعت "سبق" ما رصدته أمام المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بتبوك خليفة هجهوج، ووجّهت له سؤالاً عن الدور الذي يقوم به فرع الهيئة بتبوك تجاه هذه الظاهرة وعن رأيه بشكل عام في عمل الأطفال.

وكان قد أجاب "هجهوج" قائلاً: لا يجوز السماح للأطفال الصغار بأي حال من الأحوال بممارسة ركوب الإبل في ميدان الهجن؛ لما يمثله ذلك من خطورة على حياتهم.

وبيّن أن دور هيئة حقوق الإنسان بتبوك التواصل مع المسؤولين في إدارة النادي بملاحظة ذلك وعدم السماح، بل منعهم من ممارسة ركوب الإبل بإبلاغ ذويهم بعدم جواز ذلك.

وعن رأيه قال "هجهوج": رأينا في هذه الظاهرة أنها تمثل خطورة على حياة هؤلاء الأطفال، فيجب إيقافها من إدارة النادي.

هواة الهجن

من جهته برّر لـ"سبق" أحد هواة سباقات الهجن استخدامه وكثير من الهواة الأطفال في سن مبكرة تحت مبررات عدة منها: "حاجتهم لأصحاب الأوزان الخفيفة في تدريب إبل السباق، موافقة ذوي الطفل "والده ووالدته"، عدم منعهم بشكل صريح من قبل الجهات المعنية، استطاعة هؤلاء الأطفال ركوب الإبل.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"قانوني": "العدل" تضيّق على "الوكلاء"... وغياب الربط الإلكتروني يرهق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

اتهم مستشار قانوني، وزارة العدل بـ«التضييق على الوكلاء»، لتعارض مهماتهم مع المحامين في المحاكم، لافتاً إلى قرار الوزارة بمنع الوكيل من التقاضي في أكثر من ثلاث قضايا، موضحاً أنه يوجد توجّه لتضييق عليهم، داعياً إلى «التقييد وليس التضييق»، مؤكداً ضرورة «ربط وزارة العدل بالوزارات الأخرى ومراكز الشرطة إلكترونياً، للحدّ من التجاوزات التي تحدث من الوكلاء».

وقال المستشار القانوني عضو الجمعية العلمية القضائية السعودية عبدالمحسن المحرج، في لقاء نظمته «غرفة الشرقية» مساء أول من أمس، بعنوان: «اختيار المرأة لوكيلها» «إن المحامي في السعودية أصبح مثل «الكشكول» وأشبه بـ «المعقب»، ولا بد من التخصص في القضايا»، لافتاً إلى «قرار صدر في 1428هـ، أكد على تخصيص المحاكم، إلا أنه لم يطبق كلياً على الواقع إلى الآن، باستثناء الدوائر التجارية في ديوان المظالم، التي هي على وشك الانفصال الآن عن الديوان، واقتصار الأخير على القضاء الإداري».

وأشار المحرج إلى أن المناهج القانونية في الجامعات «ليست بالشكل المطلوب». وقال: «لا يوجد اختصاص فيها مثل: الطب والهندسة. فالجامعات تدرس القانون العام. والمحامون يستفيدون من الدورات التدريبية التي تقدم برسوم مرتفعة، ولكنها تفيدنا أكثر من الدراسات العليا». فيما أوضحت قانونيات حضرن اللقاء أن «جامعات سعودية بدأت في تحديد مسار الطالب الذي يدرس القانون، إما التجاري، أو السعودي، أو الدولي». واعتبر المحرج هذا النقطة «إيجابية ستضيف كثيراً للمحامين السعوديين».

وانتقد «نقص الثقافة الحقوقية». وذكر أنها «أحدثت فراغاً في المجتمع، ولا بد من معرفة أن الوكيل غير مرخص له، وغير مسجل في وزارة العدل. فيما يكون المحامي مرخصاً له ويعمل بصورة رسمية، ويسمح له بالتقاضي في أكثر من ثلاث قضايا».

وعن عدم تقبل المرأة كمحامية في المجتمع لعدم ثقتها في نفسها، أو لعدم توافر وظائف في مجتمعها، أجاب المحامي المحرج: «لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة، على رغم أن الرجل انفرد أعواماً طويلة بالمحاماة، ودخول النساء كان صعباً. وأعتقد أنه إلى الآن لم يتم تقبلها كمحامية في المحاكم بشكل كافٍ»، مقترحاً أن يقتصر عمل المحامية السعودية على «تقديم الاستشارات وكتابة المذكرات إذ ستبدع أكثر. أما المحاكم ومعاركها فأشكُ أنها ستنجح فيها، علماً بأنه لا مقارنة بين إنجاز المحامي من معاملات وقضايا شهرياً مع المحامية، التي ما زالت حديثة العهد».

وبرر اختيار المرأة الوكيل أكثر من المحامي، بـ «ضغوط اجتماعية، وليس إجباراً من الجهات الحكومية، فالمرأة لها استقلالية تامة، ولها الحرية في اختيار من تشاء. على رغم أننا ما زلنا نعاني من نقص شديد في الثقافة الحقوقية».

وعن التجاوزات التي تقع من بعض الوكلاء، قال: «الأصل في يد الوكيل الأمانة والثقة، وهذا لا يتنافى مع التوثيق، فتوثيق التعاملات أمر ضروري، والحل هو عدم إعطاء وكالات عامة، ولا بد من تقييد الصلاحيات، وفي حال انتهاء الوكالة لا بد من التوجّه لكتابة العدل لإلغاء الوكالة، وتبليغ جميع الجهات الرسمية بعدم التعامل مع الوكيل الذي تم فسخ وكالته. علماً بأن المرأة هنا ستواجه مشكلة بأنها ستتوجه لكل دائرة حكومية لتبليغها، وذلك لعدم الربط إلكترونياً بين وزارة العدل والجهات الحكومية والمصارف، إضافة إلى ضرورة تبليغ قسم الشرطة في نطاق سكن الوكيل، لتسليم أصل الوكالة».

المحرج: الناس لا تفرق بين المحامي و«الدعوجي»
< أرجع المستشار القانوني عضو الجمعية العلمية القضائية السعودية عبدالمحسن المحرج، حاجة المرأة إلى الوكيل لأسباب عدة، منها «عدم المعرفة الكاملة بالأنظمة والتعاميم وصعوبة السير في عملية التقاضي، وتعقيد الإجراءات في الجهات القضائية، وانشغال الكثيرين في أعمالهم، لعدم القدرة على الحضور»، لافتاً أن وجود محام أو وكيل «يبعث نوعاً من الراحة النفسية لدى الموكل، فالمحامي له دور وقائي، والآن يوجد ما يسمى بالقانون الوقائي، إلا أنه لم يطبق في السعودية حتى الآن. وهو قانون يؤكد على أهمية وجود محامٍ، وفي حال عدم وجوده تقوم المحكمة بندب محامٍ».
وأكد المحرج أن هناك «معايير اختيار للوكيل في المرافعات تعتمد على نوع القضية، والسمعة الحسنة، والخبرة، والتفريق بين المحامي والدعوجي، وهذا غير موجود، وضرورة الالتزام بالمواعيد، وحسن المظهر، إضافة إلى عدم الجزم بنجاح القضية». أما في المعاملات المالية فذكر أنه يتطلب أن يكون الوكيل «ذا خبرة وفطنة، ومستشاراً في التعاملات الكبيرة»، مستعرضاً أهم الخطوات التي تسبق الدخول في تفاصيل القضية وهي «خطوات عملية للتعامل مع الوكيل، منها الاجتماع والعقد ومرحلة إعداد الوكالة».
وحذر من الوكالة العامة «حتى لو كان الوكيل قريباً، ومعرفة ألفاظ التوكيل جانب وقائي مهم، ولا بد من الابتعاد عن الضغوط والمجاملات، أو التنازل عن حق المدعى عليه، أو قبول الأيمان، وغيرها من ضغوطات، فنشر الثقافة الحقوقية أصبح من المهمات التي تقع على الجميع، لذا يجب الابتعاد عن إعطاء لسانك للغير».
وأوضح المحرج خطوات التعامل مع الوكيل، ومنها «الاتفاق على الصياغة في العقد والأتعاب، والتفريق في الأتعاب بين الحكم الابتدائي مكتسب القطعية معلق التنفيذ والحكم بعد التنفيذ، فالحكم لا يكتسب القطعية إلا في ثلاث حالات، وهي في حال مصادقة من محكمة الاستئناف، وإذا قبل الخصوم بالحكم، وفي حال انتهاء مهلة الـ 30 يوماً وفق النظام، ليقدم مذكرات اعتراض. ولا بد من معرفة أن الحكم الابتدائي لا يعني كسب القضية، لذا يلزم الاتفاق على الأتعاب بصورة واضحة».

•الخدمة المدنية" لـ•التعليم": يحق للمعلمات التعويض عن الوضع أثناء الإجازة

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام
كشفت وزارة الخدمة المدنية عن أن المادة الثالثة من لائحة الإجازات الجديدة تعطي العاملات في قطاع التعليم (معلمات، وإداريات، ومشرفات تربويات) اللائي وضعن مواليد خلال فترات الإجازة الرسمية الحصول على إجازة تعويضية في وقت لاحق.
وأشارت «الخدمة المدنية» في خطاب موجه إلى الإدارة العامة للتعليم في الرياض (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى أن المادة الأولى من لائحة الإجازات تنص على أن العطلة الصيفية للعاملين في حقل التدريس وللمشرفين التربويين والمشرفات التربويات تعد بمثابة إجازة عادية في حال عدم تكليفهم بمهمات أخرى.
وأكدت أن المادة الثالثة من اللائحة الجديدة تنص على أنه يحق للجهة المختصة - أي جهة العمل - تكليف العامل في حقل التدريس بمهمات تتعلق بعمله أثناء الإجازة، شريطة ألا يقل ما يتمتع به منها عن 36 يوماً.
وأضافت: «وبالتالي فإن المعلمة التي تضع في الإجازة الصيفية تعتبر لها رصيد، بحيث إذا سمحت ظروف العمل بالتمتع به فيما بعد أو التعويض عنه عند نهاية الخدمة».
ويأتي خطاب وزارة الخدمة المدنية بعد تسلمه استفسارات عدة من «تعليم الرياض»، وبالتحديد من إدارة الاستفسارات الوظيفية أخيراً، عن كيفية التعامل مع المعلمات اللائي وضعن خلال الإجازات العادية، ولم يحصلن في المقابل على

إجازات تعويضية وفق النظام القديم. يذكر أن نظام لائحة الإجازات الجديد، الصادر عام 1426هـ، يمنح المعلمة التي وضعت مولوداً خلال إجازة صيفية، الحق في الحصول على إجازة تعويضية خلال فترة الخدمة أو عند نهاية الخدمة، كون النظام يمنح للإدارات التعليمية حق تشغيلهن خلال فترة الصيف إن دعت الحاجة.
وكانت وزارة التعليم أصدرت قراراً في شوال الماضي، قضت بموجبه إلغاء إجازة رعاية المولود للمعلمات والإداريات ومنسوبات التعليم بكل الفئات، وتسبب القرار في ردود فعل واسعة وغضب عارم بين أوساطهم، ووصفوه بالقرار الجائر، ومخالفة ضوابط الإجازات في نظام وزارة الخدمة المدنية، إلا أن «التعليم» تراجعت أخيراً عن مثل هذا القرار بعدما اتضح أن ذلك يخالف أنظمة ولوائح وزارة الخدمة المدنية.
«نجران»: 14 مدرسة تحصل
على المستوى الذهبي في المجال الصحي
حققت 14 مدرسة في إدارة التعليم بمنطقة نجران المستوى الذهبي في برنامج المدارس المعززة للصحة والمرشدين الصحيين في المنطقة، الذي يهدف إلى توفير بيئة صحية ملائمة للتعليم من خلال تفعيل عدد من البرامج الصحية، وتدريب منسوبي المدارس على تطبيقها. وأوضح مدير إدارة الصحة المدرسية في تعليم نجران الدكتور إبراهيم بالحارث أن عدد المدارس المشاركة في هذا البرنامج بلغ 77 مدرسة، حصلت 14 مدرسة على المستوى الذهبي، فيما حققت 21 مدرسة المستوى الفضي، و21 مدرسة المستوى البرونزي، وينتظر حصول 21 مدرسة على المستوى البرونزي هذا العام. وأشار بالحارث إلى أن البرنامج يهدف إلى توفير بيئة صحية ملائمة للتعلم من خلال تفعيل البرامج الصحية، ومنها الإسعافات الأولية والصحة النفسية وصحة البيئة والتغذية والأمن والسلامة المدرسية والاهتمام بصحة الطلاب والكادر التعليمي والعاملين بالمدرسة، ما يؤهلها للقيام بدور فعّال في تعزيز صحة المجتمع. وبيّن أنه تم تدريب 348 مرشداً ومرشدة صحية على تطبيق البرامج الصحية التي تخص العناصر الأساسية في المشروع.

"البرماويون": 77 عاماً من "الفرار بالدين" إلى السعودية... و"بطاقة الإقامة" تضيء الأمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري
منذ أكثر من 100 عام، تشهد دولة ميانمار «بورما» (جنوب شرقي بنغلاديش) العديد من التطورات والحروب العرقية، والتي تهدف إلى تطهير المسلمين في إقليم «آراكان» (غرب البلاد) عرقياً من البوذيين هناك، وبرغم الحشد الدولي لمناصرة هذه الأقلية المسلمة التي تعاني الظلم والاضطهاد على الأصعدة كافة، إلا أن مساعي تلك المنظمات والدول باءت بالفشل في تحقيق العدالة والتعايش الديموقراطي.
ففي العام 2010 أجريت أول «انتخابات ديموقراطية» في ميانمار كما وصفتها الحكومة منذ 20 عاماً، والتي فاز بها مؤيدو الديموقراطية بعضوية البرلمان، إلا أن تلك الانتخابات لم تنجح في إقامة علاقات سياسية جيدة مع الحكومات الكبرى على مستوى العالم، وذلك لنصرة الأقلية المسلمة، ولم تكن غير تطورات متناقضة للصوت الديموقراطي المنتخب، في مقابل تقدم هش نحو الديموقراطية، الذي لا يزال الطريق أمامه طويلاً.
وبحسب التقارير الدولية والمراصد الخاصة بحقوق الإنسان أظهرت أن مأساة ومحنة مسلمي «الروهينغيا» التي مارستها عليهم الجماعات المتطرفة من القمع والظلم وعمليات التطهير العرقي أدت إلى تهجير حوالى أربعة ملايين نسمة من ديارهم، ومقتل نحو 200 ألف منذ خروج الاستعمار البريطاني حتى الآن.
يقول شيخ الجالية البرماوية في السعودية أبو الشمع عبدالمجيد خلال حديثه إلى «الحياة» إن مسلمي الروهينغيا البالغة نسبتهم 15 في المئة من نسبة السكان في ميانمار، عانوا من جور الحكومة البورمية ردحاً من الزمن، إذ تسعى الحكومة مستميتة للتصفية الجسدية والتطهير العرقي وحملات الإبادة ضد المسلمين، وتهجيرهم وتشريدهم من الوطن، ومن جانب

آخر تدفعهم إلى المعاش المتردي وتفتح المجال أمام المنظمات التنصيرية الدولية التي تعمل تحت شعار الأعمال الخيرية لإخراج هؤلاء المسلمين البائسين عن دين الإسلام.
ويضيف: «يواجه العالم الإسلامي اليوم كثيراً من قضايا دولية ومحلية مشتركة، كما أنه يعاني من المشكلات التي تخص الدولة أو المنطقة، فيتحتم على العلماء النظر في القضايا الدولية وبذل قصارى جهودهم لإيجاد الحلول للمشكلات».
ويؤكد أن منطقة «آراكان» كان تاريخ المسلمين فيها مشرقاً، إذ أدّوا دوراً أساسياً في تعميرها، وحضارة وثقافة جديدة، فهذه المنطقة رغم كونها أرضاً موروثة للمسلمين من آبائهم وأجدادهم، حكم المسلمون فيها لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن، مضيفاً: «إلا أن المسلمين اليوم يتعرضون فيها للذل والهوان، ولا يعيشون فيها إلا حياة العبودية بل يعتبرون أجانب».

«تعريف» ربع مليون «برماوي»

< أكد شيخ الجالية البرماوية في مكة المكرمة أبو الشمع عبدالمجيد خلال حديثه إلى «الحياة» أن عدد البرماويين الذين تم تعريفهم في السعودية بلغ ربع مليون نسمة.
ويوضح عبدالمجيد، أن أبناء جاليته يعيشون على أرض المملكة العربية السعودية منذ نحو 77 عاماً، قادمين من وطنهم نتيجة لما يعانونه من ظلم وتعذيب من الحكومة الروهينغية والجماعات المتطرفة، والتنكيل بالمسلمين في بلادهم، مثمناً دور الحكومة السعودية في مساعدة الشعب البرماوي، والوقوف في صف المسلمين ضد عمليات الإجرام في بلادهم.
ويؤكد أن الإجراءات التصحيحية الأخيرة التي أقرتها الحكومة السعودية، ممثلة في إمارة منطقة مكة المكرمة وتوجيهات الأمير خالد الفيصل في منح الإقامات المجانية لأبناء الجالية، أسهمت في حل العديد من المشكلات التي كانت تواجههم، وتسهيل سبل التنقل والإقامة من خلال إصدار الإقـامات التـعريفية لأبناء الجالية البرماوية.
وأشار إلى أن الأبناء الذين كانوا يدرسون في المدارس الخيرية الأهلية الخاصة بالجالية أصبح بإمكانهم بعد منحهم الإقامة الدراسة في المدارس العامة، منذ المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الثانوية.
وبيّن أن عدد أبناء الجالية البرماوية في السعودية يقدر بأكثر من ربع مليون نسمة والذين تم تعريفهم حتى الآن، وذلك من خلال لجنة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية في إمارة مكة المكرمة، واعتماد التعرف من مجالس الأحياء المتعددة في المنطقة، والتي أسهمت في تفويج العديد من أبناء الجالية وتسهيل إجراءاتهم، مفيداً بأن مميزات الإقامة التي تمنحها السلطات السعودية للجالية تساعد على تسهيل التنقل والعمل والدراسة والصحة، «إذ إنها أهم ما يميز الإقامة»، وعن أبرز الأنشطة والأعمال التي يزاولها أبناء الجالية، قال: «يغلب على الجالية البـرماوية العمـل في مجال البناء والمقاولات والمهن الحرفية الأخرى، إضافة إلى تعليم القرآن وحلقات الذكر في المساجد».

1948 أول دفعة مهاجرة للمملكة.. ومطالبات بمقاعد دراسية في «معاهد التدريب» و«الجامعات»

< الفرار بالدين من نار البوذية والاستبداد إلى أرض الحرمين، كان أول القرارات التي اتخذها المسلمون البرماويون للهرب من تنكيل الجماعات المتطرفة في بلادهم والحكومة الموالية لها، إذ جاءت تلك الدفعات إلى المملكة العربية السعودية في عهد مؤسسها الملك عبدالعزيز تطلب الأمن والاستقرار، وذلك منذ العام 1948 إلى 1950.
ويوضح الأمين العام للجالية البرماوية في السعودية عبدالله معروف أن تعامل السعودية في عهد مؤسسها مع المسلمين البرماويين اللاجئين إليها، أضاء الدرب لكثير من العائلات والمسلمين للهرب من سطوة الحكومة البوذية إلى أرض الحرمين، والتي تتابعت الهجرات منذ العام 1948 وحتى العام 1971، وكانت أول هجرة على الأقدام لـ12 فرداً استمرت لعام كامل في العام 1955، إذ لم يصل منهم سوى شخصين فقط وتوفي الآخرون لظروف السفر ومشقة السير.
ويبيّن لـ «الحياة» أن الوضع الاجتماعي للجالية البرماوية في السعودية دون المتوسّط وغالبيتهم من الفقراء، إذ ليس لهم دخلٌ غير الدخل البسيط الذي يحصلون عليه من المهن التي يعملون فيها، والتي لا تتجاوز رواتبها 500 إلى 900 ريال، إضافة إلى أن غالبية البرماويين (الآباء) ينخرطون في الأعمال المهنية، كالسباكة والنجارة والكهرباء والبناء، لافتاً إلى أن الذين يحملون الجنسية السعودية من أبناء الجالية، انخرطوا في خدمة الدولة عبر الوظائف الحكومية، أو القطاع الخاص.
ويشير إلى أن غالب أبنائها الذين نشأوا في السعودية يفضّلون التدريس في المدارس الخيرية وحلقات التحفيظ، وإمامة المساجد بعد حفظهم القرآن الكريم، وحصولهم على شهادات الثانوية أو المرحلة العالية، أو العمل في المكتبات أو كسائقين، مبيناً أن 70 في المئة من أبناء الجالية الصغار يدرسون في المدارس الخيرية أو الحكومية، وملتحقون بحلقات تحفيظ القرآن الكريم.
وأفاد معروف بأن الجالية البرماوية في السعودية تتطلع إلى السماح لها بالعلاج في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية، أو حتى برسوم مخفضة، خصوصاً في الحالات الصحية الضرورية كالأمراض المزمنة، والولادة، إضافة إلى

فتح معاهد التدريب الخاصة لأبناء الجالية للانخراط في الأعمال المهنية في سوق العمل السعودي، والمشاركة في النهضة التنموية للمملكة، وتوفير مقاعد دراسية في الجامعات والمدارس.
وأضاف: «ندعو من خلال الوضع الأمني إلى فتح أطر التنسيق والتعاون والتواصل مع الجهات الأمنية في القضاء على أسباب الانحراف، وتكوين مجلس اعتباري يعتمد من الجالية ليكون حلقة وصل بين الجالية وبين الجهات المعنية، ذات العلاقة المباشرة بالأوضاع الاجتماعية والأمنية».

«منظمة التعاون» تنشئ مركزاً وصندوقاً مالياً لمسلمي «الروهينغيا»

< حملت منظمة التعاون الإسلامي على عاتقها لواء الدفاع عن الأقلية المسلمة الروهنغية في المحافل الدولية كافة، وأخيراً في مجلس الأمن الدولي التابع للمنظمة العالمية للأمم المتحدة، وذلك بإرسال فريق الاتصال الوزاري في التعاون الإسلامي المعنى بأقلية الروهينغيا المسلمين إلى نيويورك، لبحث القضية عالمياً، إضافة إلى إنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار وإعادة تأهيل ولاية آراكان برعاية التعاون الإسلامي.

وفي ما يختص بزيارة الوفد الوزاري إلى نيويورك، نتجت منها في نهاية العام 2013 استجابة حكومة ميانمار لطلب منظمة التعاون الإسلامي بالترتيب لزيارة الأمين العام، ووفد وزاري من فريق الاتصال المعنى بالروهينغيا إلى ولاية راخين، ومناطق أخرى عدة يقطنها مسلمون في ميانمار للوقوف على أوضاعهم.

فيما دشنت المنظمة في وقت سابق مركز الروهينغيا العالمي في مقر المنظمة، الذي يهتم بحماية حقوق أبناء شعب الروهنغيا وتحسين ظروف معيشتهم أينما كانوا، مؤكدة أن المركز سيؤدي وظيفة إعلامية بحيث يتيح معارف أساسية ومعلومات محدثة لإعداد تقارير عن قضايا الروهينغيا تتسم بالدقة والعمق، بغية مساعدة المنظمات الدولية على وضع الخطط لمد يد العون بقصد التخفيف من محنة أبناء شعب الروهينغيا.

وفي تقرير عن المركز الروهينغي، أوضح أن العنف في بورما لم يتوقف منذ اندلاع شرارته في ولاية آراكان غرب البلاد، لتشمل مدناً ومناطق أخرى، خصوصاً في مدينة ميكتيلار في منطقة مندلاي بوسط البلاد، والتي راح ضحيتها عشرات من المسلمين، إذ جرى إحراق منازلهم وممتلكاتهم التجارية والسكنية، فضلاً عن حرق ثمانية مساجد، وعدد من المدارس، الأمر الذي أسفر عن فرار المئات بعائلاتهم.

من جهته، أكد المدير العام لاتحاد آراكان روهينغيا الدكتور وقار الدين في وقت سابق لـ «الحياة» أن حكومة ميانمار تدعم الجماعات المتطرفة في قمع المسلمين، وإزالة المساجد في مدينة روهينغيا، ومنع المسلمين من أداء الصلاة، خصوصاً في شهر رمضان الكريم، إضافة إلى أن عناصر من الشرطة تسحب الجثث الميتة، وتخفيها حتى لا يتم إحصاؤها.

وأضاف: «في عملية العنف الممنهجة والموجهة ضد المسلمين يتم إجبار الأطفال على العمل لمن هم دون التاسعة من عمرهم، ومنعهم من التعليم، وانتشار حوادث الاغتصابات المتكررة».

الحياة AL HAYAT

مجلس الشورى يناقش الاستراتيجية الوطنية للإسكان الاثنين المقبل

المصدر: جريدة الحياة السبت 1 جماد الاول 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»

يناقش مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 23 التي يعقدها بعد غد الإثنين، تقرير "لجنة الشؤون الأمنية" في شأن طلب وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني، إضافة مادة إلى نظام الدفاع المدني تتيح لرئيس المجلس تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام.

ويصوّت المجلس على توصيات "لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية" بالنسبة لتقرير الأداء السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1434- 1435هـ، كما يناقش تقرير "لجنة الحج والإسكان والخدمات" حول الإستراتيجية الوطنية للإسكان، وتقرير "لجنة التعليم والبحث العلمي" حول اقتراح مشروع نظام تنمية الابتكارات.

ويتضمن جدول أعمال هذه الجلسة، مناقشة ملاءمة درس مقترح تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المدنية، والذي يتيح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص العمل في التجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها .
وأيّدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في تقريرها في هذا المجال، الاقتراح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.
وأكد الزيلعي أن الاقتراح يهدف إلى القضاء على الالتفاف على النظام القائم، وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى، بالإضافة إلى أنه سيحدّ من ظاهرة التستر التجاري تحت أسماء الأبناء والزوجات والأقارب التي يتسبب بعضها في نزاعات كثيرة وملاحقات ومطالبات بين الأسر.
ويصوّت المجلس في جلسته العادية الرابعة والعشرين على ثماني توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب حول تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 1434- 1435هـ، وذلك بعدما يستمع إلى وجهة نظر اللجنة حيال ما أبداه الأعضاء من استفسارات وآراء أثناء مناقشة التقرير.
وأجرت اللجنة تعديلات عدة على توصياتها بناءً على ملاحظات الأعضاء، إذ قامت بتعديل صياغة بعضها، وتبنّت أخرى تقدّم بها بعض الأعضاء.
وطالبت اللجنة في توصياتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي، وأن تضمّن تقاريرها المقبلة تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها، كما طالبتها بالتنسيق مع وزارة التعليم في برنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة .
ويصوّت المجلس على توصيات اللجنة المالية حول التقرير السنوي للصندوق السعودي للتنمية للعام المالي 1434 - 1435هـ .
ويبحث المجلس من ضمن المواضيع المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة، تقرير لجنة الشؤون الأمنية حول تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي المعاد إلى المجلس لدرسه عملاً بالمادة 17 من نظام مجلس الشورى، وتقرير لجنة الإقتصاد والطاقة حول تقرير الأداء السنوي لوزارة البترول والثروة المعدنية للعام المالي 1434- 1435هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية حول اقتراح إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تُنظّم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية.

الرياض
www.Alriyadh.com

قرارات تطويرية بوزارة التعليم وتحسين البيئة المدرسية

د. الدخيل: دراسة جديدة ل "قياس" ومراجعة آليته

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031817

الرياض - راشد السكران، عبدالرحمن المرشد
التقى وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيّل رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للقياس والتقويم الأمير الدكتور فيصل بن عبد الله المشاري رئيس المركز الوطني للقياس.
وعقب الزيارة أدلى وزير التعليم بتصريح صحفي أثنى فيه على الجهود المبذولة في إدارة مركز القياس والتقويم، لافتاً إلى أنه وجد لدى المركز الرغبة الأكيدة في التطوير؛ حيث أطلعه المسؤولون فيه عزمهم وقبل نهاية العام الدراسي الحالي عقد عدد من الجلسات العلمية وورش العمل لمراجعة آلية عمل قياس وتطويرها متى استلزم الأمر ذلك؛ حيث يقوم المركز بمقارنتها بما يماثلها من التجارب العالمية في هذا المجال وصولاً الى ما يخدم العملية التعليمية لتقوم بدورها بشكل أكثر فعالية في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية وبما يسهم في استثمار قدرات الطالب ووضعه في التخصص الدراسي الذي يتناسب معها.

وأشار الدكتور الدخيّل الى أن الجميل في الأمر ان الجلسات العلمية تناقش كافة تفاصيل قياس وتقويم أهدافه وغاياته، وكذلك أساليبه ومنهجياته ودراسة سلبياته ودعم ايجابياته بما يحقق الأهداف المنشودة لتطبيقاته.

من جهة اخرى أصدر وزير التعليم الدكتور عزام بن محمد الدخيّل عدداً من القرارات التطويرية في قطاع التعليم العام تضمنت تكليف مجموعة من القيادات التربوية بمواقع ذات علاقة مباشرة بالعناصر التعليمية المتمثلة بالطالب والمعلم والمنهج، بالإضافة إلى تحسين البيئة المدرسية والأداء المالي للوزارة.

وشملت هذه القرارات التي تكشف عن جزء من ملامح التوجهات الجديدة للوزارة في المرحلة المقبلة تكليف كل من د. محمد بن سعيد القحطاني مستشاراً للوزير لشؤون الطلاب، ود. صالح بن عبدالعزيز الفوزان مستشاراً للوزير لشؤون النقل التعليمي والأراضي المدرسية، وذلك في خطوة تهدف إلى تطوير مستوى خدمات النقل المقدمة للطلاب وتحسين كفاءة استخدامات الأراضي التعليمية والاستفادة منها بشكل أمثل.

ومن أجل تطوير مستوى عمليات الموارد البشرية التربوية والاستفادة من التقنية في تحسين أداء عمليات تعيين وتوزيع ونقل وتحفيز وتقويم أداء المعلمين فقد كُلّف د. عبدالرحمن بن عبدالكريم مرزا مشرفاً على الإدارة العامة لشؤون المعلمين، في حين كلّف د. عبدالعزيز النملة بملف حقوق المعلمين والمعلمات، وكلف د. فايز بن عبدالمجيد الغامدي بملف واجبات المعلمين والمعلمات.

وأظهرت القرارات اهتماماً جلياً بتطوير المناهج وربطها بالأنشطة اللاصفية، وأكدت أهمية دمج عمليات تصميم المناهج والبرامج التربوية وتقنيات التعليم والتعلم وتم في هذا الصدد تكليف د. محمد بن عبدالله الزغيبي مشرفا عاما على المناهج والبرامج التربوية. كما تضمنت كذلك دمج أنظمة المعلومات بقطاعي التعليم العام والجامعي مع بعضها البعض، وكلف د. يوسف بن أحمد العوهلي مشرفا على تكامل أنظمة المعلومات التعليمية. وفي مؤشر واضح لتوجه الوزارة نحو إيجاد بدائل لتقديم الخدمات التعليمية، تم ربط المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد بالوزير مباشرة، وأسند الدخيّل إلى هذا المركز مهمة تطوير الإطار العام والسياسات المنظمة للمدرسة الافتراضية التي ستطرح كتعليم موازٍ للتعليم التقليدي. ويتوقع أن يفتح هذا الإجراء آفاقا جديدة في تقديم الخدمة للمعلمين وللمعلمات على وجه الخصوص للتدريس عن بعد، من أجل التغلب على المعوقات التي تعترض انسيابية العملية التعليمية في مناطق يصعب الوصول إليها، والإسهام في تقليل الحوادث المرورية التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات أثناء ذهابهم إلى مدارسهم في المناطق النائية.

ومن أجل تطوير وتحسين البيئة المدرسية، كُلّف د. عبدالرحمن بن عبدالله الطاسان وكيلا للمباني، كما كُلّف د. عبدالرحمن بن عمر البراك مستشارا للوزير لشؤون التطوير الإداري، إضافة إلى تكليفه بالإشراف على وكالة الشؤون المدرسية مؤقتاً، أما في جانب تحسين الأداء المالي للوزارة، فقد كلف د. محمد بن عبدالله الهران مشرفاً عاماً على الشؤون الإدارية والمالية، كما كلف م. محمد بن سعد الشثري ود. عبدالله بن عبدالرحمن الشويعر مستشارين للوزير للشؤون المالية.

وتظهر هذه الإجراءات التطويرية حرص وزير التعليم في قراراته على الاستفادة من الدمج بين قطاعي التعليم الجامعي والعام، والتي تجسدت في تكليف منسوبي قطاع التعليم الجامعي لتولي بعض المهام الجديدة في قطاع التعليم العام، معلنا بذلك مرحلة جديدة من التكامل بين القطاعين.

في أربعة سيناريوهات لاستراتيجية الإسكان.. "الرياض" تكشف تفاصيلها (2/1)

257 ألف وحدة سكنية.. أعلى تقديرات الطلب على الإسكان في خمس سنوات

المصدر: جريدة الرياض السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1031829

الرياض - عبدالسلام البلوي

في أربع سيناريوهات لبناء تقديرات الطلب الكامن والفعلي للإسكان أكدت الاستراتيجية الوطنية للإسكان أن عدد الوحدات السكنية السنوي سيكون حوالي 257 ألف في الحد الأعلى للتقديرات وافتراض تواصل النمو السكاني للمواطنين ونمو عدد السكان غير السعوديين وفق المعدلات السائدة في الماضي إضافة إلى تحفيز زيادة الطلب الناشئ عن مشروعات الإسكان، وفي التقديرات المتوسطة يفترض نمو السكان الأجانب بمعدل 1،5% سنوياً وإنشاء مشاريع يتراوح عددها بين 250 إلى 350 ألف يتم شغلها عام 1436 وفي هذه الحالة سيتراوح عدد الوحدات سنوياً بين 160 إلى 180 ألف خلال الخمس سنوات المقبلة، أما رابع السيناريوهات فيخص الحد الأدنى للتقديرات ويفترض غياب الزيادة في أعداد السكان غير السعوديين الوافدين ويقتصر الإنشاء الإجمالي على 115 و400 ألف وحدة سكنية سنوياً خلال الخمس سنوات المقبلة، وأوضحت الاستراتيجية أن التفاوت يتراوح بين 115 و257 ألف وحدة سكنية سنوياً مما يتطلب إطاراً مرناً للتعامل مع السيناريوهات المختلفة للطلب على الإسكان.

مطالب بتوسيع دور الصندوق العقاري والاستفادة من أراض داخل المدن

واستنتجت الاستراتيجية في حساباتها للمقدرة على الإنفاق، أن نحو 80% من الأسر السعودية قد لا تستطيع تحمل كامل تكاليف وحدة سكنية مساحتها 200 متر مربع أو أكثر.

استراتيجية الإسكان التي حصلت عليها "الرياض" وسيناقشها مجلس الشورى الإثنين المقبل تضمنت ثلاث أجزاء رئيسية، استطلعت واقع الإسكان وتحدياته وتحديد رؤيته والأهداف الأساسية والبدائل وأيضاً تحديد البرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة وأولوياتها وإطارها الزمني ومؤشرات الأداء وتحديد البرامج ذات الأولوية مثل النظام الوطني للإسكان والمركز الوطني لبحوث وبيانات الإسكان وتوسع أدوار الصندوق العقاري وتعظيم الاستفادة من الأراضي بداخل حدود المدن.

وشخصت الاستراتيجية القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الإسكان ولخصتها بأربع عناصر، أولها عدم اكتمال الدور التنظيمي فهناك ثغرة في الأنظمة بشأن الإسكان حيث لم تتطرق الأنظمة الأساسية بالمملكة للإسكان بشكل مباشر وتلك الأنظمة هي النظام الأساس للحكم وأنظمة المناطق والقضاء والمرافعات الشرعية وهناك حاجة لمعالجة بعض القضايا الجوهرية في الإسكان مثل الملكية والتخطيط العمراني وكود البناء وعمارات التمليك المشترك والإسكان التعاوني والإيجارات ونظام التأجير وتمويل الإسكان.

ومن التحديات الأربعة التي تواجه قطاع الإسكان محدودية كفاءة بيانات سوق الإسكان وعدم ملاءمة الدعم وأيضاً عدم ملاءمة نظم إنتاج وتوفير الإسكان، حيث يتسم قطاع الإسكان فيما يخص الدور التنظيمي بالتشتت وحاجته إلى رؤية وسياسة واضحة للمستقبل ويشكو من عدم اكتمال إنفاذ الأنظمة واللوائح المعنية كما أن القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لا تلبي احتياجات السكان، كما أن جمع بيانات الإسكان تتم بصورة مشتتة ومتفرقة وليس هناك فاعلية للخدمات

المساندة والتوقعات بشأن السوق غير معقولة، وفيما يتعلق بتحدي عدم ملاءمة الدعم فبينت الاستراتيجية اشكالية عدم استهداف دعم الإسكان وتركه متاحاً للجميع، والحصول على التمويل يقتصر على ذوي الدخول المرتفعة، كما تنخفض مقدرة الإنفاق على تملك المسكن وهناك مساحات شاسعة من الأراضي الفضاء والمضاربة عليها في مواقع مركزية والاحتفاظ بالأراضي ونقص المطورة منها وارتفاع اسعارها وزيادة تكاليف التطوير.

وتحت محور التحديات يأتي التمويل حيث إن قطاعه لا يقوم حتى الآن بالدور المنوط به ولا يعكس كل إمكانياته ويتجه بشكل بطيء نحو تحقيق هدفه بتمويل الأموال للأفراد وشركات التطوير العقاري والمقاولين والأطراف المعنية في سوق الإسكان.

وتؤكد الاستراتيجية الحاجة إلى سياسة حديثة لتوزيع الدعم الحكومي حيث لا زالت تنحصر مصادر التمويل الحكومي لقطاع الإسكان في مخصصات الموازنة الحكومية، إما لتغطية المصاريف التشغيلية والقروض متعثرة السداد أو لزيادة رأس المال المدفوع، وتتمثل إحدى نقاط ضعف الإسهام الحكومي في تمويل الإسكان في عدم وجود سياسة حكومية لهذا الدعم بالإضافة إلى عدم وجود نظام واضح للمعايير الخاصة بوسائل دعم الإسكان، وهذه القضية تشغل حيزاً من اهتمام المسؤولين والمؤسسات ذات الصلة ووسائل الإعلام.

وشددت الاستراتيجية الوطنية للإسكان على الحاجة لتنويع دعمه ضمن إطار الاستراتيجية المالية لتوسيع قاعدة المستفيدين من الإسكان المدعوم واستخدام برامج متنوعة ومستدامة لدعم الإسكان بحيث يشارك في تنفيذها أكبر عدد ممكن من الجهات المعنية، مع ربط تلك البرامج بالمساكن المنخفضة التكاليف ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ برامج الإسكان المدعوم من حيث المساحة والتكلفة وزيادة نسبة مساهمة بعض المستفيدين ذوي الدخول المتوسطة في بناء مساكنهم من خلال مدخراتهم وتنفيذ مشروعات الدعم المالي للإسكان من خلال مؤسسات وسيطة بدلاً من التعامل مباشرة مع المستفيد النهائي ويعني ذلك الاستعانة بشركات المقاولات والبنوك العاملة في المملكة وجمعيات الإسكان التعاونية والجمعيات الخيرية فيما يتعلق بالإسكان الاجتماعي من خلال برامج متعدد وتبعاً لنسب الدعم المختلفة.

وفيما يخص فرص الحصول على التمويل فغياب القروض السكنية طويلة الأجل لمالكي المساكن او المطورين العقاريين المحتملين، يبعث القلق فالبنوك التجارية تركز على منح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بينما يعتمد الإسكان على طويلة الأجل، وقد تراوحت حصة الإسكان من البنوك التجارية مابين 7 إلى 16% من إجمالي القروض الممنوحة بقيمة بلغت 393 مليار ريال خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية ويمثل هذا الرقم ثلاث أضعاف اسهام صندوق التنمية العقارية.

أما جزء الاستراتيجية الخاصة بمحاور أنظمة التخطيط العمراني وسوق الأراضي والبناء والتشييد ودور القطاع العام والمجتمع المدني، فقد خلصت الاستراتيجية إلى تحليل نقاط القوة والضعف وجوانب الفرص والمهددات، وستعرضها "الرياض" في تقرير لاحق، إضافة إلى الفترة الانتقالية لنقل سوق الإسكان وجميع الجهات الفاعلة إلى تحقيق رؤية القطاع.

يناقش توصية لدراسة زيادة ساعة للعمل الحكومي والسماح للموظف بالتجارة ..

الشورى يطالب "المظالم" بإحصاء القضايا المحكوم فيها بالتعويض من الدولة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032111

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

طالبت اللجنة القضائية بمجلس الشورى ديوان المظالم بتضمين تقاريره السنوية المقبلة إحصاءً للقضايا التي حُكم على الدولة فيها بالتعويض، والقضايا التي كان الحكم فيها لصالحها، وبيان النسبة في ذلك، جاء ذلك في توصية تبنتها اللجنة للعضو حنان الأحمدي وسيناقشها المجلس يوم غدٍ الاثنين بعد التصويت على توصية تنص على المبادرة بإقرار المبادئ القضائية في الديوان ناقشها الشورى سابقاً على تقرير الديوان للعام المالي 341435.

ويخضع المجلس للمناقشة توصية للعضو أحمد الحكمي طالب فيها ديوان المظالم بإعداد معايير أداء لقياس الإنتاجية في جميع أعماله، إضافة لتوصية أخرى لمساعد رئيس الشورى يحيى الصمعان نصت على " دراسة وضع آلية واضحة لإدارة إجراءات سير الدعوى تتضمن جدولاً زمنياً يتم من خلاله إيداع المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى لدى المحكمة الإدارية في موعد محدد يسبق الجلسة المخصصة لنظر الدعوى".

ويتضمن جدول أعمال المجلس لجلسة الاثنين مناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية وتوصيتها بملاءمة دراسة مقترح تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية بهدف إتاحة الفرصة للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إدارتها، وهو المقترح المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، الذي أكد في تصريح سابق ل" الرياض" أن المقترح يهدف إلى القضاء على الالتفاف على النظام القائم حالياً، وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة من خلال إيجاد مصادر دخل أخرى، كما سيحد هذا التعديل من ظاهرة التستر التجاري تحت أسماء الأبناء والزوجات والأقارب التي تسبب بعضها في نزاعات كثيرة وملاحقات ومطالبات بين الأسر. ويناقش الشورى خلال جلسته الثالثة والعشرين التي يعقدها بعد غد تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن طلب سمو وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني إضافة مادة لنظام الدفاع المدني تتيح لسمو رئيس المجلس تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام . إلى ذلك يصوت مجلس الشورى في جلسته الرابعة والعشرين الثلاثاء المقبل، على ثماني توصيات للجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لرعاية الشباب للعام المالي 341435، وقد أجرت اللجنة بعد مناقشة التقرير عدة تعديلات على توصياتها بناء على ملحوظات الأعضاء, حيث قامت بتعديلات صياغية على بعض توصياتها، وتبنت عدة توصيات إضافية تقدم بها بعض الأعضاء على التقرير .

ومن أبرز توصيات اللجنة مطالبة الرئاسة باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة ظاهرة التعصب الرياضي, وأن تضمن تقاريرها القادمة تقييماً تحليلياً وافياً لنتائج الخدمات والمشاريع والبرامج التي تقدمها الرئاسة، والتنسيق مع وزارة التعليم ببرنامج وطني للكشف عن المواهب الرياضية ورعايتها في سن مبكرة.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال هذه الجلسة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن تعديل المادة السابعة من نظام قوات الأمن الداخلي المعاد إلى المجلس لدراسة التباين مع مجلس الوزراء، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح انفردت به " الرياض " في وقت سابق وتضمن إضافة مادة لنظام الخدمة المدنية تنظم مواعيد وساعات الدوام الرسمي للأجهزة الحكومية بإضافة ساعة للدوام ، المقدم من عضوي المجلس محمد آل ناجي وعطا السبيتي.

د. موضي الزهراني تشيد بجهود الشؤون الاجتماعية تجاه المشكلة

10 ملايين و400 ألف ريال لافتتاح أقسام للحماية من العنف الأسري في 14 جمعية.. بالمملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032138

الرياض- محمد السهلي

أشادت د. موضي بنت حمدان الزهراني مديرة دار الحماية والضيافة الاجتماعية للفتيات بالرياض بالجهود التي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية تجاه مشكلة العنف الأسري في المملكة والتي كانت سباقة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري عن طريق وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية ووكالة الضمان الاجتماعي وفروع الوزارة المنتشرة في مناطق ومحافظات المملكة والتي تنصبّ في تقديم الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الوزارة سواء عن طريق الدراسة والبحث الاجتماعي أو الإيواء بفروع الوزارة أو عن طريق الجمعيات الخيرية أو المساعدات المادية أو العينية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وبالمتابعة التي يوليها د. ماجد القصبي وزير الشؤون الاجتماعية في هذا الجانب، مشيرة في التقرير إلى دعم المشروع بمبلغ 10 ملايين و 400 ألف ريال لـ 14 جمعية لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية وجارِ العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور، كما يتم الإعداد لإطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة.

جاء ذلك من خلال تقرير لها وزودت "الرياض" بنسخة منه، أعدته مؤخرا عن العنف الأسري بالمملكة قالت فيه:

إن المجتمعات الإنسانية عرفت مظاهر العنف الأسري منذ القِدم، فالعنف حالة اجتماعية تعاني منها كافة المجتمعات، بمختلف مستوياتها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ونحن جزء من هذا العالم، وإن اختلفت الأسباب والمؤثرات.

ولقد بدأت بعض مظاهر العنف الأسري في مجتمعنا في البروز على السطح خلال الأعوام الماضية نتيجة لما طرأ على مجتمعنا من تحولات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وبأنماط وأشكال مختلفة للعنف الأسري لم تكن مألوفة من قبل في ثقافة المجتمع مثل بعض مظاهر الإساءة في معاملة الأطفال أو الزوجات وغيرهم من أفراد الأسرة، ورغم أنه لا توجد دراسة وطنية دقيقه حول حجم المشكلة ومسبباتها إلا أن الواقع يتطلب من كافة الجهات المسؤولة التحرّك بصفة سريعة وجدية لمواجهته والآثار المترتبة عليه، ولهذا الغرض أنشأت الوزارة وحدة الإرشاد الاجتماعي عام 1421ه برقم مجاني(8001245005) لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة.

تلاها إنشاء الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1425/3/1ه ومن أهدافها نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء والعمل من أجل تحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم إضافة الى تعزيز مبادئ الدين الحنيف والتي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع وتخدم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية كلاً من الطفل (18) سنة فما دون والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي والحالات الأخرى المستضعفة.

وتهدف لضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة مع ضرورة اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته ونشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه مع التركيز على معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء وإيجاد آليات عملية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

وأضافت د. الزهراني قائلة: إستراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية تنص على الإصلاح وفيه يتم التركيز على حل المشكلة ودياً بين الأطراف مع التأهيل الاجتماعي وفيه يتم التركيز على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء، كذلك التأهيل النفسي وفيه يتم التركيز على الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، مع الإيواء وهو آخر الحلول بعدما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.

وتهتم اللجان في تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة والتحري عن صحة البلاغ، ودراسة المسببات، ووضع الخطط العلاجية المناسبة إضافة الى توفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر، والاهتمام بتكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والتنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

كما تم تشكيل لجنة تضم عدة جهات حكومية ممثلة في وزارات (الداخلية "الأمن العام وهيئة التحقيق والادعاء العام"والعدل والشؤون الإسلامية والتعليم العالي والثقافة والإعلام، الصحة، التربية والتعليم، وكذلك هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزارة الشؤون الاجتماعية) لتحديد دور كل جهة من تلك الجهات في مواجهة العنف الأسري. وهذه اللجنة قد أنهت أعمالها، وتم رفع نتائجها لمقام وزارة الداخلية لتعميمه على الجهات ذات العلاقة.

وفي حال استقبال البلاغ يتم إحالة البلاغ إلى رئيس اللجنة التنفيذي للتحقق من صحة البلاغ ودراسته وبعد استكمال المعلومات تعرض على اللجنة لتقرير ما يجب إجراؤه تجاه الحالة ومن ثم الرفع لمقام الإمارة بالموضوع وبالإجراء الذي سوف يتم والإفادة إذا لزم الأمر.

دور الضيافة خدمة موجهة للنساء المرفوضات أسرياً بعد السجن .. والمملكة تسبق كثيراً من الدول في رعاية وحماية حقوق الأسرة

وأشارت الزهراني الى انه وقبل صدور القرارات الوزارية تم إنشاء مركز تلقي بلاغات الإيذاء والعنف على الرقم 1919 ويعمل على مدار الساعة كما عقدت الوزارة العديد من الدورات لتأهيل موظفيها وموظفاتها بالتعاون مع اليونيسيف

بطباعة 20 ألف نسخة من كتيب الحماية 1 و 2 وطباعة 50 ألف مطوية عن الإدارة العامة للحماية الاجتماعية وتوزيع مليون نشرة تعريفية عن عمل الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بالتعاون مع البنك السعودي الفرنسي والاشتراك في العديد من الفعاليات الاجتماعية والمهرجانات للتعريف بأعمال الحماية وإنشاء الوزارة موقعا للحماية الاجتماعية يقدم خدمات الاستشارات والبلاغات على الشبكة العنكبوتية **http://www.hemayah.org** .

وفيما يخص قرار مجلس الوزراء الذي اتخذته المملكة فلقد كان ينص على إجراءات جديدة للحد من ظاهرة العنف الأسري والذي تضمن على وزارة الشؤون الاجتماعية اتخاذ ما يلزم للحد من مشكلة العنف الأسري من خلال الإسراع في افتتاح وحدات للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على أن تبدأ بالمناطق والمحافظات التي فيها كثافة سكانية وتزداد فيها حالات العنف وبخاصة (الرياض- جدة- الطائف- بريدة- مكة المكرمة- المدينة المنورة- أبها- عرعر- الدمام- جازان، وتوفير الكوادر المؤهلة والمناسبة لتلك الوحدات، وكذلك دعم الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بكادر وظيفي مناسب ومؤهل.

وحثّ الجمعيات الخيرية على افتتاح وحدات حماية اجتماعية في المناطق والمحافظات التي ليس فيها وحدات وإعداد الخطط الإعلامية التوعوية التي تُركّز على البرامج الوقائية اللازمة لذلك من خلال مؤسسات إعلامية متخصصة، وذلك بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة) وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة التعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب.

كذلك تنظيم دورات تدريبية وورش عمل للأخصائيين والأخصائيات والعاملين في مجال معالجة حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى إقامة دورات وورش عمل للفئات المقبلة على الزواج، وذلك بمشاركة الجهات ذات العلاقة، والاستفادة من خبرات الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا الشأن، والاستفادة من جهود وزارة التربية والتعليم في رصد مشكلة العنف وبخاصة العنف المدرسي. مع الأخذ بعين الاعتبار إعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعامل مع مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات، وتقدير الميزانية اللازمة لها، والرفع عن ذلك بحسب الإجراءات النظامية.

كما على وزارة التربية والتعليم تضمين مناهجها الدراسية مفاهيم واضحة تحث على التسامح ونبذ العنف، والتأكيد على اختصاص دور كل جهة في أعمال الحماية الاجتماعية، ووضع آلية لمتابعة الجهات المشاركة في أعمال الحماية والتأكد من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وعلى جميع الجهات التي تتولى أعمال الحماية الاجتماعية التنسيق فيما بينها تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية بوصفها الجهة المسؤولة عن كل ما يخص الشؤون الاجتماعية.

وتختم د. الزهراني تقريرها بعرض الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بعد صدور القرار حيث قامت بتقديم دعم مادي بمبلغ 10 ملايين و400 ألف ريال لعدد 14 جمعية لافتتاح أقسام للحماية الاجتماعية وجارٍ العمل على إعداد مواصفات لتلك الدور كما يتم الإعداد لإطلاق حملة توعوية وقائية على مستوى المملكة للحد من هذه المشكلة بمشاركة الجهات ذات العلاقة.

أيضا الوزارة تعكف على إعداد برنامج علمي وعملي لتأهيل موظفيها وموظفاتها، ومن ضمن المشروع فقد تم توقيع اتفاقية مع برنامج الأمان الأسري لتدريب موظفي وموظفات الوزارة، ودعوة الجهات المعنية بالحماية لعقد اجتماعات تشاوريه للتنسيق حيال أعمال الحماية الاجتماعية.

كما تم التعاقد مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لعمل الإستراتيجية الوطنية للتصدي للعنف الأسري، والتعاقد أيضا مع المدينة لعمل دراسة عن البرامج التوعوية بالوسائل المختلفة للحماية الاجتماعية بجميع مناطق المملكة تلا ذلك صدور نظام الحماية من الإيذاء في عام 1434ه والعمل جار على تنفيذ لائحته بما يتضمن حماية الحالات المعنفة..

وفيما يخص الضيافة فهي خدمة موجهة للنساء المرفوضات أسرياً بعد السجن وهذه الخدمة تتقدم بها المملكة على كثير من الدول العربية والأجنبية حيث أنشأت عدة دور على مستوى المناطق لاستقبال الفتيات والسيدات المرفوضات أسريا بعد انتهاء محكوميتهن، وهذه الدور مخصصة للتدريب والتعليم والتأهيل والتزويج اذا امكن ذلك وتعتبر بيوتا لهن بعد رفض أسرهن استقبالهن، وهذه الخدمة الإنسانية ترفع من مكانة الخدمات المقدمة للمرأة السعودية حيث تسعى المملكة للمحافظة على كرامتها وتوفير البدائل المناسبة عن أسرتها المنحرفة أو الرافضة لعودتها لها. وأكدت أن المملكة تسبق كثيرا من الدول في رعاية وحماية حقوق الأسرة.

بحضور 77 متدربة.. بجامعة الملك سعود بالتعاون مع المكافحة والجمارك

ختام البرنامج التدريبي النسائي للوقاية من تعاطي المخدرات في البيئة الجامعية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032140

الرياض - علي الحضان

اختتمت إدارة البرامج النسائية بالأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات يوم أمس الأول والذي استمر خمسة أيام بالتعاون مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومصلحة الجمارك وجامعة الملك سعود تنفيذ البرنامج التدريبي للوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في البيئة الجامعية لمنسوبات الأمن والسلامة بجامعة الملك سعود.

والذي جاء ضمن سلسلة نشاطات الإدارة التثقيفية والتوعوية والذي شارك فيه 77 مشرفة أمن وسلامة في الجامعة تم تدريبهن على مدى خمسة أيام لفترتين بمقر أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

ويهدف البرنامج إلى نشر ثقافة الوعي بخطر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وبناء القناعات والاتجاهات الإيجابية اللازمة لرفض التعاطي, وإكساب المتدربات مهارات التعرف على علامات التعاطي, وكذلك التدريب على المهارات اللازمة لحماية السلوك من خطر التعاطي, وتزويدهن بمهارات الاشتباه والكشف عن المخدرات, وأيضاً مهارات التعرف على علامات التعاطي, إضافة لتثقيف المشرفات ومعرفتهن بالطرق العلمية لنشر الثقافة والوعي بخطر ظاهرة المخدرات والمؤثرات العقلية والآثار السلبية المترتبة على التعاطي.

وتخلل البرنامج التدريبي زيارة المتدربات لمعرض اللجنة الدائم والتعرف على انواع المخدرات وطرق التهريب ومن ثم استكملن زيارتهن لمركز استشارات الإدمان للتعرف على سير المركز وما يقدمه من خدمات للمتصلين سواء كان من المدمن نفسه او الاسر المتضررة.

وأوضحت مديرة إدارة شؤون المتدربين بمعهد التدريب الجمركي بمصلحة الجمارك العامة الأستاذة منيرة علي العيسى تجربتها في دورة الوقاية من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في البيئة الجامعية لمشرفات الأمن والسلامة بجامعة الملك سعود التي كانت برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية التي لم تالُ جهداً في إعداد وترتيب لهذه الدورة لرفع مستوى الاحترافية في العمل الأمني وعياً بدورها الوطني والاجتماعي للنهوض بشركائنا الاستراتيجيين في المجال الأمني للوطن الغالي حماه الله وحفظه من كل شر ولا يسعني إلا ان اتقدم بالشكر والتقدير لهذه الدعوة الكريمة بالمشاركة في القيام بمهام التدريب لهذه الدورة.

وأضافت الأستاذة عواطف الدريبي شعبة الشؤون الوقائية في المديرية العامة لمكافحة المخدرات أن من خلال تقديمها لمحور مهارات التعرف على المخدرات لاحظت استشعار المتدربات لحجم مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية ومدى اهتمامهن بالاستفادة من البرنامج ليقمن بدورهن داخل الحرم الجامعي على أتم وجه مؤكدة أنه اقل شيء نقدمه لهذا الوطن المعطاء حفظ الله في ظل قيادته الحكيمة كفانا الله شر هذا الوباء الخطير.

وشددت المدربة شيخة الهاجري من المديرية العامة لمكافحة المخدرات من خلال ورقتها عوامل الحماية والخطورة المرتبطة بتعاطي المخدرات وسياسات الحماية لخفض أثر عوامل الخطورة على أهمية زرع القناعات الرافضة لتعاطي المخدرات وتصحيح المعلومات المغلوطة عنها.

وأكدت مديرة إدارة البرامج النسائية الأستاذة هناء الفريح أن الأمانة العامة للجنة الوطنية حريصة على التعاون مع المؤسسات الجامعية من خلال البرامج والأنشطة التوعوية والتثقيفية في الحرم الجامعي موضحةً أن هذا البرنامج يعد

امتداداً للبرامج التدريبية التي تقدمها الأمانة العامة الموجهة للعنصر النسائي في المجتمع السعودي الذي شارك في تقديمه نخبة من المتخصصات والأكاديميات في هذا المجال.
وقالت رئيسة وحدة الأمن والسلامة بالمدينة الجامعية الأستاذة منى الوتيد انني استفدت الكثير من حضوري للبرنامج بشموليته لجميع المهارات التي من شأنها ترفع من مستوى أداء المتدربات موظفات الأمن والسلامة في الجامعة لاكتسابهم معلومات ومعارف علمية حول ظاهرة المخدرات وعوامل الخطورة الدافعة للتعاطي وكذلك مهارات التواصل بالحوار ومهارة التفتيش والتعرف على الممنوعات كما أشكر ادارة البرامج النسائية باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات على التنظيم الرائع وخاصةً انعقاد الدورة بمقر الأمانة العامة له أهمية للمتدربات أثناء تجولهن بمرافق اللجنة وزيارتهم للمعرض الدائم ومعرض المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومصلحة الجمارك وكذلك مركز استشارات الإدمان, كما أوجه شكري وامتناني لحكومتنا الرشيدة بجهودها الواضحة في حرصها الكبير على أبناء شعبها الحبيب في تكريس كافة الجهود لحمايتهم من هذا الداء الخطير.
وقدمت نائبة رئيسة مشرفة الأمن والسلامة بالجامعة الأستاذة فاطمة المطرف شكرها للأمانة العامة لجهودها وتبنيها مثل هذه البرامج النافعة ومدى الاستفادة من المعلومات المطروحة الخاصة بطرق ووسائل الحماية من خطر تعاطي المخدرات والتي بالإمكان تطبيقها ضمن سير العمل داخل الجامعة متمنية إعداد برامج مماثلة داخل الجامعة.
فيما قدمت المتدربات شكرهن وتقديرهن للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية على إعداد هذا البرنامج التدريبي المميز الوقاية من تعاطي المخدرات في البيئة الجامعية والتي بشأنها تعزز المعلومات التوعوية والوقائية والمهارات المكتسبة للتغلب على العقبات حول أخطار المخدرات ومضارها وسبل الوقاية منها بين موظفات الأمن والسلامة الأمر الذي بشأنه يعكس بشكل أو بآخر على البيئة الجامعية ككل.
وفي ختام البرنامج يوم الخميس الماضي قدمت مديرة إدارة البرامج النسائية الأستاذة هناء الفريح درعاً تعبيراً عن شكر اللجنة لمشاركة مديرة إدارة شؤون المتدربين بمعهد التدريب الجمركي بمصلحة الجمارك العامة للأستاذة منيرة العيسى للبرنامج التدريبي ومدى حرص اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في رسم الخطط المستقبلية لمواجهة ظاهرة المخدرات ومد جسور التعاون بين القطاعات الحكومية لحماية المجتمع من آفة المخدرات.
وتم توزيع شهادات حضور البرنامج التدريبي للمتدربات وشكرهن على اهتمامهن وحرصهن على كسب المعلومات طيلة فترة البرنامج انقل الرسالة التوعوية ضد هذه الآفة.

شراكة مجتمعية لدعم طلاب الاحتياجات الخاصة بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

مفضي العنزي - الرياض
أكد أمين عام غرفة الرياض الدكتور محمد الكثيري حرص الغرفة ومجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض على تقديم كل صور الدعم والعون لإدارة التعليم بمنطقة الرياض في تحقيق أهدافها لرعاية الطلاب والطالبات من ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال تحفيز القطاع الخاص على تقديم المساندة والدعم لبرامج رعاية وتأهيل الطلاب، مؤكدًا دعم الغرفة لهذه المبادرة والشراكة بين إدارة تعليم الرياض، والقطاع الخاص.
وشدد خلال لقاء الشراكة المجتمعية الذي احتضنته غرفة الرياض ونظمه نادي المسؤولية الاجتماعية بالرياض، ولجنة الشراكة المجتمعية لذوي الاحتياجات الخاصة بتعليم منطقة الرياض على أهمية أن تقدم كافة الجهات الراغبة في مساندة القطاع الخاص مشروعات محددة ومؤسسية توضح الأهداف والبرامج والالتزامات المادية والفترة الزمنية المطلوبة، لافتًا إلى أن القطاع الخاص مستعد وراغب في مساندة برامج العمل الخيري والاجتماعي انطلاقًا من مسؤوليته الاجتماعية، بيد أنه يرغب في أن تكون البرامج محددة وواضحة.

من جهته أكد محمد المرشد مدير عام التعليم بمنطقة الرياض المكلف أهمية تعزيز برامج وآليات الشراكة المجتمعية وأن إدارة تعليم الرياض تعول على المساهمة الفاعلة لمؤسسات القطاع الخاص في مساندة وتعزيز برامج وخطط الإدارة لخدمة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بجميع فئاتهم.
ثم قدم عبدالرحيم آل الشيخ مدير إدارة التربية الخاصة ورئيس لجنة الشراكة المجتمعية بإدارة تعليم الرياض عرضًا مفصلاً حول رؤية ورسالة وأهداف لجنة الشراكة المجتمعية، وأشار إلى أنه لتحقيق أفضل آلية للتواصل بين إدارة التعليم بمنطقة الرياض ومؤسسات القطاع الخاص في هذا الخصوص، فقد بادرت إدارة التربية الخاصة إلى تأسيس لجنة الشراكة المجتمعية لذوي الاحتياجات الخاصة، لتكون همزة الوصل بين الإدارة والقطاع الخاص.

مدير الشؤون الاجتماعية بالمدينة: ربع نزلاء دار الملاحظة سيقضون الإجازة مع ذويهم

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 29 جماد الاول 1436هـ - 20 مارس 2015م
اضغط هنا

عبد الرحيم الحدادي - المدينة المنورة
أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة علي بن غرم الله الغامدي أن ما شاهدته في حفل ختام طلاب نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية هو جهد يشكر القائمون عليه من تربويين ومتخصصين في مدارس دار الملاحظة، وكذلك إدارة الدار التي تعمل مع الجميع بروح الفريق الواحد وما رأيته من حسن الانتظام والأخلاق من شباب الدار هو دليل على حسن نواياهم بأن يكونوا شبابا صالحين في مجتمعهم بعد خروجهم من دار الملاحظة
وأشار الغامدي أن هناك ربع نزلاء الدار سوف يقضون الإجازة القصيرة لهذا العام مع ذويهم وأسرهم وهذا يحدث لأول مرة على مستوى المملكة وهم الطلاب الذين تفوقوا في دراستهم في الترم الأول لهذا العام الدراسي 1436 والمنتظمون والمنفذون لتعليمات إدارة دار الملاحظة الاجتماعية .
وفي ختام كلمته طالب الغامدي نزلاء الدار أن يتجنبوا رفقاء السوء وأن يكونوا مطيعين لوالديهم لكي يصبحوا نواة صالحة في مجتمعهم مسلحين بالعلم والمعرفة وأن ما أتى بهم لدار الملاحظة درس لهم في بداية حياتهم وأن لا يعودا لمثل هذه الأفعال التي تقيد حريتهم .
جاء ذلك في ختام حفل مدارس دار الرعاية الاجتماعية بحضور نجوم كرة القدم وكرة السلة ونخبة من رجال الأعمال، ثم توالت فقرات الحفل بمجس حجازي مديني ومسابقة فكاهية وفقرة الخبيتي. وشاهد الحضور عرض الآلات الموسيقية وعرض الخدع السحرية وآخر فقرات الحفل العرضة الجنوبية شارك فيها مدير عام الشؤون الاجتماعية ونجوم الرياضة وإدارة دار الملاحظة ثم تقدم راعي الحفل وكرم الرياضيين ورجل الأعمال عبدالله السناني وبعض القطاعات الحكومية والأهلية الداعمة لدار الملاحظة وتم تكريم الطلاب المتفوقين في الدراسة داخل الدار.
بعد ذلك صرح مدير دار الملاحظة الاجتماعية عبدالوهاب العيد أن هناك 40 حدثا سوف يغادرون الدار مغادرة مؤقتة لقضاء الإجازة لمدة عشرة أيام وهم من خيرة نزلاء الدار ومن أفضل الطلاب علما وذلك بعد موافقة القضاة ناظري القضايا وبدعم ومباركة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة.

الهلال الأحمر يجري مكالمات لأهالي المعتقلين

المصدر: جريدة المدينة السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

علي العيسى - الرياض
أجرت هيئة الهلال الأحمر السعودي٤ مكالمات لأهالي معتقلي غوانتنامو وبينت الهيئة أنه تم يومي الخميس والجمعة إجراء عدد٤ مكالمات ضمن المرحلة الرابعة والعشرين لمعتقلي غوانتناموا. مبينة أن عدد الذين استفادوا من المكالمات الأربع التي أقيمت في الإدارة العامة للشؤون الدولية والإغاثة بالرياض حوالى ٤٥ فردًا من رجال ونساء ومدتها 6 ساعات تقريبا وكانت المرحلة بإشراف مباشر من سمو الأمير بندر بن فيصل آل سعود نائب مدير عام الشؤون الدولية والإغاثة المشرف العام على برنامج إعادة الروابط العائلية. وبحضور ممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحضور منسقي الشؤون الدولية والإغاثة بالهيئة فهد عوض المطيري ومنيف القحطاني وزلفى عبدالله.

حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس في ورشة بالجامعة الإسلامية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
اضغط هنا

واس - المدينة المنورة
نفذت عمادة التطوير الأكاديمي والإداري بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة مؤخرًا، ورشة بعنوان: (حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس)، وذلك ضمن برنامج حقوق وواجبات منسوبي الجامعة. وقدم الورشة عميد الجودة بالجامعة الدكتورعبدالله بن محمد العتيبي الذي أوضح أن الورشة تهدف إلى إطلاع المشاركين والتحاور معهم حول الأنظمة واللوائح التي تنظم حقوق وواجبات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وفي ختام الورشة، أشاد مدير الجامعة المكلف الدكتور إبراهيم بن علي العبيد، بالحضور المتميز لأعضاء هيئة التدريس في هذه الورشة، فيما وزع الشهادات على المشاركين.

صحة تبوك تحقق في وفاة مسن وتحظر سفر الطبيب

المصدر: جريدة الوطن الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=218183&CategoryID=3

تبوك: أيمن آل أحمد

منعت الشؤون الصحية في تبوك طبيبا يعمل في مستشفى ضباء من السفر، وذلك للتحقيق معه في شكوى تقدم بها مواطن متهما فيها الطبيب بالتسبب في وفاة والده.

وتحتفظ "الوطن" بنسخ من تقارير طبية مخالفة ومتناقضة كان قد أرسلها الطبيب المعالج حول حالة المسن إبان إشرافه على علاجه. وقال مطير الحويطي- ابن المتوفى- لـ"الوطن": "تم تحويل والدي إلى مستشفى ضباء بعد أن ساءت حالته الصحية وذكر الطبيب في تقرير له بتاريخ 7-11- 1435 أنه يعاني من ارتفاع في ضغط الدم وداء سكري نمط ثاني وجلطات دماغية متعددة"، وتابع "أخرج أخي والدنا من المستشفى على الرغم من أن المستشفى يعلم تماما أنني الولي الشرعي للوالد بموجب صك شرعي، وتساءلت عن السبب في إخراجه على الرغم من حالته الصحية السيئة".

وأضاف "تقدمت بشكوى إلى محافظة ضباء وطلبت التحقيق في أسباب السماح بخروج والدي من المستشفى دون علمي فوجه المحافظ بطلب إفادة حول القضية"، مشيرا إلى أن التقرير الطبي الصادر من الطبيب المباشر لحالة والده يؤكد أنه يعاني من جفاف في الجسم بسبب قلة السوائل والغذاء وهو واع نسبياً غير متجاوب وبدأ يتناول السوائل فموياً مثل الشوربة والعصير، وقرر أبناؤه استكمال علاجه في المنزل وخرج على مسؤولية أحد أبنائه بعد أن تم التأكد من استقرار حالته"، وتابع: "صدر تقرير من مستشفى أشواق ضد تقرير مستشفى ضباء بتاريخ 19-11-1435 يفيد بأن والدي يعاني من استفراغ والتهاب بالجهاز التنفسي وجلطة دماغية قديمة ليس لها آثار جانبية"، موضحاً أن والده دخل مستشفى أشواق بتاريخ 26-10-1435، وقال:" في يوم 1-3-1436 اعترف الطبيب المباشر بنفسه بعد وفاة والدي في تقرير طبي بأن لديه جلطة واحدة وليس كما ذكر في تقرير سابق له بأن والدي يعاني من عدة جلطات دماغية، واستدرك "صدر تقرير طبي من مستشفى الملك خالد بتبوك بأن والدي يعاني من التهابات القصبة الهوائية وداء السكري النموذج الثاني وارتفاع لضغط الدم، واحتشاء قلبي متعدد "سكتات"، وليس كما ذكر تقرير مستشفى ضباء بأن والدي يعاني من عدة جلطات".

"الوطن" تواصلت مع المتحدث الرسمي لصحة تبوك عودة العطوي وذكر أنه تم شخوص لجنة لمستشفى ضباء مع ضبط إفادة المواطن وشكوى من نظام مزاولة المهن الصحية، وأضاف:" تم التحفظ على الملف الطبي للمريض وإجراء تحقيق مع الطبيب المباشر لعلاج المتوفى، كما تم تأجيل سفر الطبيب وإحالة كامل القضية إلى لجنة طبية محايدة بمستشفى الملك سلمان للقوات المسلحة بالشمالية الغربية لإبداء الرأي بالقضية"، موضحاً بأنه على ضوء ذلك سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية في هذا الموضوع.

القبض على 5 وافدات من جنسيات آسيوية وإحالتهن للمتابعة الاجتماعية

ضبط "أربعيني" يؤوي ويؤجّر خادمات بعد هروبهن من كفلائهن بالخبر

المصدر: جريدة سبق الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://sabq.org/oL1gde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
تمكنت شرطة المنطقة الشرقية، من القبض على مواطن أربعيني، يقوم بتأجير عاملات منزليات، بعد هروبهن من كفلائهن، بصورة غير نظامية، بمحافظة الخبر.
وقال الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية المكلف، الرائد عثمان بن مستور الغامدي، لـ"سبق"، إن معلومات توفرت أخيرًا لدى شرطة محافظة الخبر، عن قيام أحد الأشخاص بتقديم خدمات تأجير للعمالة المنزلية، بصفة غير نظامية.
وأضاف الرائد "الغامدي"، أنه تم القبض على المشتبه به، والذي تبين أنه مواطن أربعيني، كما جرى ضبط خمس وافدات من جنسيات آسيوية، اتضح أنهن هاربات من كفلائهن، ويعمل على تشغيلهن، بطريقة غير نظامية لدى الغير. وأحيل المتهم وملف الواقعة، لهيئة التحقيق والادعاء العام، وإحالة العاملات المنزليات، لمكتب المتابعة الاجتماعية بالدمام.

أكدن في بيان لهن أن مطالب إلغاء أنظمة وطنية وأحكام شرعية تشكّل خطورة

سيدات مجتمع: دعم خارجي لتعطيل أحكام الشريعة الخاصة بالمرأة السعودية

المصدر: جريدة سبق السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
http://sabq.org/0K1gde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
أكدت بعض سيدات وناشطات المجتمع السعودي أن الحركة النسوية المدعومة من جهات خارجية، ومن يتبنى فكرها من أكاديميات وإعلاميات وعضوات شورى داخل السعودية، تهدف إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية بتحقيق التماثل بين الجنسين في أحكام وتشريعات نظام الأحوال الشخصية، والدعوة إلى تطبيق اتفاقية "سيداو"، والمطالبة برفع التحفظات عنها من مدخل إيفاء المرأة حقوقها، وجميع ذلك يتم بتنسيق ودعم من منظمات دولية بهدف تطبيق المشروع العلماني في بلاد الحرمين التي كرمها المولى -عز وجل- بتطبيق الشريعة الإسلامية في أنظمتها وقضائها.
جاء ذلك في بيان لهن حصلت "سبق" على نسخة منه، خاطبن فيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بالقول: "نرفع لمقامكم الكريم أسمى آيات الشكر والتقدير للموقف الحازم لحكومتنا الرشيدة في بيانها الصادر عن مجلس الوزراء الموقر تجاه التدخلات الخارجية في أنظمة المملكة وقضائها وحقوق المرأة، مما يشكل انتهاكاً للشأن الداخلي، وعطفاً على ذلك، وإيماناً منا بأهميته لأمن وطننا، نؤكد أن المنهج المخالف الذي يتبناه بعض ممن ينتسب لهذه البلاد المباركة شجع على هذه الانتهاكات".
وأضفن: "وتخصيصاً فإننا نشير إلى التنامي الخطير للنشاط الحركي للمنتسبات للحركة النسوية في المملكة العربية السعودية (النسويات السعوديات) ممن كرّسن جهودهن لدعم أجندة خارجية ترمي إلى الإلغاء والتشكيك في التشريعات الإسلامية، وتظليل الرأي العام، والسعي إلى خلق اتجاه معارض لأنظمة الدولة عن طريق الحشد والتجييش من خلال المقالات المنشورة في صحافتنا، وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، والتحدث باسم المرأة السعودية، والعمل على إطلاق الحملات الواحدة تلو الأخرى كحملة السادس والعشرون من أكتوبر؛ الداعية إلى كسر نظام الدولة بفرض قيادة

المرأة للسيارة والدعوة إلى التجمع والمظاهرات، وحملة إلغاء ولي الأمر وحملة بلدي، وغيرها الكثير من المشروعات المتعارضة مع قيمنا الاجتماعية ونظام الحكم في بلادنا، وقد نتج عن نشاط هذه الحركة أضراراً اجتماعية كبيرة أدت إلى التحزب وإثارة البلبلة وإضعاف اللحمة الوطنية وتهديد الأمن الاجتماعي".

وواصلن قائلات: "لا شك أن هذه الحركة النسوية المدعومة من جهات خارجية؛ ومن يتبنى فكرها من أكاديميات وإعلاميات وعضوات شورى؛ تهدف إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية بتحقيق التماثل بين الجنسين في أحكام وتشريعات نظام الأحوال الشخصية، والدعوة إلى تطبيق اتفاقية سيداو، والمطالبة برفع التحفظات عنها من مدخل إيفاء المرأة حقوقها، وجميع ذلك يتم بتنسيق ودعم من منظمات دولية بهدف تطبيق المشروع العلماني في بلاد الحرمين التي كرمها المولى عز وجل بتطبيق الشريعة الإسلامية في أنظمتها وقضائها".

وذكرن: "مما يؤسف له أن مطالبهن بإلغاء أنظمة وطنية وأحكام شرعية مستمرة في كل الاتجاهات وهذا الأمر يشكّل خطورة على بنّية المجتمع، ويتنافى مع مصلحة المرأة والأسرة، ويهدد المجتمع بالتفكك والانحلال".

وأشرن إلى "استخدام أسلوب التضليل والادعاء من قبل حاملات لواء النسوية في بلادنا بأن المرأة السعودية مهضومة الحقوق، ويمارس عليها الظلم من قبل النظام، وهن في ذلك يتعمّدن تجاهل وإنكار الجهود العظيمة للدولة في دعمها للمرأة في مناح كثيرة، يشهّد على ذلك ما تقوم به حكومتنا الرشيدة من سياسات وبرامج ومشروعات لتنمية المرأة في العمل والتعليم لا فرق بينها وبين الرجل إلا فيما شرعه الله، وتطوير أنظمة وقوانين قضائية أوجدت حلولاً للعديد من القضايا كالعضل والحضانة والنفقة والولاية وغيرها، وأنشأت محاكم للأحوال الشخصية حماية لمصالحها، والدولة تنطلق في ذلك كله من منطلق أن المرأة مواطنة لها حقوق وعليها واجبات، والدولة معنية باستقرار الأسرة ونمائها وتعزيز العلاقة التكاملية فيها؛ بخلاف مشروعات النسويات ودعوتهن إلى تعزيز الندية والصراع واستقواء المرأة على الأسرة والمجتمع بإسقاط الولاية والمطالبة بما يتعارض مع الشرع".

وأكدن أن "التجاهل المتعمد من النسويات بما تسنه الجهات المشرعة من قوانين وأنظمة لدعم المرأة، وتعمدهن نشر معلومات مضللة فيما يخص الإجراءات المتبعة لدى الجهات الحكومية مدعومات في ذلك من جهات خارجية؛ الهدف منه تحقيق أجندتهم الرامية إلى علمنة التشريعات في بلاد الحرمين، ومنها الحملة التي يرفعن شعارها اليوم بالمطالبة بإسقاط الولاية في تجاهل واضح لأحكام الشريعة وخصوصية الأسرة والمجتمع السعودي، مما يعد تدخلاً صريحاً لتغيير النظام الشرعي بفرض الحرية المطلقة للمرأة في السفر والتنقل دون ضابط".

وأوضحن أنه "جاء البيان الصادر عن مجلس الوزراء موجهاً لهذه المخالفات الصريحة للدولة وأنظمتها من قبل هذه الحركة المتطرفة والمنتسبات لها والتي تعمل على تحقيق مطالب وأهداف منظمات خارجية، وبالرغم من وضوح بيان الحكومة؛ إلا أننا نجد أن هؤلاء النسويات يتحدّين البيان، ويعلن قيامهن بحملة منظمة لإسقاط الولاية على المرأة دون اعتبار للتوجيه السامي، ولا شك أن هذا الأمر مسيئ لنا كمجتمع ونرفضه بشدة".

ولفتن إلى أنه "من هذا المنطلق وحماية لمجتمعنا من الحركات المضللة الهدّامة، التي تتبنى فكراً يتعارض مع تشريعاتنا الإسلامية، نتوجه إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله، بالتعامل بحزم مع هذه الحركة الخطيرة التي تنامت في مجتمعنا ودأبت على تهدد أمننا الاجتماعي، وأدت إلى تعزيز الفرقة والتناحر في المجتمع بدعواتها المنافية لقيم المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للحكم الذي ينص في مواده أن جميع الأنظمة في المملكة مستمدة من الكتاب والسنة، وأن حقوق الإنسان هي حقوق الإنسان في الإسلام. وندعو المولى تعالى أن يحفظكم ويمدكم بعونه وتوفيقه، وأن يمّن على بلادنا بالأمن والاستقرار".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

299 ألفا رحلوا خلال 5 أشهر

ترحيل 2000 مخالف لأنظمة الإقامة والعمل يوميا ..84 ٪ منهم متسللون

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/22/article_942187.html

عبدالسلام الثميري من الرياض
أظهرت إحصائية حديثة، أن وزارة الداخلية قامت بترحيل 299 ألف مخالف لنظام الإقامة والعمل إلى بلادهم، خلال خمسة أشهر من العام الحالي، وذلك بمعدل ترحيل نحو ألفي مخالف يومياً في جميع المنافذ الحدودية في السعودية.
وأوضحت الإحصائية أن دوريات حرس الحدود ضبطت قرابة 900 ألف متسلل، حاولوا تجاوز الحدود، 84 في المائة منهم كانوا عبر المنافذ الجنوبية للسعودية. وبحسب الإحصائية الصادرة من وزارة الداخلية التي اطلعت "الاقتصادية" عليها، أن 15769 مخالفا ما زالوا ينتظرون استكمال إجراءات ترحيلهم في مراكز الإيواء التي خصصتها الدولة لذلك.
وقال اللواء محمد الغامدي المتحدث الرسمي باسم المديرية العامة لحرس الحدود، إن رجال حرس الحدود على أهبة الاستعداد لمواجهة المتسللين أياً كان هدفهم، وإنهم مؤهلون ومدربون على الموجهات سواء مع المجرمين والمفسدين ومهربي المخدرات أو أصحاب الفكر الضال.
وأكد الغامدى: أن الأجهزة الحدودية مزودة بأجهزة البصمة، وذلك لتطبيق بصمات المقبوض عليهم، لكشف هوياتهم، ومعرفة هل هم مطلوبون أمنياً، مشدداً أن رجال حرس الحدود يتعاملون بكل حزم وقوة مع من يتجاوز الحدود، لحماية الوطن من المتسللين أياً كان هدفهم. يأتي ذلك في الوقت الذي مضى 12 يوماً من انطلاق المرحلة الثانية من الحملة الأمنية على مخالفي أنظمة الإقامة والعمل في جميع المناطق في السعودية. وتهدف الحملة إلى تطبيق النظام ومنع التستر، والقبض على مخالفي نظام الإقامة والعمل وإحالتهم إلى الجهات المختصة لتطبيق النظام بحقهم. وتستهدف العمليات التفتيشية تجمعات المخالفين والعاملين بالأجر اليومي، وكذلك تتبع المخالفين الذين يتحصنون في المنازل العشوائية والاستراحات، إضافة إلى تكثيف الإجراءات عبر مراكز أمن الطرق لقطع الطريق على المخالفين المتنقلين بين مدن المملكة. ورصدت "الاقتصادية" خلال جولاتها في الأيام الماضية، انتشار العمالة غير المؤهلة فنيا، في مواقع مختلفة في العاصمة الرياض، شملت عددا من الشوارع والأحياء في شرق ووسط وغرب العاصمة، وذلك بعد تواريهم عن الأنظار في بدايات الحملات التفتيشية. ولعل اللافت للنظر وجود هذه العمالة بأعداد كبيرة في بعض المواقع، حيث تشكل الجنسية الآسيوية، خاصة الباكستانية النسبة الأكبر من العمالة المنتشرة، وذلك لتقديم عدد من الخدمات المتنوعة. وكان عثمان المحرج مدير الأمن العام، قد أعلن انطلاق المرحلة الثانية من الحملة الأمنية التصحيحية لمخالفي أنظمة الإقامة والعمل، حيث أكد أن الحملة مستمرة يومياً، وتطبق الأنظمة والتعليمات بحق المخالفين بالتعاون مع القطاعات الأخرى من المديرية العامة للجوازات والسجون.
وأضاف المحرج أن الحملة الأمنية تسير وفق استراتيجية مرسومة مشيراً إلى أنها حققت نتائج ملموسة، وذلك بتسجيل انخفاض في معدل الجريمة، مبيناً أن المواطنين بدأوا يلمسون نتائجها.

الحياة AL HAYAT

• مكة" : إنشاء قرى • نموذجية" لتوفير السكن والوظائف للمحتاجين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

مكة المكرمة – «الحياة»
اطّلع مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل بديوان الإمارة في العاصمة المقدسة أمس، على الخطط الحالية لإنشاء مركز قرية البيضاء، والذي يتضمن إقامة إسكان خيري، وقرى نموذجية توفر المساكن للمحتاجين في القرى والمراكز التابعة لإمارة منطقة مكة.
وأوضح أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة البار أن المشروع الذي سيتم البدء فيه فوراً يؤمن السكن لنحو ألفي شخص ويوفر بيئة صحية للأهالي، ويتسم بأن المشاركين في بناء المرافق من أبناء القرية، الأمر الذي يمكنهم من الإسهام في التنمية وتوفير وظائف لهم والحد من الهجرة إلى المدن، كما أنه يمتاز بأنه يقام في مناطق توصف بأنها ناشئة وبعيدة

التدخل البشري والتلوث، ما يصنع منها أماكن صالحة للسكن والبقاء. وقال: «إن المرحلة الأولى من القرية النموذجية في البيضاء ستؤمن السكن الخيري بواقع أكثر من 300 وحدة سكنية، كما سيعمل من خلال فكرته الرائدة على تأهيل أبناء القرية للعمل وتأمين الفرص الوظيفية لهم».

من جهة أخرى، ثمن أمير منطقة مكة المكرمة الدور الكبير الذي يضطلع به رجال الأمن في المملكة بقيادة ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف في خدمة ضيوف الرحمن.

وقال الأمير خالد الفيصل خلال استقباله المدير العام للأمن العام الفريق عثمان المحرج وقيادات العمرة في مكتبه بديوان الإمارة أمس: «إن رجال الأمن هم رجال الوطن الذين نفخر بهم جميعاً، وإن خدمة ضيوف الرحمن شرف نعتز به، فهم الذين يسهرون على راحة ضيوف الرحمن ويحرصون على أمنهم منذ دخولهم لأراضي المملكة وحتى مغادرتها».

...و قاعدة بيانات لحصر المركبات التالفة داخل الأحياء

< اتفقت أمانة العاصمة المقدسة وعدد من قيادات القطاعات الأمنية على وضع حلول تسهم في رفع المركبات التالفة والمتهالكة التي تتم إزالتها من الأحياء والشوارع الرئيسة والفرعية، إضافة إلى عمل حصر ميداني للمركبات الموجودة على أرض الواقع وإحصاءات وقاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في تحديد المواقع التي توجد فيها تمهيدًا لإزالتها.

وأكد أمين العاصمة المقدسة الدكتور أسامة بن فضل البار أمس، خلال وقوفه ميدانياً مع عدد من قيادات القطاعات الأمنية بالعاصمة المقدسة على بعض المواقع التي تشهد أعداداً متزايدة من المركبات التالفة والمتهالكة والهياكل الخربة، التي باتت تشكل خطراً وتشويهاً للمظهر العام، أن الأمانة تبذل جهوداً كبيرة في هذا المجال من خلال التعاقد مع أحد المقاولين لمشروع سحب المركبات، ووضع آلية محددة في عملية إزالة هذه الهياكل بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة.

وشدد خلال تجوله على عددٍ من المواقع، على ضرورة زيادة وتكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية لتوعية المجتمع في سبيل القضاء على السلوكيات والمظاهر السلبية التي تشوه منظر أقدس مدينة على وجه الأرض. ودشن البار الحملة المكثفة التي ستنفذها الأمانة بالتنسيق مع الجهات المعنية، والتي ستشمل أحياء مكة المكرمة كافة، مبيناً أن التنسيق قائم على أكمل وجه مع الجهات ذات العلاقة من أجل القضاء على الظواهر والسلوكيات الخاطئة في شوارع وميادين مكة المكرمة، إضافة إلى رفع درجة الوعي لدى العامة بضرورة التكاتف من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

• الضمان الصحي": 1585 شكوى ضد شركات التأمين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

كشف مجلس الضمان الصحي التعاوني عن تلقيه 1585 شكوى بين أطراف العلاقة التأمينية، وهم المؤمّن لهم، وشركات التأمين الصحي (مقدمو الخدمات الصحية) بزيادة 56 في المئة على معدل العام الماضي.

وأوضح الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين، في بيان صحافي صدر أمس، أن 96.28 في المئة من تلك الشكاوى تم حلها وفق الإجراءات الرسمية، فيما تمت إحالة 3.53 في المئة إلى جهات أخرى لعدم الاختصاص، كما تم حفظ 0.19 في المئة لعدم استكمال الأوراق المطلوبة.

وأشار إلى أن ارتفاع حجم الشكاوى يعود إلى توسع حجم سوق التأمين الصحي وارتفاع عدد المؤمن لهم بما يزيد على 9,6 مليون مؤمن، يحصلون على خدمات الرعاية الصحية عبر شبكة معتمدة تزيد على 2521 مقدم خدمة، عبر 28 شركة تأمين صحي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي بنظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية، وتوسع أمانة المجلس في تنويع وسائل الاتصال بها لتلقي الملاحظات والمقترحات.

ولفت إلى أن غالبية الشكاوى تتعلق بعدم حصول المستفيد على المنافع الأساسية المتاحة والمحددة بوثيقة مجلس الضمان الصحي التعاوني، وكذلك شكاوى أرباب العمل حيال عدم قيامهم بالتأمين الصحي على موظفيهم وأفراد أسرهم، إضافة إلى شكاوى تتعلق بالمطالبات المالية.

وأفاد بأن الشكاوى شملت 1329 شكوى ضد شركات التأمين بنسبة 83.85 في المئة، و186 شكوى ضد أصحاب العمل بنسبة 11.74 في المئة، و50 شكوى ضد مقدم خدمة بنسبة 3.15 في المئة، و20 شكوى أخرى تم تحويلها للجهات ذات الاختصاص، مثل مكتب العمل ووزارة الصحة.
وذكر أن أمانة المجلس وفرت عدداً من القنوات الرسمية لاستقبال الملاحظات والاقتراحات والشكاوى، من خلال حزمة من البرامج التي تستهدف خدمة العملاء من أطراف العلاقة التأمينية، ومنها إنشاء مركز الاتصال الموحد باللغتين العربية والإنكليزية، الذي يقدم للمتصل معلومات عن نظام التأمين الصحي، ويقوم بتفسير لوائحه، ويبين أسماء الشركات المؤهلة وأسماء مقدمي الخدمة الصحية المعتمدين، ويقوم بتسجيل وتسلّم الشكاوى والاقتراحات، والرد على جميع الاستفسارات والتساؤلات.

الحياة
AL HAYAT

جدة: "المحكمة" تفتح ملفات المتوفين بـ "المبيدات الحشرية" و"الصعق الكهربائي" و"حفر الصرف الصحي"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
علمت «الحياة» أن المحكمة العامة في محافظة جدة، بدأت أخيراً في تداول عشرات القضايا الخاصة بالمتوفين نتيجة مخالفات وأخطاء لم يحدد المتسبب فيها حتى الآن، مثل حوادث المبيدات الحشرية والصعق الكهربائي وحفر الصرف الصحي.
وعقدت المحكمة العامة جلسات للنظر في ملف قضية وفاة طفلين سعوديين إثر تعرضهما لـ «مبيد حشري» «فوسفين» تسرب من إحدى الشقق المجاورة لشقة الطفلين الواقعة شمال المحافظة.
وجاءت هذه المداولات القضائية بعد أن تسلمت المحكمة العامة بجدة ملف قضية ضحايا لـ «مبيد حشري» من هيئة التحقيق والادعاء العام بعد استكمال التحقيقات مع أطراف القضية، وبعد درس تقرير الدفاع المدني المرفق في القضية، إذ نظرت في مطالبة ذوي المتوفين بحقهم الخاص والحق العام.
فيما طلبت وخلال جلسة عقدتها في قضية وفاة «شاب» سعودي قبل ثلاثة أعوام بسبب صعقة كهربائية في إحدى حدائق المحافظة، إحضار الشهود وتقرير الدفاع المدني بالمحافظة، إذ اتهم والد «الشاب» المتوفى بسبب الصعقة الكهربائية أمانة محافظة جدة، وإحدى شركات المقاولات بالتسبب في الحادثة. وقررت المحكمة رفع بعض الجلسات إلى وقت لاحق، وحددت موعداً جديداً لإصدار الحكم فيها بعد استكمال جميع الإجراءات الخاصة، والطلبات التي طلبتها المحكمة من «المدعي» قبل النطق بالحكم.
وكشفت مصادر لـ «الحياة»، أن المحكمة العامة بجدة، سبق وأن أصدرت أحكاماً في قضايا مشابهة تضمنت إلزام المتسبب في تلك الحوادث بـ «الدية» للمتوفين بعد ثبوت أخطاء وتجاوزات من بعض الجهات، فيما ستصدر أحكامها في قضايا أخرى منظورة خلال الفترة المقبلة، لا سيما في الحق الخاص للمتوفين.
وفي الوقت الذي ينتظر فيه إعلان نتائج التحقيق في قضايا السقوط في حفر الصرف الصحي بمحافظة جدة خلال الفترة الماضية، ينتظر ذوو الضحايا إحالة ملفات قضاياهم إلى القضاء لمحاسبة المتسبب.
وسبق أن كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن مجموعة من المحامين المتطوعين بدأوا في تقديم استشارات قانونية لذوي ضحايا حفر الصرف الصحي، تمهيداً لتقديمها إلى القضاء ممثلاً في المحكمة الإدارية بالمحافظة لمحاكمة المتسبب فيها.
ويأتي تحرك ذوي الضحايا بعد أشهر من تشكيل لجنة للتحقيق في إحدى قضايا السقوط والتي راح ضحيتها طفل ووالده بعد سقوطهما في حفرة للصرف الصحي في شارع التحلية بجدة.

وكان «والد الشاب» المتوفى نتيجة صعق كهربائي وجه في لوائح الاتهام التي قدمها إلى القضاء تهمة التقصير والإهمال ضد الأمانة، والتسبب في وفاة ابنه، كونها الجهة المسؤولة عن متابعة وصيانة الحدائق، مشيراً إلى أن ابنه توفي في إحدى الحدائق أثناء ممارسته لعب الكرة، إذ أخذ قسطاً من الراحة واتكأ على عمود إنارة كان منزوع الغطاء، فتعرض لصعقة كهربائية قاتلة.

وتضمنت لائحة الدعوى التي قدمها المطالبة بمحاسبة المتسبب سواء كانت الأمانة أم الشركة، وتعويضه عن فقدان ابنه، موضحاً أن الأمانة تبرأت من المسؤولية، إضافة إلى الشركة التي تسلمت أعمال المقاولة.

«محكمة التنفيذ» تتفق مع «الشرطة» على تسريع القضايا

< اتفقت محكمة التنفيذ وشرطة جدة أخيراً، على آليات إيجاد قنوات جديدة بينهما لتسريع البلاغات القضائية على الهاربين والمماطلين من تنفيذ الأحكام وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق، فضلاً عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.

وبحث الاجتماع الذي عقد بين رئيس محكمة التنفيذ في جدة الدكتور علي الشهري وعدد من القضاة مع مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني وعدد من القيادات الأمنية أمس، عدداً من القضايا أبرزها تسريع البلاغات وتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقاً لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة، وشددا على التكامل بين الجهات والمؤسسات وتعاونها ضمن توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، واتفق مسؤولو محكمة التنفيذ وشرطة جدة على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة لا سيما ما يتعلق بانصاف النساء في قضاياهن.

الحياة AL HAYAT

12 موقوفاً خليجياً في سجون المباحث السعودية... غالبيتهم بحرينيون

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

اضغط هنا

الدمام – منيرة الهديب

أحصت «الحياة» 12 خليجياً من بين 3584 موقوفاً لدى المباحث السعودية، منهم خمسة ما زالوا يخضعون للتحقيق لدى السلطات الأمنية السعودية بحسب موقع «نافذة تواصل» التابع لوزارة الداخلية السعودية. ويشكل الخليجيون جزءاً من واحد في المئة من مجمل موقوفي سجون المباحث السعودية. فيما يمثلون اثنين في المئة من إجمالي الموقوفين غير السعوديين، البالغ عددهم 532 موقوفاً، من بينهم أميركي تم إيقافه الأسبوع الماضي. ولا يزال التحقيق معه متواصلاً، إضافة إلى أميركيين آخرين تم الحكم على أحدهما، ويخضع حكمه للاستئناف في المحكمة المختصة. فيما لا يزال الآخر، والذي تم اعتقاله قبل قرابة الشهر، رهن التحقيق.

وبلغ عدد السعوديين في التحديث الأخير لإحصاء الموقع 3052 سعودياً، صدر بحق بعضهم أحكام قضائية، ومُيزت هذه الأحكام، وهم يقضون فترة محكوميتهم التي حددها القضاء. كما شمل إحصاء الموقوفين في سجون المباحث محكومين لم تميز أحكامهم بعد، وموقوفين رهن التحقيق حالياً، وموقوفين أوراق قضاياهم لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، وآخرين يجري استكمال إجراءات إحالتهم إلى الادعاء العام. وعلمت «الحياة» أن خمسة خليجيين، منهم أربعة بحرينيي الجنسية والخامس قطري، تم إيقاف اثنين منهم خلال أواخر جمادى الأول الماضي، ولا يزالون رهن التحقيق. وتصدّر البحرينيون عدد الموقوفين بسبعة موقوفين، أربعة منهم لا يزالون رهن التحقيق تم إيقاف أحدهم قبل أسابيع، فيما تم القبض على الثلاثة المتبقين خلال الفترة الزمنية من منتصف جمادى الثاني إلى مطلع ذي الحجة من العام الماضي. فيما ينظر القضاء السعودي في قضية الخامس، ويجري استكمال إجراءات إحالة السادس إلى الادعاء العام، وإنفاذ ما صدر في حقه من توجيه. فيما يخضع حكم الأخير للاستئناف.

ويأتي القطريون في المرتبة الثانية بعد موقوفي البحرين، بموقوفين اثنين، أحدهما رهن التحقيق، وتم إيقافه منتصف ربيع الثاني الماضي، فيما تنظر أوراق الآخر من جانب القضاء. ويحمل أحد الثلاثة الباقين الجنسية العمانية، وتم إيقافه قبل ستة أعوام ويخضع حكمه للاستئناف حالياً. كما تم إيقاف كويتي ويجري استكمال إجراءات إحالته للادعاء وإنفاذ ما صدر في حقه من توجيه. وينظر الاستئناف في حكم الأخير الذي يحمل الجنسية الإماراتية. وضمت قوائم المطلوبين التي أصدرتها وزارة الداخلية السعودية طوال العقد الماضي، أسماء عدة غير سعودية، من بينهم خليجيان اثنان يحملون الجنسية الكويتية، وهم عبدالرحمن العبوسي المطلوب رقم 11 في قائمة المطلوبين الـ19، الذي قتل في مواجهة أمنية وقعت في المملكة، إضافة إلى محسن الفضلي المطلوب من الأجهزة الأمنية السعودية والأميركية، والذي قتل قبل أشهر في أولى هجمات «التحالف الدولي» في سورية، ويرجح أنه كان قيادياً في تنظيم «خراسان» الخارج من رحم «القاعدة». فيما شارك القطري سالم المري في حادثة الدالوة التي وقعت قبل أشهر في محافظة الأحساء.

يُذكر أن وزارة الداخلية أطلقت نافذة «تواصل» بهدف إتاحة الخدمة الإلكترونية لجميع المهتمين بقضايا الموقوفين، من جهات حكومية أو حقوقية أو أفراد، للاطلاع على قوائم الموقوفين في السجون التي تشرف عليها «المباحث»، ومتابعة سير إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة والمناصحة والتأهيل، إضافة إلى تولي النافذة ربط الموقوفين بذويهم.

نفذها مركز الملك عبدالعزيز للحوار بالتعاون مع وزارة التعليم

"الحوار الوطني" ينهي دراسة "زواج القاصرات" بالشرقية.. والنتائج تعلن في المرحلة المقبلة بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032392

الدمام – إبراهيم الشيبان تصوير – زكريا العليوي

نفذ مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حلقة النقاش والتركيز حول "زواج القاصرات" في المملكة في محطته الرابعة أمس الاول في فندق الشيراتون بالدمام، وذلك بناءً على طلب من اللجنة الوطنية لحماية الطفولة في وزارة التعليم، بعد أن أجرى المركز جلسات نقاش وورش عمل في ثلاث مناطق بالمملكة هي الجوف وجازان وجدة، إذ يهدف إلى الخروج بتوصيات علمية حول زواج القاصرات، والرفع بها إلى الجهات المعنية لاتخاذ القرار.

وعمل المركز على الدراسة بتجنيد 200 باحث من مناطق المملكة كافة لإجراء الدراسة، التي شملت 10 آلاف عينة من المجتمع، والوصول في نهاية المطاف هل يعد (زواج القاصرات) في المملكة والزواج المبكر للفتيات ظاهرة أم لا؟

وأوضح فريق دراسة (زواج القاصرات)، أن فكرة الدراسة جاءت بطلب من وزارة التعليم، للتأكد من وجود بعض الجوانب التي تثار على أن الزواج المبكر للفتيات في السعودية يشكل ظاهرة أم لا، وتكليف مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لإجراء الدراسة ومعرفة النتيجة.

وأكد الفريق، أن الإعلان عن نتائج الدراسة سيتم خلال الفترة المقبلة بعد الانتهاء من الجلسة المركزة في المرحلة الخامسة في مدينة الرياض التي لم يحدد حتى الان تاريخها، وترفع التوصيات إلى وزارة التعليم ممثلة باللجنة الوطنية للطفولة، ورفعها بعد ذلك إلى الجهات المعنية لإصدار القرار، مشيراً إلى استطلاع فئات متعددة من المجتمع في الدراسة، بمشاركة أصحاب الرأي في المجتمع الذين يمثلون أربع فئات من شرعيين وعلماء نفس واجتماع، وكذلك الأطباء وأولياء الأمور.

ولفت فريق الدراسة الى أن جميع المعلومات الخاصة بالاستبانة الخاصة بزواج القاصرات ستكون "سرية" وأن الأسئلة تم إعدادها دون تضمينها أي معلومات تدل على بيانات الشخص.

وشهدت جلسات النقاش والحوار المركزة حول دراسة (زواج القاصرات) تفاعلاً من المشاركين في الجلسة وعدهم حولي 27 مشاركا ومشاركة، مطالبين بضرورة تحديد سن لزواج الفتاة في السعودية، وإصدار قانون إلزامي للمحاكم بعدم اعتماد عقود الأنكحة للفتيات اللاتي يتم تزويجهن في سن مبكرة، واعتبر البعض أن الضابط في قانون زواج القاصرات هو دفع المضرة، وجلب المنفعة للمجتمع، وذلك من خلال تشريع التنظيمات التي تنطلق من الناحية الشرعية، ومراعاة الخصوصية المجتمعية في هذا الجانب، مؤكدين أن الحل بيد الأسرة وضرورة التأهيل قبل الزواج.

يذكر ان الساحة الاجتماعية بالمملكة شهدت مؤخرا جدلا كبيرا حول جواز (زواج القاصرات)، يجري مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني حاليا دراسة حول تزويج الفتاة في سن مبكرة، بهدف التعرف على مختلف الآثار، والجوانب الاجتماعية، والنفسية، والصحية، والشرعية لزواج الفتاة القاصر، وتدوين مرئيات المتخصصين عن طريق المقابلات، ومجموعات التركيز، والاستطلاع الميداني لآراء بعض شرائح المجتمع السعودي حول الموضوع.

وتضمنت ورقة الاستبانة، البيانات الأولية للمشارك، ومستواه التعليمي، وتخصصه الدراسي، والوضع المادي والحالة الاجتماعية، إضافة إلى أسئلة تتعلق بأعمار الأبناء والبنات المتزوجين، ومدى إلمام رب الأسرة بمفهوم زواج القاصرات، وتقديره لارتفاع ذلك النوع من الزواج في المجتمع السعودي.

دعت إلى تطبيق اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز مع مستشفى الملك خالد للعيون أو إلغائها

• سلوى الهزاع" تطالب بتحويل المستشفيات الحكومية التخصصية إلى مؤسسات عامة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032400

الرياض - سعيد المبارك

طالبت عضو مجلس الشورى د. سلوى الهزاع بتحويل المستشفيات الحكومية التخصصية منها إلى مؤسسات عامة تتمتع باستقلال مالي وإداري.

ونوهت الهزاع خلال مناقشة مجلس الشورى التي عقدت مؤخراً بالرياض بأهمية تطبيق التأمين الصحي لصالح جميع المواطنين في المملكة وبنظام صحي يوحد جميع الخدمات الصحية، بالإضافة إلى إدراج مراكز الرعاية الصحية تحت مظلة وزارة الصحة مع الحاجة لوجود طبيب أسرة في كل حي، واعتبرت الهزاع أن وجود 14 جهة حكومية تقدم الخدمات الصحية من مسببات هدر المال العام.

على صعيد متصل، دعت عبر "الرياض" عضو مجلس الشورى واستشارية طب وجراحة العيون د. سلوى الهزاع إلى وجوب تطبيق ما نصت عليه اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز الامريكي مع وزارة الصحة، والتي من أهم بنودها استقطاب وانضمام كوادر طبية وإدارية من مستشفى جونز هوبكنز الامريكي لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، أو إلغاء ما نصت عليه الاتفاقية التي لم يطبق أي بند من بنودها حتى الآن حسب قولها.

وتابعت الهزاع بأن اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز الامريكي مع وزارة الصحة كان الهدف منها رفع مستوى الأبحاث والمستوى الأكلينيكي الجراحي وإقامة التدريب، مشيدة بالكفاءات والخبرة الطبية للسعوديين التي تم تسريح واستقالة عدد منهم من مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون بعد اتفاقية مستشفى جونز هوبكنز.

خوجة: مركز سلامة المرضى يحسن مخرجات النظام الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

نايف الحربي - الرياض
أشاد المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الأستاذ الدكتور توفيق بن أحمد خوجة بتوجه أحمد بن عقيل الخطيب وزير الصحة نحو إنشاء المركز الوطني السعودي لسلامة المرضى، معربا في الوقت نفسه عن تقديره لثقة معالي وزير الصحة نحو تكليفه بإعداد التصور الخاص لهذا المركز. وأضاف أن هذا المركز الوطني سيعمل كذلك على إيجاد نظام وطني ريادي لسلامة المريض ومأمونية الخدمات الصحية وسيلقي بصداه الايجابي على تحسين مخرجات النظام الصحي وخدماته وطنيًا، والحاجة إلى تقنين مكونات وعناصر رعاية وسلامة المريض وتكوين وتنظيم الأعمال الإدارية والفنية والمهنية في المنشأة الصحية وخدماتها الوقائية والعلاجية والتأهيلية للفرد والأسرة والمجتمع. وبدون أدنى شك سيكون مرجعًا ليس فقط خليجيًا وإنما إقليميًا وعالميًا معتمدًا من قبل منظمة الصحة العالمية، ومجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني كالاتحاد العالمي لسلامة المرضى والوكالة الوطنية لحماية المريض في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من المؤسسات والمنظمات المتخصصة في سلامة المرضى .

إيجاد ضابط اتصال بين الشرطة ومحكمة التنفيذ

تنسيق قضائي أمني لحاصرة المماطلين وتسريع القضايا الأسرية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760529.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
أقرت محكمة التنفيذ وشرطة جدة اتفاقات تقضي بتسريع العمل وإيجاد قنوات جديدة للتنسيق بينهما بهدف تسريع البلاغات القضائية ضد الهاربين والمماطلين في تنفيذ الأحكام، وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق فضلا عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.
وجاء في اجتماع عقد أمس بين رئيس محكمة التنفيذ في جدة الشيخ الدكتور علي الشهري وعدد من القضاة مع مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني وعدد من القيادات الأمنية بحث عدد من القضايا أبرزها تسريع البلاغات وتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقا لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة.

وشدد الاجتماع على أن التكامل بين الجهات والمؤسسات وتعاونها يأتي ضمن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرمة، واتفق الجانبان على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة، لاسيما ما يتعلق بإنصاف النساء في قضاياهن.
وكرم رئيس المحكمة، مدير الشرطة والقيادات الأمنية التي زارت المحكمة، معربا عن شكره وتقديره لجهودهم وتعاونهم في تنفيذ الأحكام القضائية.

الإيقاف والمحاكمة لناشري مقاطع الفيديو ومسربي الخطابات الرسمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760639.htm

منصور الشهري (الرياض)
أصدرت وزارة الداخلية تعميما مشددا لكافة قطاعات وزارتها ومنسوبيها بخطورة نشر مقاطع فيديو لرجال الأمن بالزي الرسمي ونشر الخطابات الرسمية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كما منحت صلاحيات للجهات المعنية بتحديد هوية من ينشر ذلك بإيقافه والتحقيق معه.
«عكاظ» اطلعت على التعميم الموجه لكافة القطاعات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، والذي أشار أنه لوحظ في الآونة الأخيرة قيام بعض رجال الأمن بنشر مقاطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي وهم بالزي العسكري، ولخطورة هذه التصرفات على سمعة وزارة الداخلية أصدر تعميما احتوى على 7 نقاط تحدد الإجراءات التي ستتخذ على كل من يخالف ذلك.
وتضمن التعميم أن في حال رصد تلك التجاوزات، يتم أولا تحديد هوية من ينشر مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لرجال الأمن وهم بالزي الرسمي وصفتهم الوظيفية من قبل الإدارات المعنية بالتنسيق مع الجهات الفنية المختصة وإيقافهم والتحقيق معهم، وثانيا من يتم إدانته تحقيقا بنشر مقاطع فيديو أو شارك فيها وقام بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي لأي سبب كان، يتم الرفع لوزارة الداخلية بالتحقيق مع النتائج والمرئيات ليتم التوجيه بإحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام تماشيا مع نص المادة السادسة من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، والتي نصت (يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بأحدى هاتين العقوبتين).
ونصت النقطة الثالثة، أنه بعد صدور أحكام شرعية بحقهم يتم محاكمتهم مسلكيا واستئناف الحكم بغرض تشديد العقوبة، فيما النقطة الرابعة إذا تم حفظ الدعوة الجنائية من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام لعدم تضمن المشهد المصور على مخالفة لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، فيتم إحالتهم للمجلس التأديبي الابتدائي بتهمة عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات الرسمية تمشيا مع المادة (168/ز) من نظام قوات الأمن الداخلي، وذلك لظهورهم بالزي الرسمي وصفتهم الرسمية، ويتم استئناف القرار بعرض تشديد العقوبة.
وتحورت النقطة الخامسة، على التعميم على كافة منسوبي القطاعات الأمنية بخطورة نشر مثل هذه المقاطع والمشاركة فيها، ومن يثبت تحقيقا إدانته سيتم إحالته للمحكمة الشرعية والمجلس التأديبي، وقد تصل العقوبة للفصل من الخدمة العسكرية.
واحتوت النقطة السادسة بأن تبلغ الجهات المعنية بمتابعة وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر فيها ليتم معالجة هذه المخالفات في وقتها، حتى تكون الجزاءات والإجراءات المتخذة رادعة وتفي بالغرض المرجو منه، واختتم التعميم بالنقطة السابعة وهي إبلاغ الجهات المعنية بالتعميم للعمل بموجبه اعتبارا من تاريخ صدوره.

الإسكان: 3 ملايين م2 في 8 مناطق غير صالحة للبناء عليها

غلاء الأراضي والوحدات يحرم 100 ألف مواطن من القرض العقاري

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150323/Con20150323760590.htm

فارس القحطاني (الرياض)

تواجه وزارة الإسكان تحديات كثيرة، ومنها إيجاد الأراضي المناسبة لإنشاء مشاريعها في المناطق، في ظل اختلاف وجهات النظر بينها وبين وزارة الشؤون البلدية والقروية حول ملف الأراضي الصالحة للسكن.

وكشف تقرير حديث لوزارة الإسكان أن هناك حاجة إلى استمرار التنسيق بين الوزارتين، لمعالجة الجوانب التي لا تزال عالقة فيما يتعلق بملاءمة الأراضي المسلمة لوزارة الإسكان. ويشير التقرير إلى أن عدد الأراضي المسلمة من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزارة الإسكان بلغ 242 موقعا على مستوى مناطق المملكة الإدارية، بلغت مساحتها الإجمالية أكثر من 240 مليون م 2. وقالت وزارة الإسكان إن أكثر من 3.206.419.47 م2 من تلك الأراضي غير صالحة لإقامة المشاريع الإسكانية عليها، وتقع تلك الأراضي في ثماني مناطق هي (مكة المكرمة، المدينة المنورة، حائل، الحدود الشمالية، عسير، الباحة، جازان، نجران).

واكتنف البرنامج الزمني والمكاني والعمراني لتسليم منتجات الإسكان الضبابية، حيث لم توضح وزارة الإسكان خطتها لتسليم منتجاتها للمواطنين، على الرغم من الدعم الكبير الذي حظيت به من خلال الدعم التنظيمي، وتحويلها من هيئة إلى وزارة، وكذلك رصد 250 مليار ريال لتنفيذ الوحدات الإسكانية، وكذلك تحويل مسؤولية أراضي المنح من وزارة الشؤون البلدية والقروية إلى وزرة الإسكان، ودعم وزارة الإسكان بالكوادر البشرية. كما كشفت وزارة الإسكان أن هناك نحو 100 ألف مواطن حرموا من الاستفادة من قروضهم العقارية التي صدرت لهم، بسبب عدم وجود أراض وكذلك ارتفاع أسعارها. وبينت أن من المشكلات التي تواجه وزارة الإسكان والمواطن في آن واحد، ارتفاع أسعار الوحدات السكنية وما يترتب عليها من هامش ربح مرتفع يفرضه أصحاب تلك الوحدات والشركات، ما يعيق قدرة المواطنين على الحصول على منازلهم الخاصة. إلى ذلك طالبت وزارة الإسكان أن يكون هناك تحديد لهامش الربح في أسعار الأراضي والوحدات السكنية المخصصة للبيع، بحيث لا يتجاوز ما بين 10 % و15 %، تسهيلا على المواطنين في تمكينهم من الحصول على منازلهم الخاصة.

العدل تتجه لزيادة عدد قضاة التنفيذ

عددهم 315 ويعملون في 6 محاكم و157 دائرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=218275&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

يعمل المجلس الأعلى للقضاء حاليا على زيادة عدد قضاة التنفيذ في ظل كثرة عدد القضايا التي ترد لمحاكم التنفيذ والدوائر التي تعمل داخل المحاكم بمختلف مدن المملكة، ما زاد الضغط على تلك الدوائر البالغ عددها 157 دائرة يعمل بها 315 قاضيا. ويسعى المجلس خلال السنوات المقبلة إلى زيادة عدد القضاة لمواجهة الأحكام التي لا تنفذ من قبل المماطلين الذين لا يطبقون الأحكام الصادرة بحقهم.

وأبلغ عضو في المجلس الأعلى للقضاء - فضل عدم ذكر اسمه - "الوطن" أن المجلس يسعى إلى زيادة عدد القضاة الذين يعملون في دوائر التنفيذ كذلك في المحاكم الخاصة بالتنفيذ والبالغ عددها أربعة محاكم رئيسة في ست مدن وهي: جدة والباحة والرياض، والدمام، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وباقي المدن عبارة عن دوائر تعمل داخل المحاكم العامة.

وأكد المصدر أن اختصاصات قاضي التنفيذ تكمن في تطبيق الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا سواء كانت إدارية أو جنائية أو قضايا تتعلق بالأحوال الشخصية، وما يميز قاضي التنفيذ هنا هو إعطائه سلطة تنفيذية تخوله تطبيق الحكم ولو بالقوة الجبرية.

من جهته، علق المستشار القانوني ريان مفتي قائلا إن وجود قضاء التنفيذ يسهم في سرعة تنفيذ الأحكام التي يتهرب من تطبيقها البعض خاصة في قضايا الأحوال الشخصية، موضحا أننا لا نزال بحاجة إلى وجود لائحة تنفيذية تحدد عمل قضاء التنفيذ في المحاكم والدوائر وأن تكون هذه اللائحة واضحة أكثر من اللوائح الأخرى.

وأوضح مفتي أن التنفيذ يدخل في قضايا عدة كمسائل العقار والأموال والأحوال الشخصية والإعسارات، كذلك يدخل في تنفيذ القرارات والأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية بالطرق المقررة في هذا النظام.

إلى ذلك، عقد رئيس محكمة التنفيذ بجدة الشيخ الدكتور علي الشهري أمس مع مدير شرطة جدة اجتماعا حول وضع آلية للتنسيق في تسريع العمل بين الشرطة والمحكمة الخاصة بالتنفيذ، وذلك لإيجاد طرق جديدة لتسريع البلاغات القضائية على الهاربين والمماطلين من تنفيذ الأحكام وإيجاد ضابط اتصال بين شرطة جدة ومحكمة التنفيذ لمزيد من التنسيق، فضلا عن دعم وتسريع جميع ما يخص قضايا الأحوال الأسرية من نفقة وحضانة وزيارة.

كما تضمن الاجتماع بحثا لعدد من القضايا الأخرى الخاصة بتسهيل الإجراءات ومعالجة بعض العوائق في المكاتبات الروتينية بين الجهتين طبقا لنظام التنفيذ وتباين وجهات النظر في تفسير بعض قرارات القضاة، وشدد الطرفان على التكامل بين الجهات والمؤسسات، وأن تعاونها يأتي ضمن توجيهات أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل.

واتفق مسؤولو محكمة التنفيذ وشرطة جدة على فتح خط تواصل مباشر ومستمر لمعالجة ما يطرأ في القضايا العاجلة والعالقة لا سيما فيما يتعلق بإنصاف النساء في قضاياهن.

وكرم رئيس محكمة التنفيذ الشيخ على الشهري مدير شرطة جدة اللواء مسعود العدواني والقيادات الأمنية التي زارت المحكمة معربا عن شكره لجهودهم المبذولة وتعاونهم مع محكمة التنفيذ.

من جهة أخرى، علمت الصحيفة أن عدد قضايا التنفيذ التي تلقتها المحاكم تبلغ أكثر من 24 ألف قضية في مدينة جدة وحدها، وتنوعت ما بين أحوال شخصية كحق رؤية الأبناء وحق النفقة وكذلك حق الحضانة وتطبيق أحكام السجن غير المنفذة وتطبيقها إجباريا، كما تضمنت القائمة قضايا تختص بالعقار والأوراق التجارية وغيرها من الأحكام.

قال: الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف

محكّم قضائي لـ"سبق": "الحرابة" حكم خاطفي "طفل الأحساء"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://sabq.org/2Q1gde

سبق- الرياض:
أكد المستشار والمحكم القضائي، يحيى بن محمد الشهراني، أن المتهمين في قضايا الخطف والاغتصاب يحالون إلى المحكمة الجزائية بطلب الحكم عليهم بحد الحرابة، وأن جرائم الخطف وجرائم الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.
وقال الشهراني لـ"سبق" تعقيباً على قضية إقدام أربعة شبان على خطف طفل في الأحساء، قبل تمكن شرطة الشرقية من الإطاحة بهم: "المتهمون في قضايا الخطف والاغتصاب يحالون إلى المحكمة الجزائية بطلب الحكم عليهم بحد الحرابة وفقاً لقرار هيئة كبار العلماء رقم ٨٥ وتاريخ ١١ - ١١- ١٤٠١ والمؤيد بالأمر السامي رقم ١٨٩٤ / ٨ وتاريخ ١٣ - ٨ – ١٤٠٢، والأمر السامي الكريم رقم ٢٣٤/ ٨ وتاريخ ٢٠-٢-١٤٠٣، كما أن جرائم الخطف وجرائم الخطف المقترن بالاغتصاب من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف".
وأضاف: "كما أن فعل فاحشة اللواط بالغلمان الذين لم يتموا الخامسة عشرة من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف حتى وإن كان الفعل بالتراضي والفاعل غير محصن، على اعتبار أن الفقهاء قد نصوا على أن الصبي الذي لم يبلغ لا تَنفذ تصرفاته إذا كان فيها ضرر محض، ولهذا فلا يعتد برضاه ويعد الفعل بمواجهته صورة من صور الاغتصاب، وهذا هو المعمول به في المملكة العربية السعودية وعلى ذلك نصت برقية وزير الداخلية رقم ٦٤١١٠ والمؤرخة في ٢١ - ٧- ١٤٢٧".
واختتم: "استدراج الأحداث دون سن الخامسة عشرة لفعل الفاحشة وإن لم يقع الفعل يعد من الجرائم الملحقة بالخطف، والتي يطالب فيها بالقتل عادة إنفاذاً لتعميم وزير الداخلية المؤرخ في ١١-٢ - ١٤٢٣ وتعميم رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام رقم ٦٣٧٣ وتاريخ ٢-٣-١٤٣١".
وكانت شرطة المنطقة الشرقية قد تمكنت من الإطاحة بمختطفي طفل بمحافظة الأحساء، كانوا قد أجبروه على ركوب سيارة في واقعة رصدها مقطع فيديو تم تداوله مؤخراً.
وقال المتحدث الرسمي باسم شرطة المنطقة الشرقية العقيد زياد بن عبد الوهاب الرقيطي إنه إلحاقاً لما سبق الإعلان عنه عن قيام عدد من الأشخاص بإركاب طفل يبلغ من العمر ١١ سنة بالقوة في سيارتهم بمحافظة الأحساء لغرض سيئ، وما أشير إليه بأن الطفل عاد لمنزله بعد قرابة الساعة، وقد باشرت شرطة محافظة الأحساء إجراءات الضبط الجنائي والبحث عن الجناة، وبفضل من الله تمكن رجال الأمن من الكشف عن هوية الجناة والقبض عليهم جميعاً، حيث تبين أنهم أربعة مواطنين تمت إحالتهم لهيئة التحقيق والادعاء العام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تتعلق بالعمليات الإرهابية والتحريضية .. و91 ٪ منهم سعوديون

116 مطلوبا أمنيا أودعوا في سجون المباحث خلال الـ45 يوما الماضية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/23/article_942415.html

عبد السلام الثميري من الرياض

علمت "الاقتصادية" أن الجهات الأمنية أوقفت نحو 116 مطلوباً ومشتبها بهم أمنياً خلال الـ45 يوماً الماضية، وأودعتهم في سجون المباحث، ومن بينهم متهمون قي قضايا أمنية تتعلق بالإرهاب والتحريض، وإيواء مطلوبين أمنيين.

وتصدر السعوديون نحو 91 من إجمالي المقبوض عليهم خلال الأيام الماضية، والباقي من عدد الدول العربية والآسيوية وموقوف من الجنسية الأمريكية، حيث تظهر إحصائيات حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث في السعودية بلغ نحو 3584 موقوفا، حيث بلغ عدد السعوديين 3052 محتجزا، فيما بلغ عدد الموقوفين في سجون المباحث من الأجانب 532 موقوفا، 52 في المائة منهم يمنيون وسوريون.

يأتي هذا في الوقت الذي تخضع فيه قضايا جميع الموقوفين في تهم ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة، للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.

اللواء منصور التركي

ومن جهته، أعلن اللواء منصور التركي المتحدث الأمني لوزارة الداخلية، تخريج الدورتين 35 و10 من المستفيدين في مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة.

وقال التركي: "إنه إلحاقاً لما سبق الإعلان عنه بتاريخ 27/ 1/ 1436هـ عن تخريج المجموعة الثالثة من الدورتين (34) و(9) من مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة وعددهم سبعة مستفيدين، فقد تم تخريج الدورة (35) من المركز في الرياض وعددهم 40 خريجاً، وتخريج 16 من الدورة 10 من المستفيدين في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في جدة.

وأكد التركي أن هذا يأتي بعد ظهور المؤشرات الإيجابية الدالة على استفادتهم من البرامج الشرعية والاجتماعية والنفسية والتاريخية والدورات العلمية والرياضية والفنية والمهنية والندوات والمحاضرات المتنوعة، التي خضعوا لها خلال الفترة الزمنية التي قضوها في المركز".

وأشار متحدث الداخلية إلى أنه بذلك يصبح عدد المستفيدين الذين تم تخريجهم في الدورتين السابقتين في مركزي محمد بن نايف للمناصحة والرعاية في الرياض وجدة 56 خريجاً، مبيناً أن المتخرجين سيخضعون لبرنامج الرعاية اللاحقة الذي يهدف إلى تحقيق استقرارهم الاجتماعي.

وقال التركي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق، إن برنامج المناصحة ناجح ويحقق نتائج جيدة، مضيفا: "مهمتنا أن نبحث ونستطلع الأسباب التي جعلت 12 في المائة يعودون وينتكسون، وينظمون لهذه الجماعات الإرهابية والفكر الضال، وسنستفيد من النتائج، وسنحاول تقليل الأعداد التي يمكن أن تعود".

وأشار التركي إلى أن برنامج المناصحة في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية استطاع أن يحمي السعودية والمواطنين من العمليات الإرهابية، التي قد تنفذ من قبل الخارجين من السجون من أصحاب الفكر، لو لم يخضعوا للمناصحة، حيث ستتلقفهم تنظيمات القاعدة للتغرير بهم، منوهاً إلى أنه لا يمكن لأي برنامج تأهيلي أن يؤهلهم بشكل كامل، مستدركاً أنهم يتمنون الكمال ويسعون إليه.

وكان مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية قد شرع في إطلاق خدمة المناصحة والحوار الإلكترونية عن بعد للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية للاستفادة من الخدمة.

واشترط المركز على الراغبين في التحاور الإلكتروني عددا من الشروط، كالتحلي بالذوق والأدب ومراعاة مشاعر الآخرين، واحترام الرأي الآخر وعدم تسفيهه، كما يمنع تضمين المشاركات روابط إعلانية لأي مواقع أو خدمات أخرى، وعدم استخدام الخدمة للإساءة لأي جهة اعتبارية أو معنوية أو تصفية حسابات شخصية، إضافة إلى إثراء الموضوع من زواياه المختلفة، والبعد كلياً عن شخصنة الموضوع، والتركيز على الفكرة لا على طارحها.

الحياة AL HAYAT

"الشورى": أعضاء يفشلون في إسقاط مقترح بـ"زيادة دخل المواطن"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أثار مقترح عضو مجلس الشورى الدكتور أحمد الزيلعي الداعي إلى السماح للموظف الحكومي بممارسة التجارة لزيادة دخله حفيظة أعضاء المجلس الذين شككوا في نزاهة وأداء أي مواطن يمارس التجارة على رأس العمل، في محاولة لإسقاط المقترح قبل الدرس، إلا أن حجج المؤيدين قلبت الطاولة، منها اعتراف العضو اللواء حمد الحسون صراحة بممارسة التستر.
وتجاوز المقترح بفارق خمسة أصوات العقبة الأولى من التشريع البرلماني (ملاءمة الدراسة) في جلسة أمس (الإثنين)، بعد أن عززت لجنة الموارد البشرية في المجلس حجج المؤيدين بالرأي الداعم لوزارة الخدمة المدنية وهيئة الرقابة والتحقيق في تعديل المادة (13)، والتي تسمح للموظف الحكومي بالعمل وفق شروط.
وقال رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي: «الوزارة والهيئة لم تعترضا على درس الموضوع حين عرْضه عليهما، بل إن وزارة الخدمة المدنية أشارت إلى اهتمامها بدرسه ضمن مراجعتها الشاملة لنظام الخدمة المدنية».
المقترح بحسب مقدمه، يتيح الفرصة للموظف الحكومي أن يمارس النشاط التجاري باسمه وفق شروط منها ضمان عدم ازدواجية المصالح، ويهدف بذلك إلى الشفافية والقضاء على التستر التجاري، وهذا الهدف أيده عدد من الأعضاء، في إشارة إلى تحايل العديد من موظفي الدولة على النظام الحالي، وممارسة التجارة بأسماء أقارب من الدرجة الأولى.
وكان العضو الأكثر صراحة اللواء حمد الحسون الذي اعترف صراحة بأنه من موظفي الدولة الذي يمارس التستر، لأنه لا يستطيع تسجيل نشاطه باسمه، مضيفاً: «الكثير من أعضاء مجلس الشورى لديهم نوع من النشاط التجاري الآن ومن قبل، ويجب أن نكون واقعيين وصرحاء، ونقول الحقيقية».
بينما بدأ العضو الدكتور عبدالعزيز العطيشان مداخلته بالرد على رافضين مقترح زيادة دخل المواطن بحجة احتمال الفساد والتسيب الإداري، بالقول: «التستر موجود، وعضو اعترف بممارسته، الأمينُ أمين.. والخائنُ خائن والشريف سيبقى شريفاً مهما كان، حينما تكون الشفافية موجودة من السهولة أن نعرف إذا كان للموظف الحكومي أية استفادة من جهة عمله».
ولم يكتف الرافضون للمقترح برمي أسهم التشكيك في نزاهة المواطن حال إقراره، بل حاولوا مصادرة رأي البقية، وأن يربأ المجلس حتى عن مناقشته، الأمر الذي دعا رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ أن يطلب شطب هذا الطلب من محضر الجلسة، مضيفاً: «هذا مقترح وفكرة، ولا فيها شيء يعيب أن يدرس من المجلس». واستشهد أعضاء بتجارب موظفي شركتي «أرامكو» و«سابك» في السماح لموظفيها بممارسة الأعمال الخاصة، وفصل من تثبت استفادته من منصبه، وأن السماح يتم وفق آليات مشددة، مشيرين إلى أن ذلك لم يؤثر في إنتاجيتهم المرتفعة، إضافة إلى أن بعض الدول تسمح لموظفي الحكومة بالعمل في وظائف أخرى، وهو ما أكده عضو للـ«الحياة» (فضّل عدم ذكر اسمه)، أن دولة الكويت تدرس مقترح مشابه.

ولفت العضوان اللواء عبدالله السعدون ونواف الفغم إلى أهمية المقترح بسبب الفراغ الكبير لدى موظف الحكومة، وأن الموظف العام في أمس الحاجة إلى دخل آخر، وأضاف الفغم: «للأسف ما يطبق الآن تحايل كبير على النظام، أُستغلت المرأة فيه بشكل سيء عبر استخراج سجلات باسمها».
وكان العضوان عبدالله الناصر وعدنان البار الأكثر حيادية بين الأعضاء المتحدثين، إذ طالب الأول بمعالجة المقترح لمن يعاني من خصاصة العيش من الموظفين على المرتبة الأولى حتى المرتبة الـ10 في سلم الوظائف العامة، وقال الثاني إن المقترح جدير بالدرس بعناية وعمق، وأن نبحث عن حلول وآليات بطريقة مختلفة». ومن أبرز المعارضين للمقترح العضوان صدقة فاضل وأسامة قباني، إذ أكدا أن ذلك سيفاقم التسيّب والإهمال الإداري، ويتعارض مع مبادئ النزاهة.
وقال فاضل: «أداء الموظف الحكومي متدنٍ لدرجة تثير الاستياء، ما يحتاج إنجازه في دقائق يأخذ أسابيع، ومراجعة المواطن لأية جهة حكومية أمر ثقيل على النفوس»، فيما ختم العضو علي التميمي حجج المعارضين بطرح تساؤل عن حال رجال الأمن في مكافحة الجريمة، وعلى الحدود، والمطارات، حينما يتفرغون لمطاردة أعمالهم الخاصة.

مطالب بإعادة كتابة «استراتيجية الإسكان»

< تمايزت أراء أعضاء مجلس الشورى حول الاستراتيجية الوطنية للإسكان، إذ اتفق عدد كبير من الأعضاء على ضرورة إعادة كتابتها، لأن رؤيتها ركزت على قطاع الإسكان بدلاً من تركيزها على توفير السكن لكل أسرة، وألا تبقى الأسرة السعودية تنفق أكثر من 20 في المئة على السكن، بحسب المهندس محمد النقادي.
وكرر أعضاء انتقاداتهم ومقترحاتهم المطروحة لحل معضلة الإسكان - بحسب تعبيرهم - منها تفعيل صندوق التنمية العقارية الذي اعتبروه أكثر فاعلية في التنمية الإسكانية من وزارة الإسكان بحسب العضو ناصر الموسى، الذي أكد أن الكثير من الأعضاء يشاركه هذا الرأي.
وبدا الدكتور أحمد الغامدي أكثر توجساً حول «المعضلة»، التي أكد أن وزارة الإسكان وحدها لن تنجح في حلها، مطالباً مشاركة الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص بالعمل على تنفيذ الاستراتيجية، وأضاف مقترحاً بدرس رواتب السعوديين المتدنية بوصفها أحد معوّقات القدرة الشرائية في ظل ارتفاع أسعار الأراضي والعقار.
وأشار العضو عوض الأسمري إلى أن مشكلة العقار تكمن في تحكم مجموعة معروفة في السوق - مخاطباً الأعضاء «كما تعلمون» - قبل أن يطالب بأن تتضمن استراتيجية السكن توافرها على اشتراطات صحية، لأن المجتمع يعاني نقص فيتامين «د».

مشاهدات

} هلّت دموع عضو الشورى (الضرير) ناصر الموسى، وفاضت مشاعره حينما أضاف المجلس بنداً خاصاً في استراتيجية السكن يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة، ما أحدث تصفيقاً حاراً من الأعضاء.
} طالب العضو سلطان السلطان بأن يستمع المشرعون في وزارة الإسكان إلى الناس في الجامعات والمدارس والمساجد، والبحث عن حلول مستدامة، وليست حلولاً تثير أزمات.
} العضو خالد آل سعود يرى وجود مثلب عظيم في إعداد بعض الاستراتيجيات والسياسات العامة.
} لم يشارك من السيدات في جلسة الأمس إلا العضوتان نورة العدوان والجوهرة أبوبشيت. الأولى كانت في «جلسة الشأن العام السرية»، والثانية تأييداً لمقترح الدكتور أحمد الزيلعي.

"العدل" تفتح المجال لتقديم "الإشكالات" في "الإجراءات الجزائية"... لحماية "المتهم"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس

أكدت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء إبقاء باب التغيير في نظام الإجراءات الجزائية، مفتوحاً لمعالجة «الإشكالات» التي يكتشفها القضاة والقانونيون خلال عملهم في هذا النظام الذي صدر قبل 14 عاماً، وتم تجديده العام الماضي. ويتوقع أن تصب التغييرات في توفير المزيد من الحماية والحقوق للمتهمين خلال مراحل محاكمتهم.
ووجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، رؤساء محاكم الاستئناف بالإفادة عن المقترحات والملاحظات وما يرونه من وجوب حذف أو إضافة في نظام الإجراءات الجزائية، مشترطاً أن تكون هذه الملاحظات والمقترحات «ناتجة من إشكالات ظهرت أثناء تطبيق النظام منذ صدوره»، مؤكداً على الرفع بالإفادات «خلال 20 يوماً، تمهيداً لرفعها لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء».
وتعد الهيئة، التي تضم خبراء يتم استقطابهم من جهات حكومية وأكاديمية وغيرها، البوابة التي تحال إليها الأنظمة الحكومية المقترحة، لدرسها ورفع التوصيات عنها إلى مجلس الوزراء. وتعكف هيئة الخبراء منذ فترة على درس الإجراءات الجزائية.
وأكد أمر ملكي صدر في وقت سابق، وجوب «استمرار اللجنة المشكلة من هيئة الخبراء في مجلس الوزراء، بموجب توجيه اللجنة الفرعية للجنة العامة لمجلس الوزراء، لدرس لائحة الإجراءات الجزائية والتوصية بما تراه بشأنه.
واستعان ممثل وزارة العدل في اللجنة، بوزير العدل والقضاة للإفادة عن المقترحات والملاحظات وما يرونه من وجوب حذف أو إضافة في نظام الإجراءات الجزائية، شريطة «أن تكون هذه الملاحظات والمقترحات ناتجة من إشكالات ظهرت أثناء تطبيق النظام منذ صدوره، والرفع بهذه الإفادات خلال 20 يوماً، لرفعها لهيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
وأكد الصمعاني أن الملاحظات يجب أن تشمل «الإشكالات التي واجهت القضاة منذ صدور نظام الإجراءات في 1422، وعدم الاقتصار على النظام الجديد، الذي صدر 1435».
وكان قانونيون طالبوا بضرورة «إجراء دراسة جديدة لتعديل مواد نظام الإجراءات الجزائية، لحماية المتهم والحفاظ على حقوقه». وأبدوا عدم رضاهم عن الفقرات التي أجري عليها التعديل أو المواد التي خضعت لإضافة، رافضين تمديد مدد التوقيف، وجعلها تخضع لسلطة تقديرية، مطالبين بوضع أصل لها، وهو «ألا تتجاوز المدة ثلاثة أشهر، ويكون التمديد استثناء من القاعدة».
ومن المواد التي أجري التعديل عليها، وصبت في مصلحة المتهم إضافة فقرة في المادة 69، تقضي بتمكين وكيل المتهم أو محاميه من الحضور في إجراءات التحقيق، بما يكفل للمتهم حق الدفاع. فيما غفل النظام عن التطرق لتكملة ما أضيف للمادة 69، إذ يقضي النظام بحضور كاتب العدل لدور التوقيف في يوم مخصص لإعداد صيغ الوكالات للسجناء، ما يترتب عليه تأخير الوكالة، وعدم حضور المحامي أو الوكيل لجلسات المتهم منذ البداية.
ورأى القانونيون أنه «يجب وضع آلية وضوابط للمدد النظامية، ومن ثم وضع الاستثناء الذي أُقر في المادة 104، ليتاح للمحكمة المختصة في الحالات الاستثنائية الموافقة على طلب مدّ التوقيف لمدة أطول أو لمدد متعاقبة، بحسب ما تراه، وأن تصدر أمراً قضائياً مسبباً في ذلك، ولا يجعل تحديد المدة خاضعاً لاجتهادات شخصية، وذلك للإسراع في المحاكمة إذا لم تكن القضية المنظورة تحتاج مزيداً من الوقت، وتحتاج المسألة إلى إشراف قضائي على السلطة تمارسها هيئة التحقيق والادعاء العام».
وأشاروا إلى أن المادة 34 أكدت «وجوب سماع رجل الضبط الجنائي لأقوال المتهم المقبوض عليه، وإذا ترجح وجود دلائل كافية على اتهامه، فيرسل خلال 24 ساعة مع المحضر إلى المحقق، الذي يأمر بتوقيفه أو الإفراج عنه». ولفتوا إلى أن هذه المادة «تصدر على المطلوب من الناحية الاصطلاحية، فقد كان من الأفضل الأخذ بمصطلح «المُشتبه به»، بدلاً عن «المتهم».
واستبدلت المادة 127 كلمة «إحالة» بكلمة «رفع»، فنصت على أنه: «إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة، فترفع جميعها بأمر واحد». إلا أن المنظم لم ينتبه إلى أن المادة السابقة عليها كانت استخدمت كلمة «إحالة» وليس «رفع»، وأن المادة الخامسة استخدمت كلمة «رفع» وليس «إحالة»، لتعبر عن رفع الدعوى من جهة التحقيق إلى جهة الحكم. فيما استخدمت كلمة «إحالة» حين تتم من محكمة غير مختصة إلى محكمة أخرى مختصة، وإزاء هذا التضارب رأى قانونيون أن «الأصوب هي كلمة «إحالة»، لأن الرفع يتم من الأدنى إلى الأعلى داخل مؤسسة واحدة، أما الإحالة فتتم بين مؤسستين مختلفتين. وبما أن جهة التحقيق تعتبر جهة مستقلة وفقاً للمادة الأولى من نظام هيئة التحقيق والادعاء العام، فإن استخدام كلمة «الإحالة» هو الأولى، ويكون النظام القديم أدق في هذا الأمر».
تحذير منسوبي الأجهزة الحكومية من تزويد جهات خارجية بمعلومات شخصية

< حذرت جهات عليا، منسوبي الأجهزة الحكومية من تقديم أية معلومات فردية، من عناوين ومعلومات شخصية ترد في اتصال فردي إلى أية جهة خارجية، تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة، إذ لم تقدم عبر الطرق الرسمية. وأكدت الجهات العليا على «وجوب الرد فقط من طريق الجهات الرسمية المختصة في الدولة».
كما أكدت الجهات العليا أن «الرد بشكل فردي وإعطاء المعلومات للجهات الخارجية يُعد مخالفاً للأنظمة والتعليمات.
ويجب عدم تقديم أية معلومات فردية من عناوين ومعلومات شخصية ترد في اتصال فردي إلى أية جهة خارجية تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة والتي لم تقدم عبر الطرق الرسمية».
وأشارت الجهات العليا إلى ورود معلومات تفيد بأن عدداً من الشبان والفتيات السعوديين «تلقوا دعوات لبرامج تدريبية خارج المملكة، ولكنها لم تقدم عبر الطرق الديبلوماسية»، لافتاً إلى أن ذلك «أمر مخالف للأنظمة. ويجب الاحتراس من تقديم أية معلومات فردية، من عناوين ومعلومات شخصية تطلب في اتصال فردي، إلى أية جهة خارجية، تدعي تقديم دعوات للمشاركة في برامج تدريبية خارج المملكة، ما لم تقدم عبر الطرق الرسمية». وأكدت على وجوب «الرد فقط من طريق الجهات الرسمية المختصة بالدولة».

بليونا ريال لمستفيدي "الضمان الاجتماعي"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي تخصيص بليوني ريال لمستفيدي ومستفيدات الضمان الاجتماعي، والتي تشمل معاشات ضمانية، ومساعدات، وبرامج مساندة خلال شهر جمادى الآخرة الجاري.
وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي في الوزارة خالد الثبيتي أمس، أن ما تم صرفه لشهر جمادى الآخرة بلغ 2.2 بليون ريال تشمل معاشات ومساعدات، وبرامج مساندة.
وبيّن أنه تم صرف المعاشات الضمانية بمبلغ 1.4 بليون ريال، لعدد 916 ألف حالة ضمانية في مطلع جمادى الآخرة الجاري، مشيراً إلى أنه سيتم إيداع مبلغ 205.9 مليون ريال لبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء في 10 جمادى الآخرة الجاري.
وأضاف: «كما سيتم إيداع ما خصص لبرنامج دعم مشاريع الأسر المنتجة الضمانية مبلغ 29.3 مليون ريال يوم 16 جمادى الآخرة الجاري».

مجلس الوزراء يقرّ فرض رسوم على الأراضي البيضاء

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
وافق مجلس الوزراء في جلسته التي ترأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز اليوم (الإثنين) على قيام مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الآليات والترتيبات التنظيمية في شأن فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشورى لاستكمال الإجراءات النظامية في شأنه في شكل عاجل.
جاء هذا القرار بناء على توصية من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

ووافق مجلس الوزراء على أن يكون ارتباط "البنك السعودي للتسليف والادخار" بوزارة الشؤون الاجتماعية، ويرأس مجلس إدارته وزير الشؤون الاجتماعية. وأن يكون ارتباط "المؤسسة العامة للتقاعد" بوزارة الخدمة المدنية، ويرأس مجلس إدارتها وزير الخدمة المدنية.
ووافق أيضاً أن يكون ارتباط "صندوق التنمية الصناعية" بوزارة التجارة والصناعة، ويرأس مجلس إدارته وزير التجارة والصناعة.
ووافق المجلس أيضاً على أن يكون ارتباط "صندوق التنمية الزراعية" بوزارة الزراعة، ويرأس مجلس إدارته وزير الزراعة. وأن يكون ارتباط "صندوق الاستثمارات العامة" بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ويرأس مجلس إدارته رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، على ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن أربعة يصدر بتسميتهم أمر من رئيس مجلس الوزراء، ويكون الأمين العام للصندوق بمرتبة لا تقل عن المرتبة الممتازة.
وأكد المجلس على نقل أي نشاط له صلة بالجانب الاقتصادي من وزارة المال إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، واستكمال ما يلزم من إجراءات حيال ذلك.
ووافق مجلس الوزراء على تعديلات في نظام العمل، من بينها:
1- منح وزير العمل صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة الأيدي العاملة، وذلك من دون إخلال بأحكام نظام العمل والأنظمة ذات العلاقة، ومنح وزارة العمل صلاحية الامتناع عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة.
2- يكون من بين الحالات التي ينتهي فيها عقد العمل، بحكم النظام، إغلاق المنشأة أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل ما لم يتفق على غير ذلك.
3- منح وزير العمل صلاحية منح مكافأة لا تزيد على 25 في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد، من موظفي التفتيش وغيرهم، في الكشف عن أي من مخالفات أحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

الرياض
www.Alriyadh.com

سفارة المملكة بأميركا تعرب عن أسفها لمقتل الطالب طلال الجهني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032656

واشنطن – واس
أعربت سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية عن بالغ الأسف والحزن لمقتل الطالب السعودي طلال وديان رضيمان المرواني الجهني بالولايات المتحدة الأمريكية.
وأوضحت السفارة في بيان صحفي اليوم "أنها قامت بالتواصل مع ذوي القتيل وقدمت لهم خالص تعازيها ومواساتها، وأكدت لهم بأن السفارة تقوم بمتابعة نتائج التحقيق مع الجهات المختصة".
وأشارت السفارة في بيانها إلى عدم صحة ما تداولته بعض وسائل الإعلام من معلومات واستنتاجات خاطئة، مؤكدة أن الموضوع لايزال رهن التحقيقات، ولم تصدر نتائج هذه التحقيقات بعد.

أمين منظمة التعاون الإسلامي: التطرف الفكري يقوّض وحدة الأمة ويطمس هويتها

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032664

جدة - واس

أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إياد بن أمين مدني، أن المشكلات التي تواجه الأمة وما تمر به من مخاطر وتحديات تتمثل في التطرف الفكري الأعمى والتعصب المذهبي والتخندق الطائفي، إذا لم توقف ستؤدي لاسمح الله إلى تقويض وحدة الأمة وطمس هويتها، إضافة إلى أن الأحقاد من الخارج تسعى إلى الذهاب بهوية الأمة والسيطرة والهيمنة على مقدراتها ونهب ثرواتها وتعطيل مسيرتها.

وقدم مدني خلال مشاركته في افتتاح أعمال الدورة الثانية والعشرين لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التي تستضيفها الكويت خلال الفترة 22 25 مارس الحالي 2015م الشكر والامتنان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت لموافقته على استضافة دولة الكويت لأعمال الدورة الحالية . وتحدث معاليه عن الهجمة الشرسة التي يتعرض لها القدس الشريف من الكيان الصهيوني بهدف طمس معالم المدينة وإفقادها هويتها العربية الإسلامية، مشيراً إلى أن زيارة القدس ومسجدها المبارك للتعرف على المدينة المقدسة والتواصل مع أهلها، سيؤكد لقوات الاحتلال والعالم أحقية المسلمين الدائمة بهذا المكان المقدس.

وقال معالي الأستاذ إياد مدني" عند مناقشة قضايانا ومستجداتنا نحن ننطلق من مبادئ ديننا، وأصول شريعتنا، مستحضرين الواقع الذي نعيشه، مراعين الغايات والأهداف وإن مجمعكم بكم وبعلمكم وبوسطية توجهكم، يحظى بين المؤسسات العلمية بمكانة رفيعة، وإن قراراته العلمية الفقهية بهذا التوجه تلقى قبولا واحتراما لدى كل من يتعاملون معه.

وأضاف قائلا : تبحث الدورة الحالية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي عدة موضوعات تتعلق بحقوق وواجبات المواطنين غير المسلمين في الدول الإسلامية والمرأة والولاية العامة وزيارة القدس والتكفير والجهاد وموضوعات اقتصادية وأخرى تتعلق بأحكام الحلال في الغذاء والدواء وحقوق المعوقين وسيحدد المجمع في دورته الحالية حقوق وواجبات المواطنين غير المسلمين في الدول الإسلامية ومدى تطبيق الشريعة الإسلامية عليهم وذلك للرد على المتطرفين وغيرهم ممن لا يعرفون حقوق هؤلاء المواطنين.

أمير عسير يتابع تنفيذ الأمر الملكي بالعفو عن السجناء

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032701

أبها - يحيى الشبرقي

تابع صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير تنفيذ الأمر الملكي الكريم، والذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- حيال العفو عن سجناء الحق العام والسداد عن المطالبين بحقوق خاصة بسجون منطقة عسير والذي بلغ عددهم 1022 سجينا.

وقد عبر المعفو عنهم وذووهم بمشاعرهم وفرحهم بهذا القرار الملكي والذي كان له بالغ الأثر في إضفاء أجواء الفرح والسعادة لدى كافة شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص السجناء المفرج عنهم وذووهم، داعين الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز -حفظه الله- وسمو ولي ولي العهد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف -حفظه الله- وأن يجعل ذلك في موازين حسناتهم ويديم نعمة الأمن والأمان على هذا الوطن الغالي.

تساعد القطاع العقاري على التطور والتماشي مع النهضة التنموية واحتياج المواطن

اقتصاديون: فرض رسوم الأراضي دليل على إنهاء مشكلة الإسكان.. والتوقعات بانخفاض الأسعار

مصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1032864

متابعة - نايف الحمري، محمد حميدان، عبدالمحسن بالطيور

أجمع مختصون اقتصاديون لـ «الرياض»، أنّ موافقة مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز، خلال اجتماعه، أمس في قصر اليمامة بالرياض، على فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز، ستنهي معضلة الإسكان التي يعاني منها المواطنون، ويساهم في إنشاء المرافق الحيوية في كافة مناطق المملكة، والتي كانت متوقفة جراء ندرة الأراضي، مشيرين في حديثهم لـ»الرياض» أنّ فرض الرسوم سوف يساعد القطاع العقاري على التطور والتماشي مع النهضة التنمية التي تمر بها المملكة.

وأكدوا أن قرار فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني، سيكون له الأثر الإيجابي على الحركة التنموية والعقارية، ووصفوا القرار بالتاريخي، لما سيكون له من ردة فعل خلال الفترة المقبلة على أسعار الأراضي والتضخم المتراكم بها خلال السنوات الماضية.

وقالوا، سيتحول القطاع العقاري إلى قطاع استثماري حقيقي يعكس الحركة العمرانية داخل المدن، ويزيح الفراغات التي شوهت الصورة الحقيقة للتنمية في المملكة، مشيرين إلى أن القطاع العقاري مرتبط بالحركة التجارية لأدوات البناء وشركات المقاولات، متوقعين انتعاش الحركة التجارية، وكذلك النهوض بالعقار من الركود الذي حل به بسبب تلك الاراضي، ذات المساحات الكبيرة داخل المدن والمحتكرة من قبل بعض التجار دون استثمارها.

وفرة في الأراضي والوحدات السكنية وانعكاس إيجابي على قطاعات الاقتصاد المختلفة

التواتي: التوصية إنذار لمن يطبقون مقولة «الأرض لا تأكل ولا تشرب»

باعشن: القرار يحول الأراضي البيضاء إلى وسيلة للاستخدام بدلاً من «تخزين الثروة»

وبينوا أن القرار سيعيد التوازن لسوق الاراضي والوحدات السكنية في المملكة، إذ ستكون هناك وفرة غير مسبوقة في الاراضي والوحدات السكنية التي من شأنها في حال وفرتها، أن تعيد الأسعار المرتفعة الى أسعار أقل مما عليه الآن، متوقعين أن القرار سيكون له آثار إيجابية على قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي، من خلال التمويل إضافة إلى قطاع المقاولات الذي يتوقع أن يستفيد من هذا القرار.

إعادة هيكلة قطاع الإسكان

وقال المحلل الاقتصادي الدكتور عبدالله باعشن إن الموافقة تعتبر خطوة قوية في عملية إعادة هيكلة قطاع الاسكان، واستمرار للخطوات السابقة في تنظيمها ودعمها في إنتاج الوحدات السكنية لصالح المواطنين، وكعملية لتسريع إنجازها.
وأضاف باعشن أن بعض الأراضي البيضاء تحولت إلى عمليات احتكار، وتم تعطيلها من الاستفادة منها، عبر التستر في موضوع العرض والطلب، مبيناً أنّ الاسعار التي وصلت إليها الاراضي البيضاء بات مبالغة فيها، أدى إلى إحجام المواطن عن الشراء فيها، مشيراً إلى أنها ستتحول بعد الموفقة من غاية إلى وسيلة للاستخدام خلاف ما كانت عليه سابقاً في كونها مجرد تخزين للثروة.
وتوقع باعشن أن اللائحة التي سوف تصدر في فرض الرسوم ستكون متفاوتة في النسب بناءً على المناطق في المملكة، مشيراً إلى أن المناطق التي تشهد نهضة تنموية وزيادة بشرية، ستكون الأعلى في النسب خلاف بقية مناطق المملكة، مضيفاً أنّ مكة المكرمة والمدينة المنورة ستشملها بعض الاستثناءات في عملية احتساب الرسوم لعدة أسباب تتمثل في التوسعة للحرمين الشريفين، وإقامة أماكن الاستقبال لضيوف المملكة، والاستفادة منها في الاعمال التي تهدف إلى فائدة المواطنين والحجاج والمعتمرين.
وأشار باعشن إلى أن فرض الرسوم سوف يدفع القطاع العقاري إلى التطوير، والاستمرار في التنمية الشاملة للمملكة، من خلال زيادة عملية العرض والطلب على بناء الاراضي البيضاء، والاستثمار فيها في إقامة بعض المشاريع التي تُسهم في نمو الاقتصاد الوطني، وتعود بالنفع على المستثمرين أنفسهم، في تحقيق عوائد مالية واجتماعية.
التوجه للاستثمار
بدوره أكد المحلل الاقتصادي الدكتور علي التواتي، أنّ القرار جاء لتأكيد على أنّ مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، برئاسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع ورئيس الديوان الملكي والمستشار الخاص لخادم الحرمين، الأخذ بعين الاعتبار الأولوية القصوى في استشعار وتوجه خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز في بيانه الأخير، في إعطاء أولوية هامة في إنهاء بعض المعضلات التي يعاني منها المواطن، مشيراً إلى أنّ الاراضي البيضاء داخل المناطق العمرانية تستهلك 20 مليار ريال في إيصال الماء والكهرباء.
ولفت التواتي إلى أنّ التوصية جاءت كإنذار وتحذير لملاك الاراضي البيضاء ممن يطبقون مقولة «الأرض لا تأكل ولا تشرب»، في الإسراع في بيعها أو استثمارها، بما يحقق الفائدة والنفع للجميع، مبيناً أن غالبية ملاكها سيتوجهون إلى بيعها الى وزارة الاسكان، أو إستثمارها لعدم تحملهم لفترة طويلة قيمة الرسوم التي سيتم فرضها عليهم، موضحاً أن الهدف أيضا من التوصية هو إيجاد حل لندرة الاراضي البيضاء، وتحويل مشكلة الاسكان للمواطن من مشكلة حالية إلى كونها جزءاً من الماضي.
وبيّن التواتي أنّ القطاع العقاري سيشهد تراجعاً في الاسعار عقب إطلاق التوصية، وسيؤدي إلى تمكين المدن في كافة مناطق المملكة من إنشاء المرافق الحيوية التي كانت متوقفة مسبقاً جراء ندرة الاراضي واحتكارها من قبل التجار، متوقعا أنّ يتم فرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني للمدن والمحافظات والمراكز، بعد الانتهاء من توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بهذا الشأن، وقيامة بإعداد الآليات والترتيبات التنظيمية لذلك، ورفعه لمجلس الوزراء تمهيداً لإحالته إلى مجلس الشورى لاستكمال الإجراءات النظامية.
إيجابيات وسلبيات
وقال الاقتصادي الدكتور محمد بن دليم القحطاني، إن الأسعار في القطاع العقاري باتت تشكل قلقاً كبيراً لدى الكثير من المواطنين والمستهلكين ،إذ وصلت إلى مستويات يصعب على المواطن دفعها بسبب ارتفاعها وضعف دخله مقارنة بالأسعار.
وقال القحطاني إن تفاعل أصحاب تلك الاراضي مع القرار، سيكون له إيجابيات كبيرة على القطاع عكس عدم التفاعل الذي سيؤدي إلى نتائج سلبية، مرجحاً تفاعل عدد كبير من أصحاب تلك الأراضي مع القرار، أما ببيعها بسعر أقل لشركات التطوير العقاري، أو تطويرها بأنفسهم والبدء في بيعها للمستهلك النهائي، وهذا سيؤدي إلى وفرة كبيرة على مستوى الاراضي المطورة أو الوحدات السكنية الجاهزة.
ويؤكد القحطاني أن القرار سيسهم بشكل كبير في خفض الأسعار ضمن النطاق العمراني الذي يشهد ارتفاعات غير مبررة، وينبغي أن يسهم في استثمار أراضي المدن، والكشف عن الأراضي غير المملوكة داخل النطاق العمراني.
وقال القحطاني إن هناك مساحات شاسعة غير معروف ملاكها، سيتم معرفة ملاكها بعد هذا القرار إضافة إلى استغلال هذه المساحات الشاسعة.
وبين عضو جمعية الاقتصاد السعودية صالح العجاجي، أن القرار سيكون له آثار إيجابية أولها بيان كثير من الاراضي مجهولة الملكية واستغلالها، أما بظهور ملاكها والتزامهم بالقرار القاضي بفرض الرسوم أو تسليمها لوزارة الإسكان للاستفادة منها في المشاريع السكنية الحكومية، إضافة إلى أن القرار سيؤدي بشكل كبير إلى وقف المضاربة في بيع الاراضي، وهي التي أوصلت الأسعار إلى أسعار مبالغة فيها.

وقال إن القرار سيخفف العبء على وزارة الإسكان جراء خفض الأسعار المتوقع، وبالتالي توجه شريحة من المواطنين إلى الشراء والبناء أو الاستفادة من شراء وحدات سكنية جاهزة بعد خفض أسعارها.
مؤكدا على أن وجود مثل هذه المساحات دون استغلال بالتأكيد يعطل استثمارها ويتسبب في ارتفاع الأسعار.
أراض جرداء يتضاعف سعرها
وقال الدكتور طارق بن علي بن حسن فدعق عضو لجنة الحج والإسكان والمرافق العامة بمجلس الشورى ل»الرياض»، إن وصف هذه الخطوة بالرائعة هو وصف مناسب يكشف شقي معادلة مفادها سعي ورغبة الدولة المتواصل لتوفير المسكن المناسب للمواطن، وفي الشق الآخر ينهي مشكلة؛ ومعوق قائم عبر إصرار المستثمرين في الاستفادة من خدمات البنية التحتية، التي توفرها الدولة بالمجان وترك الأراضي جرداء يتضاعف سعرها عاما بعد عام.
واعتبر الدكتور طارق فدعق، بأن القرار يضاف لعدد من الخطوات الجيدة السابقة والتي تضع المجتمع على أعتاب مرحلة جديدة، مشيراً إلى توقعه بأن يتم إنجاز ما هو مطلوب من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشكل سريع، ومؤكداً بأن المتتبع لأداء المجلس الذي يعتبر جديداً سيلاحظ بأنه يعمل بروح الشباب بشكل يتسم بالدقة والفعالية.
كما تمنى الدكتور فدعق بأن لا يستعجل الأهالي والمواطنون نتائج الخطوات والأعمال التي تقوم بها الدولة، لتحقيق ما يضمن رفاهيتهم سواء في ما يختص بقطاع السكن أوغيره، مشيراً إلى أن النتائج ستكون بلا شك مرضية على المدى المتوسط.
اللائحة التنفيذية والتفسيرية شديدة الأهمية
بدوره قال عبدالله الأحمري رئيس لجنة التثمين العقاري في غرفة جدة، إن البت في هذا الملف معناه تحريك هذه الثروات المهدرة والتي لم يستفد منها الاقتصاد الوطني، بل باتت تشكل عبئاً تجاوز الاقتصاد والوطني إلى اقتصاد المواطن ومعيشته، وهذه الإجراءات كانت تحت الدراسة منذ وقت، وقد تهيأة الكثير من المتطلبات اللازمة لتنفيذها، وبالتأكيد سيكون دور مجلس الاقتصاد الوطني في وضع وسن اللائحة التنفيذية والتفسيرية لها شديد الأهمية، خصوصاً فيما يتعلق بآلية وضع والرسوم، وهل تكون عائداً إلى سعر المتر أو إلى قيمة الأرض والغرامات، وهل ستكون الغرامة مرتبطة بمالك الأرض فسه أم مقترنة بالأراضي سواء بقيت في ملكيته أو باعها وغير ذلك من النقاط المهمة.
وقال رئيس لجنة التثمين كما أسلفت هناك الكثير من الخطوات التي سبق ترتيبها وفي ذلك إشارة إلى التزام الدولة، وحرصها على الصالح، فحالياً هناك العدد الملائم والمناسب من المثمنيين العقاريين في مختلف المناطق، إضافة إلى وجود مؤشر عقاري أكثر من رائع يتبع لوزارة العدل، وكل هذا مؤشر على أن التطبيق الفعلي للقرار لن يتأخر، وأتوقع أن يكون له دور كبير في عملية تصحيح تعود بأسعار العقار على المدى المتوسط إلى وضعها الطبيعي بواقع انخفاض يتراوح بين 30و 40% من الأسعار الحالية.
كما توقع عبدالله الأحمري أن لا يقتصر تأثير القرار على الانخفاض بالنسبة للبيع سواء بالنسبة للوحدات السكنية أو الأراضي وأن يشمل أسعار الإيجار للعقارات والتي ارتفعت في العقد الأخير بشكل مبالغ فيه.
التأثير الأكبر في القطع الكبيرة
من جهته امتدح إبراهيم محمد بترجي رئيس اللجنة الصناعية بغرفة تجارة جدة، القرار واصفاً إياه بالقرار المنتظر من قبل غالبية المواطنيين، وقال بالنسبة لي شخصياً فإنني أتوقع أن يكون تأثير القرار أكثر وضوحاً في أسعار القطع والأراضي الضخمة التي تقع خارج نطاق المدن السكنية، في حين سيكون التأثير طفيفاً على القطع الصغيرة التي تقع في داخل المدن، ولكنه بالتأكيد قرار يضعنا في طريق سيشهد العقار فيه انخفاضاً وتراجعاً وذلك على المدى المتوسط والبعيد.
وبين بترجي بأن تأثير القرار وغيره من الخطوات الهامة التي تقوم بها الدولة، ينعكس إيجاباً بشكل كبير على الأنشطة الصناعية في المملكة، سواء فيما يعني المزيد من السهولة للتحصل على الأراضي بالنسبة للمستثمرين وصناعتهم، أو بالنسبة لما يختص بسكن موظفيهم.

حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة بلا رواتب

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

عاطف السويهري - مكة المكرمة
أبدى عدد من حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة والذين يتجاوز عددهم 50 موظفًا تذمرهم من تأخر صرف رواتبهم، مشيرين إلى أنهم أمضوا شهرًا ونصف الشهر بدون رواتب مما أثار قلقهم وزاد من معاناتهم، حيث إن الأغلبية منهم لدية أسر يعولها والبعض الآخر مطالب بإيجار السكن.
وأكد كل من الموظف ع . س و ف . خ بأن تأخير الرواتب لمدة الشهر ونصف الشهر سبب لهم الكثير من المشكلات المادية منها إيجارات مساكنهم ومنها لوازم ومصاريف عوائلهم وأطفالهم بالمدارس، مطالبين بسرعة صرفها من أجل التخفيف من معاناتهم، مشددين على عدم مماطلتهم مرة أخرى.
وقال كل من الموظف ص . م، و ح . س بأن موظفي حراس أمن المحاكم وكتابات العدل بمكة لا تتجاوز رواتبهم الشهرية ثلاثة آلاف ريال بينما تجاوزت رواتب زملائهم في بعض المدن الـ 4000 ريال، مطالبين بمساواتهم برملائهم بالمناطق الأخرى ورفع رواتبهم أسوة بهم.
«المدينة» حاولت أكثر من مرة التواصل مع رئيس شركة المشير للحراسات الأمنية فهد القرني لكنه لم يرد.

تنسيق فعَّال مع "الصحة" و"الداخلية" و"البلديات" لاحتواء كورونا

برنامج شامل لفحص الإبل الواردة.. وكيل وزارة الزراعة لـ "المدينة":

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

داود الكثيري - جدة
قال وكيل وزارة الزراعة للثروة الحيوانية، المهندس سامي النحيط، إن هناك تنسيقا فعالا مع وزارات الصحة والداخلية والشؤون البلدية والقروية وهيئة الحياة الفطرية لاحتواء فيروس «كورونا».. وأضاف: إنه تم رفض دخول 9102 رأس من الإبل العام الماضي من جميع المنافذ لإصابتها بأمراض وبائية منها طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، البروسيلا، مرض الجرب، مرض الجلد العنقودي ومرض السل الكاذب.
وأكد في حوار مع «المدينة» أنه تم حجر 106 آلاف رأس من الإبل العام الماضي في مختلف محاجر المملكة للتأكد من عدم إصابتها بنفس الأمراض الوبائية.
وأشار إلى وجود برنامج شامل لكل أنحاء المملكة فيما يخص الإبل الواردة للمملكة ويشمل ذلك منافذ الدخول والمحاجر ليتم جمع عينات وفحصها معمليًا للتأكد من خلوها من الأجسام المضادة لفيروس كورونا، وما زال جمع العينات جاريًا.

وأكد أن الوزارة تتابع آخر المستجدات العالمية لإنتاج لقاح للوقاية من الإصابة بعدوى فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) مع عدد من الشركات العالمية المختصة في إنتاج اللقاحات بهدف الحد من انتشار الفيروس.
وأضاف أن هنالك العديد من الجهات والمراكز البحثية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تقوم حاليًا بدراسة إنتاج لقاح للوقاية من الإصابة بالعدوى، ولكنها ما زالت في طور الأبحاث لإنتاج لقاح آمن وفعال وتحديد الظروف والأعمار التي ينصح استخدام اللقاح عندها، وفي حال توفر ذلك اللقاح بالمواصفات المذكورة فإن الوزارة ستقوم بتأمينه واستخدامه.
وحول دور وزارة الزراعة فيما يخص كورونا قال: إن الوزارة تعمل على استقصاء مدى وجود فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) والأجسام المناعية له في حيوانات المزرعة المختلفة ومن ضمنها الإبل والحيوانات البرية والمستأنسة لمعرفة إمكانية إصابتها بالفيروس وما إذا كان لها دور في وبائية وانتقال الفيروس من الحيوان إلى الإنسان ودراسة المصادر المحتملة للمرض في الإنسان، بالإضافة إلى تحديد العوامل المهيأة المحتملة التي قد تكون لها دور في انتقال الفيروس من الحيوان إلى الإنسان.
الحالات البشرية والمخالطة
وأشار إلى أن الوزارة تقوم بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وهي وزارة الصحة، والشؤون البلدية والقروية، الهيئة السعودية للحياة الفطرية ووزارة الداخلية، حيث يتم التنسيق مع وزارة الصحة باستلام البلاغات من وزارة الصحة عن الحالات البشرية المخالطة للحيوانات، حيث يتم عمل تقصي في تلك الحيوانات لتأكيد إصابتها أو عدم إصابتها بالفيروس.
كما يتم إرسال معلومات عن المربين الذين لديهم حيوانات مصابة في قطعانهم إلى وزارة الصحة، يتم التنسيق مع الشؤون البلدية والقروية بعمل استقصاء وبائي للحيوانات الواردة للمسالخ، كما يتم التنسيق مع الحياة الفطرية بعمل استقصاء وبائي للمرض في الحيوانات البرية، يتم التنسيق مع وزارة الداخلية بحجر وحجز القطعان التي بها حيوانات مصابة وأخذ العينات من القطعان.
وتقوم بتنفيذ برامج إرشادية وتوعوية موجهة لجميع شرائح المجتمع عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ووسائط التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وكذلك رسائل الجوال النصيه لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية بصفة عامة من الأمراض المشتركة التي يمكن أن تنتقل من الحيوان للإنسان.
آلية التنسيق
وتحدث النحيط عن آلية التنسيق بين وزارتي الزراعة والصحة بخصوص «كورونا».. وقال إن وزارتي الزراعة والصحة في اجتماعات دورية على مستويات مختلفة، حيث توجد لجان على مستوى الوكلاء ومديري العموم، بالإضافة إلى لجان فنية تضم المختصين من الوزارتين تجتمع يوميًا أو أسبوعيًا حسب الوضع الوبائي لمتابعة المستجدات وتنسيق الجهود المشتركة لدراسة الجوانب المختلفة بالمرض في الإنسان ونتائج الدراسات في الحيوان، كما يوجد تنسيق في حالات البلاغات الواردة للإصابات البشرية المخالطة للحيوانات، حيث يتم تلقي البلاغ من وزارة الصحة ومتابعة تلك الحيوانات بأخذ عينات منها أسبوعيا وفحصها.
وأشار إلى وجود برنامج شامل لكل أنحاء المملكة فيما يخص الإبل الواردة للمملكة ويشمل ذلك منافذ الدخول والمحاجر ليتم جمع عينات وفحصها معمليًا للتأكد من خلوها من الأجسام المضادة لفيروس كورونا وما زال جمع العينات جاريًا.
وأضاف: بلغ عدد الإبل التي لم تفسح من جميع منافذ المملكة خلال العام الماضي 9102 تم رفضها بسبب إصابتها بأمراض القائمة (A&B) الموجودة في نظام (قانون) الحجر البيطري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية بالمملكة العربية السعودية ومن بين هذه الأمراض: طاعون المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، البروسيلا، مرض الجرب، مرض الجلد العنقودي ومرض السل الكاذب.
كما تم حجر 106 آلاف رأس من الإبل العام الماضي في مختلف محاجر المملكة للتأكد من عدم إصابتها بنفس الأمراض.
الحالات المرضية
أما عدد الحالات المرضية المعدية فيما يخص جميع الأمراض المعدية المعالجة في العيادات والوحدات البيطرية، التابعة للوزارة خلال العام 1435هـ بلغ (21929) حالة معالجة.. علمًا بأن الأسلوب المتبع للتعامل مع معظم الأمراض الوبائية والمعدية هو الوقاية قبل حدوث المرض وليس علاجه بعد حدوثه.. ولا يوجد علاج نوعي مناسب لعلاج الأمراض الفيروسية، ولكن يتم علاج العدوى البكتيرية المصاحبة للمرض، حيث تساهم الأمراض الفيروسية في إضعاف مناعة الحيوان.

«وبلغ عدد العينات المفحوصة للإبل في مختبرات الحجر الحيواني (البكتريولوجي) بموانئ المملكة للعام 1435هـ (8182) عينة، فيما بلغت العينات المفحوصة للإبل في مختبرات الحجر الحيواني (مختبر الهرمونات) بموانئ المملكة للعام 1435هـ (144) عينة، منوهًا إلى أن أبرز الدول المصدرة للإبل للمملكة هي الصومال، السودان وجيبوتي».

5 جنسيات تتصدر الاستقدام على "مساند" والبنجلاديشية تتوارى

والأسعار تحطت حاجز الـ22 ألف ريال

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

اضغط هنا

سعود العيد - جدة

غابت العمالة المنزلية البنجلاديشية عن خيارات موقع مساند التابع لوزارة العمل الموقع الذي يتيح للراغبين في استقدام العمالة المنزلية معرفة الجنسيات المتاحة وأسعار الاستقدام وزمن الوصول، حيث أدرج الموقع استقدام العمالة المنزلية من الفلبينية والسيرلانكية والهندية والفتنامية والموريتانية بأسعار استقدام تراوحت بين 22 ألف ريال إلى 14 ألف ريال، وتصدرت العمالة المنزلية السيرلانكية والهندية قائمة الأسعار في الموقع، حيث وصلت تكلفت الاستقدام من هاتين البلدين إلى 22 ألف ريال في حين قدرت كلفة الاستقدام من الفلبين بـ 14 ألف ريال وفيتنام بـ 16 ألف ريال بينما وصلت أسعار الاستقدام من موريتانيا إلى 20 ألف ريال.

وكانت وزارة العمل قد أعلنت في وقت سابق عن موافقة المقام السامي الكريم على رفع القيود عن الاستقدام من جمهورية بنجلاديش لكل المهن بما فيها العمالة المنزلية الرجالية والنسائية وفقًا للضوابط والأنظمة، وبينت الوزارة أن استئناف الاستقدام من بنجلاديش سيبدأ هذا العام.

وأرجع المتحدث الرسمي لوزارة العمل تيسير المفرج بأن التأخر في إصدار التأشيرات للعمالة المنزلية البنجلاديشية يعود إلى بعض الإجراءات التنظيمية اللازمة التي تعمل الوزارة والجهات المماثلة في الجانب البنجلاديشي على إنجازها، لتبدأ المملكة في استقبال 500 ألف عاملة منزلية.

وعن تكاليف الاستقدام أوضح «المفرج» أن الجانبين السعودي والبنجلاديشي اتفقا على إحالة موضوع تكاليف الاستقدام والأجور الشهرية إلى القطاع الخاص في الجانبين، مشيرًا إلى أن اللجنة الوطنية للاستقدام هي ممثل القطاع الخاص في المملكة، وأكد المفرج أن دور وزارة العمل يقتصر في هذا الصدد على وضع التنظيمات الخاصة بمراقبة تكاليف الاستقدام والإفصاح عنها مع بيان مدد الاستقدام، وذلك عن طريق إلزام المكاتب والشركات بنشر تكاليف ومدد الاستقدام على موقع مساند، لافتًا إلى أن للوزارة دورًا رقابيًا من خلال فرق التفتيش الميدانية والتأكد من مطابقة ما هو منشور على الموقع مع الواقع التعاقدي للعملاء.

السعودية تطالب بتحريم التعرض للأديان السماوية

مصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
اضغط هنا

واس - جنيف
أكدت المملكة امس أن المجتمع الدولي أصبح بحاجة ماسة لمواجهة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعرقي والثقافي، حيث ينتشر التطرف والعنصرية والكراهية بين مجتمعات العالم وشعوبه في وقت أصبح فيه العالم قرية واحدة لا يمكن لأي مجتمع أن يعيش في معزل عن هذا العالم .وقال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأمم المتحدة فيصل طراد في كلمته أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف خلال الحوار التفاعلي حول تقرير المفوض السامي المعني بمكافحة التعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم أو معتقدهم : إن المملكة تعمل جاهدة على أن تكون في طليعة الداعمين للآليات الدولية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان مع الأخذ في الحسبان احترام حق الفرد في الحصول على المعلومات واعتناق الآراء واستقاء الأنباء وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة، ولكن مع حظر استخدام أي وسيلة لبث المعلومات بطريقة مسيئة أو تشهيرية ضد الأديان أو الرموز الدينية ومن بينها الوسائل الإعلامية المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية سواء للحض على العنف ضد أتباع بعض الأديان أو الترويج وبث أفكار تمييزية أو كارهة للغير (الآخر).وأضاف : إن إطلاق حرية التعبير بلا حدود أو قيود قد أدى إلى انتهاك وتجاوزات لحقوق دينية وعقائدية.

مطالبة "المظالم" بوضع آلية لإجراءات الدعوى تتضمن جدولا زمنيا

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760751.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
طالب مجلس الشورى ديوان المظالم بالمبادرة إلى إقرار المبادئ القضائية في الديوان، داعيا إلى دراسة وضع آلية واضحة لإدارة إجراءات سير الدعوى تتضمن جدولا زمنيا يتم من خلاله إيداع المذكرات المقدمة من أطراف الدعوى لدى المحكمة الإدارية في موعد محدد يسبق الجلسة المخصصة لنظر الدعوى، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى الصمعان.
وشدد المجلس على ضرورة أن يتضمن تقريره إحصاء للقضايا التي حكم على الجهات الحكومية فيها بالتعويض، والقضايا التي كان الحكم فيها لصالحها، وبيان النسبة في ذلك، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي.
جاء ذلك في قرار للمجلس بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1435/1434هـ والتي تلاها رئيس اللجنة الدكتور فالح الصغير.

ودعا المجلس الديوان إلى إعداد معايير أداء لقياس الإنتاجية في جميع أعمال الديوان، وهي التوصية الجديدة التي تبنتها اللجنة من مضمون التوصية الإضافية المقدمة من عضو المجلس أحمد الحكمي.
وكان المجلس قد وافق في مستهل الجلسة على طلب سمو وزير الداخلية رئيس مجلس الدفاع المدني إضافة مادة لنظام الدفاع المدني تتيح لسموه تفويض بعض الصلاحيات المقررة له بالنظام، وذلك بعد أن ناقش تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن الموضوع تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعود السبيعي.

الحماية الاجتماعية بحائل تدعو المعنفين لتقديم البلاغات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760785.htm

سطام الجميعة (حائل)
دعت لجنة الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل المواطنين إلى المبادرة والتواصل معها من خلال الاتصال للإبلاغ عن أية حالات عنف لفظي أو جسدي.
وطالبت رئيسة القسم النسائي الحماية الاجتماعية بمنطقة حائل شريفة العمري المعنفين أسريا بمختلف الأشكال إلى تقديم بلاغ رسمي على أرقام الخط المجاني للبلاغات وهو (١٩١٩).
مشيرة إلى أن أهداف وحدة الحماية الاجتماعية تتلخص في تقديم الحماية الاجتماعية للمرأة أيا كان عمرها والطفل دون سن الثامنة عشرة وبعض الفئات المستضعفة من التعرض للإيذاء والعنف الأسري بشتى أنواعه.
كما تم إنشاء لجان للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات تعمل مع الجهات ذات العلاقة بشكل مباشر مع الحالات المتعرضة للعنف.
بما يحقق لهم الأمن الاجتماعي ويراعي مصالحهم ونشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء والعنف والتدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة (الحكومية والأهلية) لخدمة ضحايا العنف الأسري والحد من مشكلة العنف الأسري على جميع المستويات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
وأضافت: حرصا لتحقيق التوعية الاجتماعية بأضرار العنف بجميع أنواعه وعواقبه على الفرد وعلى المجتمع سواء كان عنفا لفظيا أو جسديا أو نفسيا.
شاركت لجنة الحماية الاجتماعية برالي حائل نيسان الدولي العاشر 2015م في الخيمة النسائية الخاصة لمركز التنمية الاجتماعية وذلك عبر توزيع البروشورات والمطويات التوعية وبعض الهدايا للزوار تشتمل عل حقيبة وميداليات وتعليقات وأكواب وأقلام وتي شيرتات.

إجماع على إقصاء نظرية "ليل المحاكم طويل".. ومقترحات لمعالجة النقص

استدعاء القضاة المتقاعدين وتخفيف شروط التعيين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الاثانىاول 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760796.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
نقص عدد القضاة، طول مدد التقاضي، الازدواجية في التخصصات والمرافق العدلية، والتوسع في العمل الالكتروني تعد من التحديات الكبيرة والملفات الابرز امام وزارة العدل.
«عكاظ»سألت عددا من المحامين والحقوقيين والمتعاملين مع المحاكم عن ابرز الملفات المطلوب التعجيل بها في المرحلة المقبلة.
يستهل الاجابات المحامي والقانوني الدكتور علاء عبدالحميد ناجي ويقول: يجب على الوزارة أن توزع رؤيتها على نوعين من الملفات: الملفات التي تتطلب علاجا فوريا كتلك المتعلقة بالبنية التحتية والجوانب الإجرائية والمدد الزمنية للفصل في الأحكام وتفعيل الدرجات القضائية التي تم اعتمادها وكذلك تفعيل المحاكم المتخصصة. وهناك ملفات الاستراتيجية طويلة المدى التي تتعلق بالتنسيق مع الجامعات لدمج مساري الشريعة والقانون بحيث تتجانس مخرجات التعليم الجامعي مع احتياجات المحاكم وسوق العمل والعمل على رفع مستوى الأداء للمحامين والقضاة ككل.
المحامي والمستشار القانوني والمحكم المعتمد حامد بكر فلاتة يأمل من الوزير الجديد اكمال المسيرة في تطبيق مشروع تطوير القضاء، فمن خلال خبرتنا في مجال المحاماة وتعاطينا مع المحاكم واللجان القضائية المختلفة لما يزيد على 25 عاماً نرى أن هناك حزمة من الملفات تحتاج للتطوير وربما إعادة الهيكلة والتنظيم ومنها معالجة نقص عدد القضاة وتدريب الجدد وموظفي المحاكم وتطوير أدائهم وإيجاد الحلول الناجحة لمشكلة طول مراحل التقاضي والتحكيم والصلح وإلغاء أو دمج اللجان القضائية في المحاكم.
برامج هشة
يستعرض المحامي نواف المطوع ابرز الملفات التي يتوجب على وزارة العدل التعجيل بها، منها انشاء برامج الكترونية قوية مدعومة من جهات لها باع طويل مثل شركة العلم لأمن المعلومات التابعة لوزارة الداخلية وربطها بمركز المعلومات الوطني لان البرامج الحالية هشة وغير عملية وطبيعة العمل العدلي تستلزم تطويلا في التدوين والتفصيل ولا يعقل ان يدون المستفيد من خدمات العدل دعواه كاملة بشكل مفصل ويكتشف فجأة اختفاء الصفحات وعدم اتمامها، هنا يفقد المستفيد الثقة في العمل الالكتروني في موقع وزارة العدل.
دمج التخصصات
في رأي المحامي بندر العمودي أن من أهم الملفات المطروحة التي يستحق أن يتم الاستعجال فيها قضية التخصصات والازدواجية فيها واختيار القضاة لها، حيث ان بعضها معقد ويحتاج إلى تفسير وكيفية توزيع التخصصات على المحاكم، وعلى سبيل المثال نجد ديوان المظالم يتناول القضايا التجارية ولا يتناولها جملة وتفصيلا بل جزء منها والجزء الآخر - وأعني قضايا المنازعات التجارية- تتناوله وزارة التجارة، فلو نجحت الوزارة في دمج التخصصات المنقسمة كالقضايا التجارية وجعل النظر فيها بواسطة جهة واحدة مثل المحكمة التجارية فهذا يحسب من ايجابيات المجلس الاعلى للقضاء. إن ملف التخصص والفصل بين التخصصات من أهم الملفات المطروحة أضف إلى ذلك أيضا تطوير وتحديث بعض الأنظمة وآلية تحديثها لتتواكب مع الوضع الحالي.
تبادل المذكرات
حول ابرز التحديات التي تواجه الوزارة يقول المحامي نزيه عبدالله موسى انها تتمثل في استكمال انشاء المرافق العدلية.
ومن جانبه يرى مهند الظاهري المحامي ان اساس العدل سرعة الحكم وأكثر ما يقلق المواطنين استطالة التقاضي ما يمنح قوة دفع للمماطلين في حقوق الناس بالاستمرار في الاعتداء على حقوق الاخرين، والمطلوب تقريب مواعيد الجلسات وتحديد فترة قصوى باسبوعين ومنح الموثقين دورهم في المجتمع وانهاء اجراءاتهم لاستخراج التراخيص المطلوبة وان يكون الرد على المذكرات الكترونياً بين الخصوم عبر موقع وزارة العدل لتجنب اضاعة الوقت، وملاحقة المحامين المزيفين والمكاتب الاجنبية العاملة في هذا المجال.
ترتيب الأولويات
نحن بحاجة ماسة لترتيب الأولويات في البيئة العدلية نظراً لازدحام الموضوعات ووجود بعض العقبات، وعدم القدرة على التصدي لكل المشكلات المتجذرة، مما يقصر الحل على تنظيم تقديم المبادرات زمنياً.. يقول الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء، ثم يقترح؛ منح الأولوية للقضايا الملحة التي يشق على العاملين داخل الوسط العدلي أو المستفيدين من خدماته الصبر عليها. ويمكن من خلال ورش العمل المشتركة استقصاء كل هذه المشكلات المستعصية، مثل وجود فراغ قانوني في عدد من الموضوعات الهامة ما تسبب في تضارب الاجتهادات القضائية وضعف حركة سير التقنين. وكذلك عدم وجود المستشارين المتخصصين في الجهات القضائية، وقلة عدد القضاة، وتدافع

الاختصاصات بين الجهات القضائية، تدني الإنجاز القضائي وطول أمد القضايا في المحاكم، ونقص مزايا القضاة والخدمات المقدمة لهم، ووجود ثغرات في المعالجة القضائية للقضايا الكبرى.

ليل المحاكم

المستشارة القانونية فريال كنج تضيف ان ابرز الملفات تتمحور في ضرورة إنهاء القضايا المعلقة في المحاكم والتي مضى عليها وقت طويل دون معالجة وأغلبها قضايا اسرية مثل زواج القاصرات، الطلاق،الخلع، الحضانة، الولاية والنفقة.. كما أن هناك قضايا أخرى مثل العنف الأسري يوجد حولها بطء شديد في التقاضي قد تمتد لسنوات. ونامل انهاء مثل هذه القضايا لأن كثرة المماطلة والتأخير تؤدي إلى خلق مشاكل بين الأطراف واثارة البغضاء ورغبات الانتقام. وهناك قضايا يجب البت فيها سريعا مثل معاقبة من لايلتزم بالأحكام وتنفيذها ومن يستهتر بها ويعمد الى المماطلة ويعتبر الامر مجرد شكوى على ورق حيث يدعي بعض المدعى عليهم ان «ليل المحاكم طويل».

تهميش القانونيين

«عكاظ» سألت الخبراء عن افضل الآليات لمعالجة امر نقص القضاة وتدريب الجدد منهم ويجيب على ذلك المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي ويرى ان وزارة العدل لن تنجح في معالجة الامر بذات العقلية والمنهجية التي كونت المشكلة. ولا يتصور حلها بشكل مستعجل ومقبول على المدى القريب. فنقص القضاة نتيجة مباشرة لتهميش دور القانونيين في العمل القضائي والاعتماد فقط على خريجي الشريعة، وهو أيضا مرتبط بمعالجة دوافع تسرب القضاة من السلك القضائي والتوجه للعمل الخاص.

شروط التعيين

المحامي نواف المطوع قال إن نقص القضاة لا ينكره الا مكابر والحل يكمن في التوسع في التعيين وتخفيف الاشتراطات فالقضاء العمالي والتجاري مثلا يختلف عن القضاء العام مع ان شروط التعيين واحدة، كما يتوجب على وزارة العدل فتح المجال للقضاة للعمل والتغطية في اكثر من محكمة في وقت واحد وتمكينهم من اداء اعمالهم خارج الاوقات الرسمية ولن يتحقق ذلك الا بميزات مالية اضافية مشجعة.

ويتفق المحامي بندر العمودي مع الرأي ذاته ويضيف أن عدد القضايا المطروحة أمام القضاء لا يكمن أن يستوعبها العدد الموجود إلا في حال الفصل بين التخصصات بإنشاء محاكم مختصة، ويستلزم ذلك أن يكون القضاة مؤهلون للاختصاصات ومن الحلول ايضا تأهيل القضاة في التطورات الجديدة في عالم القضاء وقبل ذلك تنظيم الدورات التدريبية للقضاة قبل دخولهم الميدان اذ إن القاضي عند دخوله المجال وهو على علم وممارسة يسهل عليه أداء المهمة.

وسائل بديلة

يقترح المحامي نزيه عبدالله موسى زيادة أعداد القضاة عن طريق فتح الباب أمام مخرجات الجامعات في تخصصاتها الشرعية دون استثناء أي جامعة والتوسع في دورات التأهيل والتطوير والزيارات للمرافق العدلية في الدول الشقيقة والصديقة.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء فقال لابد من دعم مباشر من الجهات المختصة بتوفير وظائف قضائية أكثر، ودمج المحاكم القريبة وإنشاء محاكم في المواقع الاستراتيجية، وتفعيل الترافع عن بعد عبر وسائل الاتصال المختلفة، ودعم الاستفادة من الوسائل البديلة للتقاضي مثل التحكيم والوساطة والتوفيق والصلح.

ومن وجهة نظر المستشارة القانونية فريال كنج فإن معالجة نقص القضاة تتمثل في امكانية تدريب أكبر عدد من القضاة الملازمين للقاضي الواحد والاستعانة بالقضاة المتقاعدين اكتسابا لخبراتهم والاستفادة من خريجي القانون في المحاكم التجارية والمحاكم العمالية التي تعتمد على فصل قضاياها على الأنظمة والقوانين.

اختلاف حول جدوى المباني النموذجية

يتردد في الاوساط عدم ملاءمة المباني للعمل القضائي. وفي هذا يرى المحامي علاء عبدالحميد ناجي ان المباني الحالية ليست نموذجية خصوصا أن كثيرا منها مستأجر، ولابد أن تكون خطة المباني المقبلة متوائمة مع الأداء الإداري والإجرائي أيضا. في المقابل يرى المحامي مهند الظاهري ان المباني تعد قضية ثانوية فما فائدتها امام نقص القضاة؟

وقال المحامي بندر العمودي إن الوزارة حققت قفزة نوعية في مجال المباني فهي تساعد كثيرا على ترتيب عملها واستقبال مراجعيها بكل يسر، فلو استمرت الوزارة على هذا النهج وتم بناء بقية المباني فهذا انجاز كبير خصوصا أنها ستسهل على المراجعين تقديم طلباتهم بيسر وبكل راحة واطمئنان، لكن لا يزال هناك نوع من عدم الترتيب في كيفية ترتيب الدخول إلى المحاكم حيث كثير من المراجعين يعانون من آلية الدخول والعثور على المواقف الخاصة بالسيارات.

البعد عن الهدر والسماح لنور الشمس

في رأي نواف المطوع يتوجب على الوزارة الاستعانة بمكاتب عالمية متخصصة في التصميم كي تكون المباني ذات طابع موحد وبنماذج مختلفة في مختلف المناطق والمحافظات والمراكز.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين فقال إن المكان ليس أمراً كمالياً تأنس به العين فقط، بل هو سبب لانشراح النفس البشرية للعمل والصبر على البقاء ساعات طويلة ولذلك فسر الاهتمام به بأنه يرتبط بأحد عناصر رفع مستوى الإنجاز ومحفزاته.. (الذي أتمناه هو البعد عن هدر المال في الاهتمام الزائد بفخامة المبنى والتركيز على تخطيط المكان بشكل صحيح وتوفير البنية التقنية الكاملة به والسماح لنور الشمس بالتجول في أرجاء الموقع بما يطرد الكآبة والانغلاق).
وتقترح المستشار القانوني فريال كنج إنشاء مبان نموذجية تليق بمرفق القضاء تجتمع في مكان واحد، ليكون مجمعا يحتوي على جميع المحاكم حتى لايتشتت المتقاضي بين أكثر من مكان.

حولت توظيفهم من خيار إلى إلزام وفق ضوابط في6 قرارات

"العمل" تحتسب موظف ذوي الإعاقة بسعودي واحد في 1439هـ

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الاثانىاول 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Con20150324760799.htm

عبدالرحيم بن حسن (جدة)
كشفت مصادر مطلعة أن وزارة العمل تعمل على نظام يحول توظيف الشركات لذوي الإعاقة من خياري إلى إلزامي وفق ضوابط شروط في إطار تحركات الوزارة من أجل دعم تشغيل هذه الفئة، وإخراج عملية تشغيلهم من حيز الخيارات إلى الإلزام وفق ضوابط وشروط.
ويتضمن النظام الحصول على شهادة ترخيص المنشآت كبيئات عمل مساندة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تمكينها من الاستمرار بالاستفادة من قرار احتساب الموظف بأربعة موظفين في برنامج نطاقات، على أن يحسب العامل ذوي الإعاقة كموظف سعودي واحد في حال عدم الحصول على الترخيص بعد منتصف عام 1439هـ.
يشار إلى أن وزارة العمل ستبعث إلى القطاع الخاص قرارا تطلب رأيهم فيه بشأن إصدار ما يلزم الشركات والمنشآت العملاقة بالحصول على شهادة ترخيص المنشآت كبيئات عمل مساندة لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينها من الاستفادة من قرار احتساب موظف ذوي الاحتياجات الخاصة بأربعة موظفين في برنامج نطاقات، وستخفض النسبة في حال عدم حصول المنشآت على الترخيص بالفترة الزمنية المحددة لتصبح موظف ذوي الإعاقة بموظفين لمدة سنة واحدة بنهاية عام 1438هـ، على أن يحسب العامل من ذوي الإعاقة كموظف سعودي واحد في حال عدم الحصول على الترخيص بعد نهاية عام 1438هـ بالإضافة إلى تفاصيل أخرى في 6 قرارات.

النفايات الطبية تمثل خطورة على المرضى

أكوام النفايات "تحاصر مستشفى جنوب القنفذة"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://sabq.org/cX1gde

سبق - القنفذة:
رصدت عدسة "سبق" مساء أمس تراكم النفايات أمام بوابة مستشفى جنوب القنفذة الشمالية بالقرب من الطريق الساحلي السريع جدة – جازان، فضلاً عن تراكم نفايات المستشفى ، مما يتسبب في وجود نفايات طبية تمثل خطورة على المرضى والمواطنين عمومًا.

وقال شهود عيان لـ"سبق" إن تراكم النفايات حول المستشفى منظر غير لائق بمرفق صحي ، فضلاً عن الأضرار الناجمة البيئية والصحية عن هذه النفايات، مطالبين بلدية القوز بعدم التأخر في دورها ورفع هذه النفايات بشكل يومي.

يهدف إلى تشريع الأنظمة الصحية وإدارتها لتعزيز الرعاية

مجلس الصحة السعودي: المركز الوطني لسلامة المرضى سيرتقي بأداء المرافق الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/24/article_942648.html

«الاقتصادية» من الرياض
قال الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي، "إن إنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى تحت مظلة المجلس الصحي السعودي سيسهم في الارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، خاصة ما يتعلق بسلامة ومأمونية المرضى، وإيجاد الحلول المناسبة لسد الثغرات القائمة لسلامة المرضى، تحقيقاً للهدف الأسمى من تقديم الرعاية الصحية وهو الحفاظ على المريض سليما ومعافى صحيا ونفسيا واجتماعيا".
وعبر الدكتور المزروع في تصريح له، عن الشكر والتقدير لوزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي، على توجيهه بإنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى، إدراكًا منه أن سلامة المرضى من أهم المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين في أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجال الصحي إلا أنه لا تزال هناك أضرار ووفيات.
وأكد أهمية تحسين منهجية سلامة المرضى التي تعد مبدأً أساسياً في رعاية المرضى وعنصراً حاسماً في إدارة الجودة، مبينًا أن إنشاء المركز يأتي لتشريع الأنظمة الصحية لسلامة المرضى وإدارتها بهدف تعزيز سلامة المريض وصحته

وعلاجه، وتخفيف الأعباء على موازنات الرعاية الصحية من التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق السلامة.

أعضاء "الشورى" ينتقدون "لجنتين" وينتصرون للموظف الحكومي بإسقاط مقترح

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

سقطت لجنتان شوريتان في فخ الانتقادات والسخرية من بقية أعضاء مجلس الشورى، وبدأ الهجوم على لجنة الاقتصاد والتخطيط، لأن توصياتها مستفزة وتشكك في سياسات المملكة النفطية، فيما تعالت الضحكات على لجنة الإدارة والموارد البشرية إثر سقوط مقترح تبنته لزيادة ساعات الدوام الرسمية للموظف الحكومي لم يوافق عليه سوى أعضائها الـ10.

أنصف أعضاء مجلس الشورى الموظف الحكومي للمرة الثانية، فبعد أن أقر أول من أمس (الإثنين) ملاءمة مقترح تعديل نظام الخدمة المدنية للسماح له بالتجارة، رُفض في جلسة أمس (الثلثاء) مقترحاً آخر لزيادة ساعات العمل الرسمية ساعة واحدة، تقدم به عضوا لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي وعطاء السبيتي.

المقترح يقضي بزيادة ساعات العمل إلى ثمان ساعات على مدار العام، وتخفض إلى 5 ساعات في رمضان، إضافة إلى تغيير أوقات العمل موسمياً وربطها صيفاً ببرج الحمل حتى الميزان، وشتاء بالعقرب وينتهي مع برج الثور.

وعلى رغم إشادة خجولة بالجزء الثاني من المقترح، شنّ أعضاء المجلس نقداً لاذعاً لمبررات مقدميه واستخدامها في التنكيل بالمقترح، مثل القول بتقليص الفجوة بين القطاعين الحكومي والخاص، بأن إصلاح مشكلة القطاع الخاص والسعودة ليس عبر جعل بيئة القطاع الحكومي طاردة.

وكان العضو الدكتور مشعل السلمي صاحب الراية في رفض مقترح الزيادة بخمسة أسباب طرحها على هيئة تساؤلات، أبرزها أن المنطق السليم يفترض أن زيادة ساعات العمل تستوجب زيادة في الراتب وزيادة في أعداد العاملين، مضيفاً: «التقرير لا يحوي دراسات، فهل هي مجرد انطباعات وتأملات وأفكار نظرية؟»،

وأجهز العضو الدكتور حاتم المرزوقي على مقترح الزيادة بعد أن أوضح أثرها على راتب الموظف السعودي، والذي سينخفض 12 في المئة، وهو ما يعني أن المجلس يطالب بذلك الخفض، مضيفاً: «المقارنة مع دول أخرى غير مقبولة، نحن لا ننظر إلى ساعات العمل، ننظر إلى الأجر، ننظر إلى أجر الساعة».

وأشار العضوان السلمي والمرزوقي إلى البعد الاجتماعي، والذي يعني أن زيادة ساعة يبعد المرأة مدة أكثر عن أسرتها وأطفالها، وأكد السلمي أن الحكومة ممثلة في وزارة الخدمة المدنية لا ترغب في التعديل، والمجتمع لا يقبل هذه التعديلات، فلماذا يجيز مجلس الشورى ملاءمة دراسة تعديل نظام لا تدعمه الحكومة ولا يوافق عليه المجتمع، التوقيت غير مناسب، والظرف غير مناسب، والمبررات غير مناسبة».

واتفق أعضاء أن ضعف إنتاجية الموظف الحكومي ليست بسبب قصر مدة العمل في عدم الانضباط طبقاً لتقارير معهد الإدارة العامة والجهات الرقابية، بل في عدم استغلال الساعات المهدرة التي تصل إلى أربع ساعات وفقاً لدراسات عدة، فهم لا يريدون موظفاً لا يعمل.

وأوقف رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ المداخلات الصوتية المعارضة للمقترح، لأنه لم يجد مؤيدين له، وبدأ بتلاوة المداخلات المكتوبة، والتي زادت من التنكيل بالمقترح، منها ما ذكره المهندس مفرح الزهراني بأن زيادة ساعات الموظف الحكومي يفضي إلى زيادة مباشرة في الصيانة والكهرباء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى ضغط في الحركة المرورية.

مخاوف من نضوب النفط بعد 72 عاماً

< تتجدد مخاوف أعضاء مجلس الشورى السعودي حول نضوب النفط ومستقبل الأجيال المقبلة في كل نقاش يدور حول تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية. وتتكرر المطالب بضرورة الاعتماد على الطاقة والصناعات البديلة، خصوصاً وأن التقديرات الخاصة باحتياطات النفط - بحسب تقرير الوزارة - تشير إلى أن حجم الزيت المتبقي يقدر بـ 265 بليون برميل سيتلاشى بعد 72 عاماً، في حين أن الإنتاج النفطي في الدول المجاورة سيستمر إلى 165 عاماً في الإمارات، و163 عاماً في العراق، و121 عاماً في الكويت، و101 عام في إيران.

لم ينتقد أعضاء المجلس أداء وزارة البترول، بل أشادوا بها، موجهين سيل النقد إلى لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس على ما قدمته من توصيات، ومنها ما ذكره العضوان فهد بن جمعة والأمير خالد آل سعود، إذ اعتبر الأول توصيتها مغلوطة، ومستفزة، ومجحفة لسياسة المملكة النفطية، وأن لها تفسيرين لا ثالث لهما، رفض سياسة المملكة ورفع البنزين والوقود على المواطنين بطريقة غير مباشرة.

وأفاد خالد آل سعود بأن توصية اللجنة فيها نوع من الإشارة إلى أن سياسة المملكة ليست متوازنة أو معتدلة وكأن بها خللاً، مضيفاً: «المملكة معتدلة عالمياً أمام الخصوم والحلفاء»، ما جعل رئيس اللجنة صالح الحصيني يوضح قبل مرحلة الرد الرسمية بأن اللجنة لم تطلب التغيير وإنما استمرار السياسات.

وطالب أعضاء مهتمون بشأن البيئة بأن يكون لوزارة البترول دور في الحفاظ عليها، منها مطالبة فهد بن جمعة بتغيير اسم الوزارة إلى وزارة الطاقة والمعلومات، وتكون مسؤولة عن الطاقة الشمسية والذرية، وأشار العضو عوض الأسمري إلى الكوارث البيئية الناتجة ناقلات النفط ومخلفات التنقيب وضرورة المحافظة على البيئة والاثار التاريخية. وشارك للمرة الأولى صوتياً مهندس عبدالله النجيدي – رئيس مجلس إدارة شركة النقل البحري سابقاً -، في التعليق على تقرير وزارة البترول التي أوردت معلومة مغلوطة عن استحواذ شركة «أرامكو» على شركة أخرى في حين أن الشركة المقصودة تعود ملكيتها إلى «النقل البحري» منذ عام 1433هـ.

خادم الحرمين يؤكد استقلال القضاء ويوجّه بحسم الدعاوى "في وقت يسير"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمس «أهمية القضاء ومكانته». وشدد على أن القضاء في المملكة يستمد سلطته من أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لنصوص الكتاب والسنة، وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للحكم، وهي مرجعية الدولة منذ عهد الملك عبدالعزيز، مؤكداً أنها مستمرة على هذا النهج، مع الحرص على حسم المنازعات والدعاوى في وقت يسير. (للمزيد).

وأشار الملك سلمان خلال استقباله أمس وزير العدل ورؤساء الأجهزة القضائية في المملكة إلى «اهتمام الدولة بمرفق القضاء، واستمرار ضمان استقلاله، وتنفيذ أحكامه على الجميع بلا استثناء»، داعياً «الجميع إلى الاهتمام بالمواطنين، وتطبيق أحكام الشرع والنظام دون تهاون».

إلى ذلك، علمت «الحياة» أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود سيقود وفد المملكة إلى القمة العربية التي تستضيفها مصر، وتعقد في شرم الشيخ في 28 و29 آذار (مارس) الجاري.

وتأتي مشاركة خادم الحرمين الشريفين وسط أجواء مضطربة في العالم العربي، خصوصاً لجهة الوضع في اليمن وسورية والعراق وفلسطين وليبيا. ويتوقع أن يؤكد الملك سلمان بن عبدالعزيز مواقف بلاده التي أعلنها في كلمة شاملة وجهها إلى الشعب السعودي في 10 مارس الجاري، وحدد فيها ثوابت السياسة الخارجية للمملكة، متعهداً بالدفاع المتواصل عن القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمها ضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.

كما تعهد خادم الحرمين الشريفين بتحقيق تضامن عربي وإسلامي بتنقية الأجواء وتوحيد الصفوف لمواجهة المخاطر والتحديات.
وقالت مصادر ديبلوماسية عربية لـ«الحياة» إن حضور خادم الحرمين الشريفين قمة شرم الشيخ العربية يكتسب أهمية إضافية في ضوء بروز ظاهرة التطرف والإرهاب، والجهود التي تبذلها السعودية لكبح هذه الآفة.
وستكون مشاركة الملك سلمان بن عبدالعزيز أول زيارة خارجية يقوم بها منذ توليه الحكم في كانون الثاني (يناير) الماضي، إثر وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

وزير "التعليم" يصدر قراراً بافتتاح حضانات في مدارس البنات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – هليل البقمي
في قرار وجد ترحيباً واسعاً من السعوديات أمس، وجّه وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل بافتتاح حضانات للأطفال في جميع مدارس البنات في المملكة بشتى أنواعها الحكومية والأهلية والأجنبية، مشيراً إلى رغبة الوزارة في زيادة إنتاجية المعلمات واطمئنانهن على أبنائهن أثناء أوقات الدوام الرسمي.
وقال الدخيّل عبر حسابه الشخصي في «تويتر»: «رغبة في زيادة إنتاجية المعلمات والاطمئنان على أطفالهن، فقد أصدرت للتو قراراً بافتتاح حضانات في الروضات ومدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية».
ويأتي قرار وزير التعليم بعد سنوات أو عقود -بتعبير أدق- من المطالبة بإيجاد حاضنات للأطفال في المدارس حتى تتوافر بيئة العمل المناسبة للمعلمات السعوديات، لاسيما من يعانين من مسألة إيجاد عاملات منزليات يراعين أبناءهن.
وشهدت الآونة الأخيرة ازدياد مخاوف المعلمات السعوديات من العاملات المنزليات، بعد وقوع عدد من حوادث القتل التي تعرض لها أطفال أبرياء على أيدي بعض العاملات اللاتي استغللن عدم وجود الأمهات العاملات في منازلهن لأوقات طويلة.
وأوضحت المعلمة لطيفة عبدالمحسن أن هذا القرار طال انتظاره كثيراً، مستبشرة بتطبيقه، ومتمنية أن يكون ذلك في أسرع وقت، مبينة أن صعوبة تطبيقه تتمثل في افتقار عدد من المدارس إلى البنية التحتية اللازمة لوجود هذه الحضانات، وغياب التجهيزات الرئيسة، إضافة إلى تدني مستوى النظافة في عدد منها.
وتقول المعلمة لطيفة عبدالمحسن في حديث لـ«الحياة»: «اصطحابي لأطفالي معي إلى المدرسة ووجودهم في نفس المكان سيسهل لي القيام بعملي، إذ إننا في الغالب نُعاني من غيابنا لساعات كثيرة عنهم ما يؤدي إلى انشغال تفكيرنا فيهم لساعات عدة»، مضيفة أن هذا القرار سيكون له تأثير كبير في تقليل الطلب على إجازات الأمومة.
وأفادت بأن عدداً كبيراً من المعلمات لن يستفدن من هذا القرار، خصوصاً من يتواجدن في القرى النائية، مشيرة إلى أنها لن تغامر باصطحاب أطفالها معها في رحلة تمتد لساعات عدة.
من جهتها، أكّدت المعلمة نجلاء الفهد أن أهمية القرار تتمثل في شعورها بالاطمئنان على أبنائها من خلال اصطحابها لهم لنفس المدرسة، ووجودهم في أماكن قريبة منها، مشددة على أهمية إيجاد أماكن مناسبة للحضانة، ولافتة إلى أن غالب المدارس الحالية لا تتوفر فيها المقومات الأساسية لذلك.
وأفادت الفهد في حديث لـ«الحياة»، بأنه من خلال تجربة سابقة لها - في إحدى المدارس في الرياض، تكفلت مديرة المدرسة بتخصيص غرفة خاصة لحضانة الأطفال، مشيرة إلى الأثر النفسي الإيجابي المُترتب على قرار مديرة المدرسة آنذاك، من خلال التزام المعلمات ومدى حرصن على تأدية عملهن على أكمل وجه، وشعورهن بالاطمئنان على وجود أبنائهن بجوارهن.

صحيفة أميركية: القضاء السعودي "صارم" لكنه لا يغلق باباً لـ"الرحمة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

واشنطن – «الحياة»
كتبت صحيفة أميركية أن النظام القضائي السعودي يواجه سيلاً منهمراً من الانتقادات، لأن لا أحد يفهم شيئاً يذكر عنه خارج حدود المملكة. وأوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أول من أمس واقعة عفو إحدى السيدات عن قاتل والدها، مشيرة إلى أن القضاء السعودي يقوم على تقاليد إسلامية تعود إلى قرون من الماضي، وأنه يمنح الأولوية للاستقرار، وليس للحقوق الفردية والحريات. ونسبت إلى أمير القصيم الأمير فيصل بن مشعل قوله إن العقوبات التي ينص عليها القرآن الكريم هي التي تحفظ أمن البلاد. وأشار إلى أن النظام الشرعي المتبع في السعودية يتضمن، إلى جانب العقوبات الشرعية، طرفاً للرحمة. وأكدت «نيويورك تايمز» أن النظام الجزائي في المملكة ينص على العقوبات الشرعية المعروفة كالقصاص في جرائم القتل، والقطع في السرقة، والجلد في الزنا، لكنه يتضمن أيضاً أنظمة حديثة للجرائم العصرية كتعاطي المخدرات، وحيازة السلاح، وجرائم المعلوماتية.
وأوضحت الصحيفة أن القضية التي حدت بها إلى إيضاح تلك الحقائق تتعلق بقيام مواطن يدعى بندر اليحيى بقتل صديقه في منزله، إثر خلاف بينهما يتعلق بمديونية، فأرداه بطلقة اخترقت صدره، فقتلته في الحال، بحسب ما ذكر شقيق القتيل، ويدعى فالح الحميداني. واعترف اليحيى بجرمه. وبعد نحو عام من الإجراءات أمام المحكمة حُكم عليه بالقصاص. غير أنه اهتدى خلال تلك الفترة في السجن، وتدخل عدد من المشايخ والأمراء مناشدين ذوي القتيل العفو منه، وتقدمت إحدى بنات القتيل لتعلن عفوها عن دم والدها.
وذكر أمير القصيم الذي وقعت الحادثة في إمارته أنه إذا لم تكن هناك جزاءات فإن فوضى شاملة ستسود. لكنه قال أيضاً إن النظام الشرعي يتضمن أيضاً مخارج تتيح الرحمة. وأوردت «نيويورك تايمز» أن هناك كثيراً من الجرائم، وعقوباتها ليس لها تعريف واضح في النظام القضائي السعودي، كالاختطاف غير المسلح للسيارات، والشروع في النهب، والأفعال الجنسية دون الفاحشة، والمضايقات، والاحتيال. وأضافت أن ذلك يمنح قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي للقضاة لتعريف الجريمة وإصدار أحكام العقوبة.
وعلى رغم الانتقادات التي توجه في الغرب للقضاء السعودي في ما يتعلق بأحكام القتل وقطع الأيدي، فإن العاملين في المحاماة يؤكدون أن النظام القضائي يفرض قيوداً على فرض تلك الأحكام. ومن ذلك مثلاً أن فقه القضاء السعودي يوجب القتل في جريمتي الزنا والتجديف، غير أنه نادراً ما ينفذ القتل في الحالتين، لأن الشريعة الإسلامية تفرض شروطاً صعبة لتوفير الإدانة. ففي حال الزنا تتطلب الإدانة شهادة أربعة مسلمين عدول ينبغي أن يكونوا قد شهدوا واقعة الزنا بأعينهم، وهي شهادة من شبه المستحيل توفيرها. ونسبت الصحيفة إلى المحامي السعودي أحمد الجهيمي قوله إن المحاكم السعودية لم تطبق طوال العام 2014 سوى حكم وحيد بقطع يد سارق، وذلك بسبب شروط صارمة يفرضها القانون على إثبات جريمة السرقة. وقال عدد كبير من المحامين السعوديين إن صدور بعض الأحكام القاسية له ما يبرره، خصوصاً الحكم على مدون بالسجن 10 أعوام و 1000 جَلْدَة، إذ جاء الحكم بتلك الشدة بسبب إهانة المدان للديانة الإسلامية والمؤسسة الدينية، وهو عمل يُعتقد بأنه أكثر زعزعة للاستقرار من الزنا أو حتى القتل.
وفي شأن قضية اليحيى، ذكرت «نيويورك تايمز» أن محكمة من ثلاثة قضاة دانته بالقتل، ما دعاه إلى الاستئناف إلى محكمة من خمسة قضاة خلصت إلى تأييد حم المحكمة الأدنى، ورفعت قرارها إلى المحكمة العليا. ولو كان لدى غالبية قضاة المحكمة العليا أدنى شك في إدانته لتم إلغاء الحكم. لكنهم لم يروا شيئاً معيباً في القرار. ورفع الحكم إلى الديوان الملكي السعودي وتمت المصادقة عليه.

ويتعيّن في حال اليحيى أن بيَد ورثة القتيل وحدهم العفو عنه. بيد أن أصغر بنات القتيل كانت في الثالثة من عمرها، ولن تصبح في سن تتيح لها الموافقة على العفو إلا بعد بلوغها 15 عاماً من العمر. ولم يكن ثمة بد من أن يقبع اليحيى في السجن إلى حين بلوغ الطفلة السن القانونية للموافقة أو رفض العفو عن قاتل والدها.
وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أن كثيراً من المسلمين يعتقدون بأن إنقاذ نفس من الموت، حتى لو كانت لقاتل، سبب لجلب الثواب. وهكذا فإن إمكانات عفو ذوي القتلى فتح باباً لناشطين للعمل على تشجيع العفو وتفادي القتل. ويمكن العفو عن القاتل حتى قبيل لحظة وقوع السيف على عنقه. وعلى رغم أن منظمات حقوق الإنسان تورد إحصاءات عن عدد أحكام القتل التي يتم تنفيذها، إلا أنها لا تورد شيئاً عن حالات العفو التي يتم كثير منها من دون دفع أموال، مع أنه في حالات عدة تقبل عائلات بالعفو في مقابل الدية التي وصلت في إحدى القضايا إلى 1.3 مليون دولار.
وقال الحميداني (شقيق القتيل) إنه مع بلوغ ابنة القتيل السن القانوني، بدأ المشايخ يناشدون الورثة العفو عن الجاني. وتدخل عدد من كبار شخصيات البلاد وزعماء قبليون بتحرير «شيكات على بياض» ليتم العفو المنشود.
وعلى رغم تمسك شقيق القتيل بالقصاص، وبأن الأمر لا يتعلق بالمال، إلا أن الشيخ راشد الشلش وهو رجل دين يترأس لجنة في منطقة القصيم تقوم بحملات من أجل العفو لاحظ، بعد درس أبناء القتيل التسعة، أن ابنته نورا مستعدة للعفو. ووقّعت الابنة التي كانت بلغت عامها الـ17 على وثيقة التنازل المطلوبة من دون علم أفراد أسرتها، ما أثار غضبهم لكن عمها الحميداني قال إنهم اضطروا لقبول تصرفها، لأن ذلك من حقها. وتساءلت نورا: إذا قتلوه (الجاني) فكيف سيكون في ذلك نفع لوالدي؟ وشعر الشيخ الشلش بأنه على رغم العفو، إلا أن أفراد أسرة القتيل قد يسعون للثأر حال إطلاق اليحيى، ولذلك قامت اللجنة بإعطاء الأسرة مبلغ 800 ألف دولار، وخصصت 130 ألف دولار إضافي لنورا مكافأة لها على حسن صنيعها. ورفض اليحيى الذي غادر السجن في عام 2011، وكان عمره آنذاك 33 عاماً، التعليق. وقد تزوج أخيراً وحصل على درجة جامعية في القانون.

د. المزروع: إنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى خطوة للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033054

الرياض - محمد الحيدر
رفع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع الشكر والتقدير لمعالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب على توجيه معاليه بإنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى تحت مظلة المجلس الصحي السعودي للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، والذي يعنى بسلامة ومأمونية المرضى، ويهدف لإيجاد الحلول المناسبة لسد الثغرات القائمة لسلامة المرضى، وتحقيقاً للهدف الأسمى من تقديم الرعاية الصحية وهو الحفاظ على المريض سليما ومعافى صحياً ونفسياً واجتماعياً، ذلك أن سلامة المرضى تعتبر من أهم المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين في أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، ولكن وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجال الصحي ألا أنه لا يزال هناك إضرار ووفيات.
وأكد الدكتور المزروع على أهمية تحسين منهجية سلامة المرضى والتي تعد مبدأً أساسياً في رعاية المرضى وعنصراً حاسماً في إدارة الجودة، ويأتي إنشاء هذا المركز لتشريع الأنظمة الصحية لسلامة المرضى وإدارتها بهدف تعزيز سلامة المريض وصحته وعلاجه، وتخفيف الأعباء على موازنات الرعاية الصحية من التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق السلامة.

مؤكداً أنه سيتم العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل المجلس السعودي لاعتماد المنشآت الصحية وإدارات الجودة في القطاعات الصحية المختلفة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية والهيئة العامة للغذاء والدواء، وكذلك تفعيل التعاون مع الخبراء الدوليين بما يعمل على تطوير سلامة المرضى.

أكثر من 300 سيدة في ورش عمل مكثفة في كافة مناطق المملكة

بوادر انطلاقة قوية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033059

الرياض - هتاف المحيميد

بعد التطور الملحوظ للمرأة في مجالات شتى في السنوات الماضية من منصب مساعد وزير التربية والتعليم وعضوية الغرف التجارية إلى مجلس الشورى تستعد المرأة السعودية الآن للدخول في الانتخابات البلدية للانتخاب والمشاركة في ترشيح المرشحين وفقا لضوابط شرعية كما أعلن عنها سابقا. ففي الدورة الأولى عام 2004 كانت هناك مطالبات بشكل فردي للسيدات بالترشيح للبلديات، ولكنها تبلورت عام 2010 لتشمل مناطق المملكة المختلفة لتنشأ مبادرة نسائية وطنية لتفعيل القرار الملكي. من هذه الرؤية تمت شراكة بين حملة بلدي ومؤسسة الوليد بن طلال الخيرية وبين معهد إنماء المدن لإنتاج المشروع الأول للمبادرة والتي هي الورش التدريبية وتعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة السعودية.

لطيفة المعيوف: لديها القدرة على النجاح

في البداية تتحدث هتون الفاسي المنسقة العامة لحملة بلدي حول بداية الورش المقامة للاستعداد للانتخابات القادمة والبالغ عددها ثلاثة عشر ورشة على مستوى المملكة: الحملات الانتخابية في طور الاستعداد والتقسيم لشهور القادمة وحتى الخريف القادم حيث سينتهي التدريب والاستعداد للانتخابات في السنة الميلادية الجديدة.

هنالك احتياج كبير لتدريب المنتخبات والحملات الانتخابية، فنحن مجموعة ذو قدرات محدودة ففي كل ورشة احتوت من 25 إلى 30 سيدة فلا نستطيع تغطية المملكة كلها. كما أن التدريب يقدم على مستوى عال من المهنية والكفاءة حيث تعاونا مع مؤسسة لبنانية عن طريق المعهد العالي للمدن لتدريب الانتخابات والشأن العام.

أن جميع الدورات التي نوفرها هي دورات مجانية، فمؤسسة الوليد بن طلال الخيرية هي الداعمة لهذه الورش. اما القبول فهو مشروط حيث تقدم المرشحة سيرتها الذاتية لتليها مقابلة شخصية للتأهل بعد ذلك. ترشح لحد الآن 30 من 360 سيدة تقريبا 10% من المتقدمات الجدير بالذكر أن العدد قابل للزيادة والنقصان.

هتون الفاسي: الحملات في طور الاستعداد.. وأتمنى من الوزارة رفع القيود

وتضيف الفاسي أن الذي نسعى له هو دخول النساء بالمجالس البلدية على مستويين: الأول هو الترشيح أما الثاني فهو التعيين. الترشيح هو الدخول بمسألة الانتخابات وتقديم برنامج انتخابي والخوض في العملية الانتخابية وإقناع المرشحات وتبني قضية اجتماعية والتبحر فيها، أما التعيين فهو مرتبط بالوزارة. فدورنا هو تجميع السير الذاتية للنساء الفاعلات في كل مناطق المملكة وتوصيلها لفروع الوزارات في المناطق، فحين تصل هذه القوائم يتم بعد ذلك التعيين. أما المدربات فهن من العالم العربي من الدرجة الاولى مابين لبنان والأردن، بالإضافة إلى UNW التي مقرها بالأردن لتدريب السيدات. ومن بعدها سيكون هناك مشاركة لسعوديات ليصبحن مدربات للمرشحات في دورات قادمة.

لطيفة العييري: ستثبت وجودها

وبعد سؤالها عن فعالية وماهية هذه الورش تجيب الفاسي: الحقيقة ان التدريب كان فعالا جدا بالنسبة للرجال، اما صدى الانتخابات فضعفه يعود للإعلام وليس التدريب. فالوزارة قامت برفع تدريب خاص بالرجال على مستوى المناطق وإعطائهم ورش توعوية باستمرار لإدارة المجالس البلدية وجس نبض المواطن والمواطنة. فالاهتمام الإعلامي قد يرفع من حملة ويخفض أخرى. كما أن نوع الدورات توعوية بمفهوم الانتخابات عامة ودوره في النظام الديموقراطي العالمي ومن ثم بالنظام السعودي والمقصود به النظام الأساسي وتاريخ المجالس البلدية في السعودية والتي تعود لبداية القرن في

منطقة الحجاز. من ثم التعريف بالنظام الأساسي للدولة وبعدها تفاصيل العملية الانتخابية وإجراءاتها ومراحلها. فتبدأ من مرحلة تسجيل الناخبات والناخبين والآلية المتبعة وعملية تجهيز القوائم وفرزها. أما ما هو دور المجالس البلدية بعد عملية الانتخاب ومحاسبتها وكيف يمكن ان تساهم المرأة وان تكون فاعلة في نمو بيئتها، فحملة بلدي لخصت هويتها ومنطلقاتها الاجتماعية والحقوقية والسياسية والثقافية. المطالب الحقوقية والاجتماعية منطلقة من جزء المواطنة وحقوقك في الوطن مثل ما لديك من واجبات. فالمشاركة في المجالس البلدية هو حقك لتعبير عن رأيك ومساهمتك لمجتمعك. اما الثقافية فهي مرتبطة بالحضارة و الوعي حول ما يدور حولك والارتقاء بعدها. اخيرا السياسية هو آلية التعبير عن مشاركتك في الشأن العام. فالنساء نصف المجتمع ولا يتوقف دورها عند باب المنزل بل يخرج على الفضاء العام. نحن نسعى إلى أن تسهم بلدي اكثر في تشكيل لجان نسائية تابعة للوزارة لأنهم من النساء الفاعلات في المنطقة وسبق ان اخذوا الورش وخلفية كافيه عن آلية الانتخابات حيث في إحدى المناطق قامت عضوات حملة بلدي بالدخول الكامل في الانتخابات.

تتحدث نورة الصويان مشرفة التدريب للانتخابات بمنطقة الرياض وإحدى عضوات مبادرة بلدي حول الصعوبات التي واجهت المبادرة بقولها: دخول المرأة لم يكن سهلا فالكثير من العقبات واجهنا لدخول في هذه الانتخابات. فبعد قرار الملك عبدالله بن عبد العزيز عام 2010 ودخول المرأة إلى الانتخابات البلدية بدأنا بالبحث عن المقر لإقامة هذه الورش في المناطق فكانت هذه هي ثاني صعوبة بعد القرار الملكي. تواصلنا مع العديد من الجهات ولكن السؤال المتكرر من قبلهم هو لأي جهة نتبع له؟. بالتأكيد هذا النوع من الصعوبات تواجه أي مؤسسة مدنية وتخوفها من أي شيء غير حكومي. فكان إيجاد المقر العقبة الأساسية مع الوقت وتعرف الناس على منهجية المبادرة. في البداية قامت إحدى العضوات والتي تملك مركزا تدريبيا باحتواء الورش. كانت الورش أكثر من رائعة فمشاركة المرأة السياسية كانت قوية فالصورة النمطية عن المرأة السعودية غير عادلة لها في الداخل والخارج ولكنها اثبتت عكس ذلك بتفاعلها في لعب الأدوار في الورش العملية وانضباط الحضور بعد أوقات دوام السيدات مباشرة من الساعة الرابعة إلى العاشرة مساء.

فاطمة عطيف: الدخول ليس ترفاً

الأمر الأخر وهو التفرغ للعمل مع المبادرة. فنحن كعضوات اكاديميات وموظفات وسيدات اعمال فلا يوجد أحد منا متفرغ. تم التنسيق على مستوى المناطق بعد ذلك ليكون العمل خمسة أيام في الأسبوع وتحديد القوائم بالأسماء وتنظيمها. في جدة والرياض قمنا بإعادة الورش مرتين بخلاف باقي المناطق، حيث احتوت في الرياض المرة الأولى 36 سيدة والمرة الثاني وصلت إلى 25 سيدة.

وتضيف الصويان: للأسف الشديد قمنا بتزويد الوزارة بخطابات عديدة لتنسيق فيما بيننا ولم يحدث إلا الكلام الشفهي بعيدا عن الأفعال الحقيقية. أما الجدير بالذكر هو تواصل المجالس البلدية مع منسقات بلدي في جميع مناطق المملكة بخلاف الرياض. حيث تم رفع الخطاب للمرة الثالثة بأننا سيدات نمثل مبادرة بلدي بالرياض حيث يتوفر لدينا كفاءات وتدريب للانتخابات وحتى الآن لم يحدث شيء.

نورة الصويان: دخول المرأة لم يكن سهلاً

فاطمة عطيف المسؤولة عن حملة بلدي في منطقة جازان تبرر أهمية خوض المرأة السعودية هذا المجال بقولها: دخول المرأة الانتخابات البلدية ليس ترفا للمرأة السعودية وإنما ضرورة تفرضها تحديات العصر ومشاركتها القرار للرجل. هناك الكثير من يرها هامشية حتى بعد القرارات والتوجيهات الواضحة من القيادات العليا نجد من يتعامل مع القرار بحذر خاصة من المعنيين بهذا الشأن «البلدي» فمشاركة لا تعني انسلاخها من هويتها الإسلامية كما يتخيل البعض. ولتوضيح الأمر فمشاركة النساء هي للاستفادة من مساندة العنصر النسائي لدفع عجلة التنمية وفق ضوابط شرعية ومشاركتها ليس تفضلا وإنما حق واحتياج لمجتمع يحتاج لنصفيه فحجم التحولات والتحديات باتت كبيرة الان. نحن بجازان متفائلات بالانتخابات القادمة لأننا لدينا دعم ابوي من سمو امير المنطقة محمد بن ناصر الذي يرحب بكل المبادرات الوطنية ومن جميع الهجات المعنية وقد تلقينا دورات خاصة بالمشروع البلدي وكيفية خوض العملية الانتخابية ويجري التواصل للاستفادة من السيدات المدربات وهن على اتم استعداد للمشاركة.

لطيفة العبيري إحدى المشاركات بالورشات سيدة اعمال تتحدث: متفائلة جدا بهذه الانتخابات والتي ستفتح أبوابا كثيرة للمرأة حيث ستثبت وجودها المهم في المكان جنبا إلى جنب. ان التحضير ما قبل الانتخابات توضح أنها على أتم الاستعداد في الخوض لهذا المجال بكل جدارة حيث اثبتت مكانتها في مجلس الشورى،

والغرف التجارية وستكون كذلك في الانتخابات القادمة. أرى في المستقبل القريب بإذن الله تعزيز للمشاركة المجتمعية لنساء في المملكة العربية السعودية تعزيز للمهارات القيادة والمشاركة السياسية لها في المجتمع. بالتأكيد استفدت من هذه الدورات وورش العمل حيث انها من دول عربية سبقونا في هذا المجال ونقلوا لنا خبراتهم ونجاحاتهم في الانتخابات وإدارة الحملات. فنحن على أتم الاستعداد لانتخاب من يستحق مما لديها اجندة تخدم وضع وحركة المرأة في المجتمع.

تتفق معها لطيفة المعيوف تخصص علوم أدارية: خبرتي في قطاع البنوك ومجال التدريب الإداري ومع ذلك أحمل هم المجتمع على أكتافي فرؤيتي هي أن المرأة لديها القدرة العالية على النجاح والتفوق في أي مجال تؤمن به فما بالك في الوطن والأهل. وتضيف: التأهيل للانتخابات خلال الورش التدريبية كانت فوق المتوقع، فحرص السيدات والتزامهم بالواجب الوطني كان واضحا خلال الورش. أتمنى ان أكون مفتاح انتخابي لدعم أي سيدة ترغب بترشيح نفسها للانتخابات ودعمها بقوه للخوض فيه.
تختتم هتون الفاسي الحديث بقولها: اتمنى من الوزارة رفع القيود التي من الممكن ان تعطل دخول النساء الانتخابات. فتترك الأمر لاختيار السيدات والابتعاد عن فرض القوانين التي تعرقل هذه المسيرة التنموية. فنحن متأكدات أن دخولهن لهذه المجالس سوف يحقق نقلةه نوعية للبيئة المحلية في كل مناطق المملكة بسبب نظرة المرأة الشمولية للمكان ومدينتها حيث تراها بعدسة دقيقة مختلفة عن الرجل فاهتمامها بجميع التفاصيل يجعلها اكثر شمولية من ناحية الأمن والسلامة والنظافة وغيرها من المرافق.

خبراء: ربط "التقاعد" بـوزارة الخدمة المدنية توحيد للجهود خطوات تنظيمية تعود بالنفع على المستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

علي العميري - مكة المكرمة
أكد عدد من الأكاديميين والخبراء أن ربط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية خطوة تنظيمية جيدة توحد الجهود كون المؤسسة العامة للتقاعد بمعنية بأمور موظفي الدولة بعد تقاعدهم والخدمة المدنية معنية بالتوظيف، وعد الدكتور زيد الحارثي -الملحق الثقافي السعودي بماليزيا- موافقة مجلس الوزراء على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيميًا سوف يسهم بشكل فاعل في تفرغ المالية للقيام بمهامها التي أنشأت من أجلها وأضاف: إن قرار مجلس الوزراء بارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية من القرارات التنظيمية الهامة التي سوف تعود بالنفع على جمهور المتقاعدين الذين افنوا حياتهم في خدمة بلادهم وفي حاجة لإعادة النظر في نظام المؤسسة العامة بشكل كبيروأكد المهندس عبدالعزيز سندي وكيل امانة العاصمة المقدسة الاسبق أن هذا القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين إنما يخدم التخصص وسيمكن كل جهة من القيام بدورها المنوط بها دون أي تداخل للاختصاصات وسيعمل على إعادة هيكلة وزارة المالية لتتفرغ لمسؤولياتها ويحقق التكامل بين بين المؤسسة العامة والخدمة المدنية كونهما معنيان بأمور موظفي الخدمة المدينة، وقال الدكتور علي أبوالريش عضو هيئة التدريس بجامعة ام القرى: إن هذا القرار من القرارات الإدارية الهامة التي اتخذها مجلس الوزراء والتي تعيد تصويب الأوضاع القائمة بشكل يتناسب مع اختصاص كل جهة بهدف تطوير بيئة العمل بوزارة المالية للنهوض بمهامها والتقلل من الأعباء التي كانت ملزمة بها وأضاف: إن مثل هذه القرارات تكشف حرص واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بتطوير آليات العمل الحكومي وإعادة هيكلته بما يخدم المواطنين ويحقق مصالحهم.
ومن جانبه أكد العميد المتقاعد مصلح الجميعي أن هذا القرار سوف يسهم في زيادة فعالية المؤسسة العامة للتقاعد بعد ارتباطها بوزارة الخدمة المدنية كما سيساهم في تطوير الخدمات المقدمة لجمهور المتقاعدين وابتكار خدمات جديدة وهذا يفرض على وزارة الخدمة المدنية إعادة ترتيب أولوياتها. مبينا أن هذا القرار من القرارات الإدارية والتنظيمية الهامة، التي تعكس مدى اهتمام الحكومة بعلاج المشكلات التي تواجه المواطن السعودي سعيًا منها إلى التطوير بفعالية تنعكس على الحياة الإدارية والتنظيمية.

١٥٠٠ مستفيد من البطاقات الممغنطة في "ضمان مكة"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

عاطف السويهري - مكة المكرمة
أكد المتحدث الإعلامي بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد عبيدالله الغامدي أن عدد المستفيدين من البطاقات الممغنطة في مكتب الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة حوالي ١٥٠٠مستفيد. وقال: إن الأرملة والأيتام والمطلقة مع أبنائها والأسره بلا عائل كلهم مستفيدين من المساعده المقطوعة ولا ينظر للدخل في حالة طلبهم للمساعدة ويمكن تكرار المساعدة لهم بعد مرور اثني عشر شهرًا على آخر مساعدة تم استلامها.
وأضاف: إن العاجز المؤقت يحصل على مساعدة مقطوعة مرة واحدة خلال مدة العجز المؤقت ولا يحصل عليها إذا كانت مدة العجز المقررة أقل من سنة أو كان المستفيد مفردًا.

خبراء: 6 إيجابيات من فرض الرسوم على الأراضى البيضاء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف وعبدالرحمن جمال – جدة
عدد مطورون عقاريون واقتصاديون 6 إيجابيات من فرض الرسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني وخارجه في مقدمتها انخفاض اسعار العقار والايجارات وتراجع تكلفة المشروعات الحكومية والخاصة والحفاظ على الجمال العمراني للمدن الكبرى وعدم تحديد التمديد العمراني على نطاق معين مع ثبات الاسعار بشكل عام والمساهمة في تخفيف أزمة السكن.
وأكد رئيس لجنة التثمين العقاري في غرفة جدة عبدالله الأحمري أن قانون جباية الزكاة على الأراضي البيضاء سوف يعيد أسعار العقار إلى طبيعتها لأنه سوف يجبر أصحاب العقار على بيع أراضيهم أو تطويرها أي بناءها من أجل بيعها على المواطن، محملا الأراضي البيضاء الموجودة داخل النطاق العمراني وخارجه أسباب ارتفاع سعر العقار والإيجارات الحالي، الى جانب مساهمته في تقليل تكلفة المشروعات الحكومية بنسبة وأيضا مشروعات القطاع الخاص مثل الفنادق أو المستشفيات أو المجمعات الاستهلاكية.
وأضاف الأحمري: إن فرض قانون الجباية على الأراضي البيضاء سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار العقار بنسبة 50% وبالتالي انخفاض الايجارات السكنية واشار الاحمري الى ان الجميع كان بأمس الحاجة لهذه النوعية من القرارات خاصة ان السوق العقاري وصل لمرحلة من المضاربات غير المجدية والتي ساهمت في رفع الاسعار عن معدلاتها الطبيعية.
وقدرالأحمري مساحة الاراضي البيضاء بما يقارب 50% من مساحة الاراضي العمرانية في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام والخبر والمدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف وغيرها. وتوقع الأحمري أن تستند آلية تنفيذ القرار الى لائحة تنفيذية دقيقة تأخذ في حسبانها صعوبة تنفيذ مثل هذه القرارات.
أشار الأحمري - في السياق نفسه - إلى أنه لن يستطيع أحد التلاعب والالتفاف على هذا القرار الاستراتيجي اضافة الى ان الرسوم ستكون على الأراضي نفسها وليست على المالك بفضل الأرشفة الإلكترونية للصكوك التي تتيح مراقبة حالة

الأرض ومتابعتها، إضافة الى أن هناك قرارات وآليات سوف تصدر من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لافتا إلى أن المواطنين تأثروا في السنوات السابقة من ارتفاع اسعار الأراضي مما أثر سلبًا على الدخل الاقتصادي.
من جانبه يضيف علي الغامدي عضو اللجنة العقارية والتطوير العمراني بالغرفة: إن موافقة المقام السامي على قيام الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الآليات والترتيبات لفرض الرسوم على الاراضي البيضاء قرار صائب يحد من ارتفاع اسعار الاراضي داخل النطاق العمراني وزيادة المعروض بالاضافة الى فك الاحتكار على تلك الاراضي من قبل أصحاب تلك العقارات، ولابد من وزارة الشؤون البلدية والقروية بمنع تقسيم الأراضي الكبيرة، فقد يلجأ بعض اصحاب العقارات الى تقسيم اراضيهم لعدم دفع الرسوم، وارغامهم ببيعها او تقسيمها لغرض التطوير فقط ، واشار الغامدي بانخفاض اسعار العقارات خلال السنوات المقبلة وذلك لتجنب اصحاب العقارات بدفع الرسوم.
واكد عضو اللجنة السعودية للاقتصاد عبدالله المغلوث أن القرار يسهم في كبح الأراضي السكنية المرتفعة والملتهبة ويجعل حدا لاطماع بعض الملاك لتلك المساحات التي لايستفاد منها ولا تحسب في الاقتصاد الوطني ويشجع اصحاب العقارات بتطوير تلك الاراضي وبناء الوحدات السكنية مما يسهم في سد الفجوة التي تعاني منها وزارة الاسكان وخلق انواع جديدة من الاستثمارات العقارية والمنتوجات التي تساعد كافة شرائح المجتمع للاستفادة منها، مشيرا الى ان القرار سوف يساعد اصحاب القروض العقارية بإيجاد أراض بأسعار معقولة ومناسبة.
اما الخبير الاقتصادى الدكتور فضل البوعينين فيرى أن القانون سوف يضع ملاك هذه الأراضي بين عدة خيارات منها اما دفع الرسوم او البناء او بيع هذه الأراضي واعتقد ان هذا القانون سوف يساهم فى زيادة المعروض من الاراضي الصالحة للسكن وهو ما سوف يساهم في وضع حد للاسعار العقار غير المنطقية وهذا بطبع سوف ينعكس على الوضع الاقتصادى للمملكة. وأضاف البوعينين إن المشكلة سوف تكون فى آلية تنفيذ القرار بسبب وجود هذه الأراضي في جميع انحاء المملكة وفي مناطق عديدة وبسبب اختلف اسعارها وعدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد ومساحة هذه الأراضي.

إغلاق التكامل الإلكتروني أمام الخريجات البديلات غداً

بحث معايير حركة النقل الخارجي وحقوق المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325760968.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)، عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
تناقش وزارة التعليم في مؤتمر صحافي غدا، معايير حركة النقل، وورش العمل التي وجه بها وزير التعليم لإشراك المعلمين والمعلمات في حركة النقل الخارجي للعام المقبل، كما يناقش حقوق المعلمين وواجباتهم، وذلك برئاسة مستشار وزير التعليم لشؤون التطوير الإداري وكيل الشؤون المدرسية الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك، وحضور الدكتور فايز الغامدي مستشار الوزير لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات، والدكتور عبدالعزيز النملة مستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات، والدكتور عبدالرحمن ميرزا المشرف العام على الإدارة العامة لشؤون المعلمين.
يذكر أن المؤتمر سيعقد في قاعة الوزير بمكتب الوزير بمبنى الوزارة للبنين، وقاعة الوزير في المبنى النسائي للبنات.
من جهة أخرى، تغلق وزارة التعليم بوابة التكامل الإلكتروني غدا أمام الخريجات البديلات المتبقيات من الدفعة الثانية.
وكانت الوزارة قد طلبت من المعلمات الأسبوعين الماضيين سرعة الدخول إلى بوابة التكامل الإلكتروني واختيار رغبة وظيفة تعليمية أو إدارية.
وبينت الوزارة أنه سيتم توزيع من تختار وظيفة تعليمية على الاحتياج المتبقي بعد حركة النقل الخارجية وسوف يتم توزيعهن على القطاعات التي فيها احتياج بعد إعلان حركة النقل الداخلي لكل إدارات التعليم بكافة مناطق المملكة ومحافظاتها قبل نهاية العام الدراسي الحالي.
يذكر أن غالبية الخريجات ممن عملن بنظام التعاقد في المدارس خلال السنوات الماضية اخترن العمل الإداري خاصة أنه لبى رغباتهن في البقاء في مدنهم.

المحامون يرفضون التهميش ويقترحون منع "الدفاع الفردي" محاصرة "الكيديات" وإلغاء التقاضي المجاني لمواجهة زحام الخصوم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325761010.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

المحامون يطمحون في إنشاء هيئة خاصة بهم تحت مظلة وزارة العدل تتولى تقديم المرافعات المجانية عن أي متهم غير قادر على تحمل نفقات المحاماة على أن يتم ذلك بإذن وإشراف من المحكمة. كما يأملون بعقد ورش عمل لتطوير الأنظمة كنظام المحاماة ونظام المصالحة ولائحة المأذونين.

«عكاظ» سألت عددا من المختصين عن أبرز الأنظمة واللوائح التي يرون أنها بحاجة إلى تعديل وتطوير أو تفعيل.

ويرى الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء أن هناك أنظمة بالفعل بحاجة إلى تأسيس وإنشاء ولا يزال هناك فراغ قانوني في دائرتها، إلى جانب أخرى تحتاج تطويرا وتحديثا. كل الموضوعات القضائية مهمة حيث ترتبط بها مصالح الناس، ولكي نتعرف على الموضوعات الهامة التي يجب الالتفات لها يتطلب الأمر عقد ورش عمل مكثفة لاستكشاف رأي المجتمع في ذلك.

إعادة نظر

المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي يقترح إعادة النظر في نظام المحاماة ليتعامل المتقاضي مع «مكاتب» المحاماة لا مع المحامين بمفردهم مثل توكيل المكتب بدلا من توكيل أفراد من المكتب، وقبل ذلك تفعيل حماية المهنة من الدخلاء.

ومن جانبه، يرى المحامي بندر العمودي أن الوزارة عملت على تعديل نظام المرافعات الشرعية لكي يتواءم مع العصر إلا أنه ما زال هناك بعض الأنظمة التي تحتاج إلى تعديل من بينها نظام المحاماة الذي ما زال يحتاج إلى تطوير في دور المحامي وترسيخه من خلال نظام يمكنه من خدمة المجتمع وذلك بمنحه بعض الصلاحيات بالإضافة إلى الضمانات التي يحتاجه المحامي لحفظ حقوقه أمام القضاء والمجتمع.

وفي رأي المحامي نزيه موسى يجب تفعيل قرارت قصر الترافع على المحامين نحو مزيد من تطوير الثقافة الحقوقية، أما المحامي نواف المطوع فقال إن أغلب الأنظمة الحالية تحتاج إلى مراجعة وتطوير دائم لتواكب كل جديد.

نظرة دونية

المستشار القانوني فريال كنج تقول إن بعض القضاة ينظر القضية لمدة عامل كامل ثم يصرف النظر عن الدعوى وبعضهم لا يسلم الحكم بعد النطق به. وأضافت: هناك جزئية في بعض اللوائح والأنظمة تحتاج إلى تعديل فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الزوجة التي تكون على ذمة الرجل وأمضت عمرها مع زوجها وساءت العشرة بينهما، فيطالبها الرجل أن تعيد له مهره الذي دفعه الرجل. وتتهم فريال بعض منسوبي المحاكم بالنظر إلى المرأة بصورة دونية، وتضيف: نحتاج أيضا تفعيل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتيه لتتصدى للتجاوزات المستفحلة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني.

104 لجان

«عكاظ» سألت المختصين عن اللجان شبه القضائية المقدر عددها بـ 104 لجان وآلية دمجها في القضاء العام.. يجيب المحامي نزيه موسى بالقول: إن اللجان شبه القضائية أصبحت تشكل عشوائية تتطلب النظر في دمجها تحت مظلة الوزارة العدل لأن وضعها بهذا الشكل لن يكون مواكبا للمرحلة الحالية. ويتفق معه المحامي بندر العمودي ويضيف: إن

من أعظم الخطوات التي تسير فيها الوزارة هي دمج اللجان القضائية في القضاء ما يسهل التقاضي واقتناع الأطراف المتنازعة بالأحكام، كما ييسر آلية العمل وتسريع وتيرته حيث إن اللجان تعاني من عدم وجود مختصين في مجال القضاء خاصة أن من ينظر في الأحكام يجدها خالية من القواعد الشرعية والمقارنات القانونية.
المحامي نواف المطوع يقول إن الأوامر الملكية حددت آليات الانتقال المرحلي للمحاكم المتخصصة، كما حددت سقفا زمنيا للأسف لم يلتزم به المعنيون وأرى أن الأسباب تعود لقلة القضاة.
ومن جانبه، يرى المحامي علاء عبدالحميد ناجي أنه سيكون من الصعب حل هذه الإشكاليات دون القبول بالقانونيين ضمن المنظومة القضائية، فالمسألة مسألة فكر ومبدأ أكثر منها مشكلة واقع وإمكانيات.
الشفافية والعقاب
«عكاظ» سألت المشاركين حول ما يعلن من حين لآخر عن ضبط كتابات العدل صكوكا مشبوهة يتم إبطالها من خلال سلسلة من الإجراءات القضائية فكيف يمكن الاستمرار في المحافظة على صكوك الأراضي ومنع التعديات، فأجاب المحامي علاء ناجي بقوله: إن أداء كتابات العدل والتطوير في مجالها يسبق بمراحل الحاصل في أفرع المنظومة العدلية الأخرى، وهذه الإشكالية في طريقها للانتهاء إذا استمرت الوزارة في تطبيق معايير صارمة لإنهاء الصكوك وحجج الاستحكام.
وعلى ذات النسق يمضي المحامي مهند الظاهري ليقول إن ما يتردد عن الصكوك المشبوهة تعتبر حالة شاذة ولا تحسب على الوزارة ولمنع حدوث ذلك أقترح تفعيل الشفافية في سوق العقار وتشديد العقوبات عليها في حال التعدي على أراضي الدولة أو المواطنين، ويجب إنشاء جهة محددة تكشف أسعار العقارات وأصحابها وأماكنها وغيرها من التفاصيل كما هو الحال في وزارة التجارة، إذ أنه بإمكان أي شخص الحصول على كافة المعلومات.
يوضح المحامي نواف المطوع أن كتابات العدل خطت خطوات جيدة، إلا أنها أقل من المأمول. وفي رأي الدكتور يوسف الجبر المحامي يجب تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار لتكون صكوك الأملاك كلها ظاهرة وتخضع لضابط الأنظمة والتعليمات ومن الجهة المجتمعية يلزم كل غيور التبليغ عن وقائع الاعتداء على أراضي الدولة ومرافقها. وتصف المستشار القانوني فريال كنج الحالة لتقول: نحن أمام حركة تصحيحية جادة من وزارة العدل وخطوة إيجابية رائعة لتصحيح وضبط صكوك الأراضي ومنع التعديات.
ضاع الملف
طرحت «عكاظ» محور تأخر الجلسات ومماطلة الخصوم وطول الانتظار.. كيف يمكن الحد من هذه الإشكاليات.. يجيب الدكتور علاء عبدالحميد ناجي بقوله: إن التأخر في تحقيق العدالة ظلم، والتأخير تتقاسم أسبابه ثلاث جهات هي: القضاة، ووزارة العدل (للنقص في عدد القضاة وأيضا في إلزام القاضي بدور إداري فضلا عن ضغط العمل القضائي)، والمحامون بإصرارهم على الاستمهال والتباطؤ في الردود والغياب عن الجلسات.
ويقترح الدكتور يوسف الجبر المحامي إلغاء فكرة التقاضي المجاني، ووضع رسوم رمزية على كل قضية، والإلزام بدفع أتعاب المحاماة على الطرف المحكوم عليه، وتفعيل دور التحكيم والوساطة والصلح وجميع الوسائل البديلة للتقاضي. ومن جانبه، يقول المحامي مهند الظاهري: في الحقيقة لم يقف الوضع عند هذا الحد بل تجاوز إلى ضياع الملفات وحدثت معي شخصيا في قضية لأحد عملائي وتم تدارك الموقف بعد لقائي مع ناظر القضية. ويؤيد المحامي نواف المطوع ما سبق حول تعطل الجلسات فيما يرى المحامي بندر العمودي أن من يعمل مع القضاء يلاحظ ما آلت إليه الأمور في الفترة الأخيرة حيث تقلصت المواعيد من أربعة شهور وستة شهور إلى شهرين، ومن الممكن تقليص المواعيد عن طريق أعمال نظام الحوسبة.
وأوضح المحامي نزيه موسى أن ملف تأخر الجلسات سيظل قائما نتيجة تراكم القضايا وقلة عدد القضاة وزيادة عدد القضاة ستكون عاملا مهما وفاعلا في هذا الشأن.
العدل البطيء ظلم
المحامي حامد بكر فلاتة: يقول: إن العدل البطيء نوع من الظلم ويجب تفعيل هذا المبدأ والحكم بتعزير أصحاب الدعاوى الكيدية ممن يشغلون المحاكم بقضايا لا أساس لها من الصحة من شأنه معالجة كثير من السلبيات ويساهم في تقليل عدد القضايا إلى جانب إرساء نظام التحكيم. وما يقال عن التحكيم يقال عن الصلح فكلاهما يساهم في تخفيف الضغط على المحاكم لذا يلزم تفعيلهما. كما أن ملف المحاماة والمحامين من الأمور الهامة لتحقيق العدالة فالمحامي شريك للقاضي في المنظومة العدلية وحظيت هذه المهنة بالاهتمام في السنوات الأخيرة إلا أن الأمر لم يصل إلى الاهتمام المأمول فلا يزال المحامي يعاني من عدم تطبيق بعض المحاكم لنصوص النظام وعند إصرار المحامي
وإلحاحه على القاضي لتطبيق النظام أو سماع وجهة نظره حيال القضية التي يترافع فيها يواجه بالطرد أو التهميش من قبل القاضي أو موظفي بعض الجهات.

25شابة يخدمن الموقوفين الأمنيين وعائلاتهم في فندق سجن الحاير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325761089.htm

منصور الشهري (الرياض)

تتولى 25 شابة سعودية تقديم الرعاية لنزلاء البيت العائلي في سجن الحاير من الموقوفين وأسرهم.

وكان سجن الحاير أنشأ لأول مرة في العالم مبنى فندقيا من خمسة نجوم يحمل اسم البيت العائلي ودشنه مدير عام المباحث العامة حيث يستضيف أسر الموقوفين من أصحاب السيرة والسلوك الحسن. ويسمح للنزيل المكوث في البيت العائلي مع أسرته من 24 ساعة إلى 3 أيام متواصلة ويقوم على خدمة النزلاء وعائلاتهم فريق نسائي سعودي كامل من 25 شابة تلقين تأهيلا عاليا في الخدمات الفندقية.

وطبقا للمعلومات فإن الموقوف يصل إلى البيت العائلي بلا قيود ويتم استقباله كنزيل في فندق مع تخصيص الجناح المناسب له طبقا لعدد أفراد أسرته وتتولى موظفة الاستقبال إكمال الإجراءات وتقديم الضيافة له من المشروبات الباردة ثم وجبة خفيفة ريثما تصل عائلته إلى الفندق.

ويوفر الفندق كل الخدمات مجانا للنزيل وأسرته منها الوجبات الثلاث وأخرى خفيفة على مدار اليوم مع خدمة الغرف وغسيل وكي الملابس. ويحتوي المبنى على حديقة وملاعب خاصة للأطفال مع وسائل الترفية.

ويسعى الفريق النسائي عند مغادرة النزلاء الحصول على مقترحاتهم وملاحظاتهم على مستوى الخدمة لضمان استمرار جودة الخدمات.

يشار إلى أن اختيار الشابات الـ 25 فتاة سعودية جاء بعد خضوعهن للتدريب والتأهيل ولضمان عدم مضايقة العائلات بوجود عناصر رجالية في الفندق، حيث يستعان بالكوادر الرجالية فقط في عمليات الصيانة أو في حالة خلو المبنى من النزلاء وأسرهم.

بهدف الاستغناء عن متدنية المهارات

تغيير أوزان العمالة الوافدة في "نطاقات" وفقا لأجورها وفترة إقاماتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 5 جماد الاول 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/25/article_942930.html

أمل الحمدي من جدة

تتجه وزارة العمل إلى تحديد أوزان للعمالة الوافدة في برنامج توطين الوظائف "نطاقات" وفقا لأجورها وفترات بقائها في السعودية، بهدف تشجيع منشآت الأعمال على استقدام العمالة الماهرة والإبقاء عليها والاستغناء عن تلك المتدنية في مهاراتها.
وتذكر مسودة قرار طرحتها وزارة العمل أخيرا أن الوافد الذي بلغت فترة إقامته في المملكة ثلاث سنوات فأكثر حتى نهاية السنة الخامسة يحسب بوزن عاملين وافدين عند حساب نسبة توطين المنشأة وفق المعادلة المعمول بها في "نطاقات". ويحتسب الوافد الذي أقام أكثر من خمس سنوات حتى نهاية السنة السابعة بوزن ثلاثة عمال وافدين، والذي أمضى أكثر من سبع سنوات بوزن أربعة عمال.
وربطت وزارة العمل وزن العامل الوافد في نطاقات بمقدار الأجر الذي يتقاضاه في وظيفته والمسجل من قبل صاحب العمل في نظام التأمينات الاجتماعية.
وإذا كان أجر العامل بين سبعة وعشرة آلاف ريال يتم احتسابه بوزن عامل واحد وافد، إذا كان بين عشرة و 15 ألفا يحسب بـ0.75 عامل وافد، وإذا كان يزيد على 15 ألف ريال يحسب بـ 0.50 عامل وافد.
وحتى يتمكن صاحب العمل من الاستفادة من تخفيض وزن العامل وفقا للأجر الذي يتقاضاه والمسجل في التأمينات الاجتماعية، يجب أن تكون منشأته مدرجة في نظام حماية الأجور.
وأوضح المحامي راشد العمرو أن توجه وزارة العمل لتوطين الوظائف المتوسطة والعليا التي تشغلها حاليا العمالة الوافدة قرار صائب وحكيم إذا تم تنفيذه بطريقة سليمة وفقا للدراسات كافة التي تمت عليه.
وقال إن الهدف من القرار توطين الوظائف في الشركات الكبرى على أحدث مستوى، الذي سيعود نفعه إلى كل من طالبي العمل والشركات، ومما لا شك فيه أن العامل وصاحب العمل هما وجهان لعملة واحدة وهي المجتمع.
وأضاف العمرو، أن السياسة المتبعة لإنجاح هذا القرار تكمن في تكثيف الجهود الميدانية لعمليات التفتيش واختيار الصفوة من العمالة الوافدة، حيث أثرت العمالة الوافدة ضعيفة المستوى التعليمي والمهني على الثقافة القانونية لدى أغلب الشركات الكبرى من خلال بث استشارات قانونية غير صحيحة وتطبيق أنظمة عمل دول أخرى.
وتابع قائلا: "هذه القرارات لن تكون إيجابية إلا إذا طبقت بشكل صحيح، التي سينتج عنها استبعاد السيئ وبقاء المفيد منها، كما أن احتساب وزن العامل الوافد في نطاقات بمقدار الأجر الذي يتقاضاه في وظيفته سيتيح الفرصة لعمل أبناء وبنات الوطن بالوظائف المتوسطة والعالية الأجر".
وذكر أنه يجب على الوزارة تشديد الالتزام بتطبيق برنامج حماية الأجور في منشآت القطاع الخاص، حيث إنه يعد من أهم الوسائل المتبعة لمتابعة أداء سوق العمل والتأكد من صرف مستحقات العمال في موعدها.
وأوضح المحامي هاني الشيخي أن مثل هذه القرارات تحتاج إلى آليات، وقرارات تجبر أصحاب العمل على الانقياد لها بشكل طوعي تدريجي، مضيفا أن الوزارة لم تحدد نوعية الأعمال ما يجعل القرار مبهما.
وأشار إلى الشركات المقدمة للخدمات أو المنتجات التي تعتمد اعتمادا كليا على العامل رخيص التكلفة "فإن أي زيادة في تكاليفه ستنعكس سلبا على المتلقي أو المستهلك بطريقة عكسية".
وأضاف، أن زيادة العبء أو التكلفة على رب العمل تصحبها زيادة في المنتج أو الخدمة المقدمة من هذه المنشأة، ناهيك عما قد يلحق ذلك من تكلفة إضافية تتعلق بالتدريب حال استبدال رب العمل لعمالة جديدة خلفا للسابقة.
وقال إن المعيار الضابط لاحتراف العامل ومهارته تحدده طبيعة الوظيفة التي سيشغلها "فالعامل في التنظيف أو المهن الممتهنة محال أن يكون من ذوي المهارات أو الخبرات التي تنشدها الوزارة".

• الشؤون الاجتماعية" تحصر • مجهولي الأب" من أم أجنبية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية على إعداد قوائم بأسماء الأيتام مجهولي الأب من أم أجنبية، ممن ليس لديهم أوراق ثبوتية. وتتزامن هذه الخطوة مع ما أعلنته الأحوال المدنية عن نيتها سحب الجنسية السعودية من الطفل مجهول الأبوين في حال تبين أن والده يحمل جنسية أجنبية، مؤكدة أن الطفل سيلتحق بجنسية والده فوراً.
وطالبت مساعد المدير العام لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية للإشراف النسائي في المنطقة الشرقية لطيفة محمد التميمي، قسم رعاية الأيتام برفع «قائمة بأسماء الأيتام مجهولي الأب من أم أجنبية، ممن ليس لديهم أوراق ثبوتية، تنفيذاً لتوجيهات الوزير»، إلا أن التميمي التي ترأست اجتماعاً دورياً عقده مكتب الإشراف الاجتماعي لرئيسات الأقسام، لم تكشف عن الهدف من القوائم. ولم تربطها بقرار الأحوال المدنية بسحب الجنسية.
وأكدت التميمي، التي ناقشت خلال الاجتماع ما تم التوصل إليه في الاجتماع الأول مع وزير الشؤون الاجتماعية الجديد الدكتور ماجد عبدالله القصبي، حرصه على «التعاون والتواصل المستمر مع وسائل الإعلام، سعياً نحو بناء الصورة الذهنية الحقيقية لخدمات الوزارة لدى جميع أفراد المجتمع».
وذكرت أن «الوزير أصدر قراراً بنقل الصلاحيات الإدارية والمالية للمدير العام للفرع، مع إبقاء الصلاحيات الفنية لدى الوكلاء المساعدين في الوزارة. كما طالب بضرورة العمل على تفعيل الشراكات الاجتماعية مع الجهات الحكومية والأهلية، بما يعود بالنفع على الخدمات المقدمة للمستفيدين»، منوهة إلى أنه تم «التعاقد مع بعض الشركات العالمية، من أجل تطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين والتحول إلى التعامل الإلكتروني بكفاءة عالية».
كما نقلت عن الوزير تأكيده على ضرورة «وضع برامج تدريبية تتناسب مع الحاجات الفعلية للعمل في المكاتب والفروع على مستوى المملكة، إضافة إلى تدريب الكوادر الوظيفية والسعي نحو حصولهم على دبلومات إدارية وفنية متخصصة لسد العجز في بعض التخصصات غير المتوافرة». وأشارت مساعدة المدير العام إلى «تشكيل لجنة لحصر الأعداد في المكتب والفروع وتحديد نوعية الدبلومات المطلوبة والجهات المعتمدة»، لافتة إلى مطالبة الوزير بإعداد «المسار التنموي لحياة فئتي الأيتام والمعوقين ابتداء من لحظة الميلاد وحتى انتقاله إلى جوار ربه، بهدف رسم صورة صحيحة للخدمات المقدمة لهم».
يُذكر أن وزير الشؤون الاجتماعية اطلع أخيراً على كتيب المبادرات الواعدة لأقسام مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي في المنطقة الشرقية. وأشاد بالمبادرات والمشاريع المقدمة ، مطالباً بسرعة تفعيلها وتنفيذها. وتتضمن مهام مكاتب الإشراف الاجتماعية النسائية رعاية الأيتام من مجهولي الأبوين من الجنسين، منذ العثور عليهم وحتى استقلالهم وبناء شخصياتهم، من خلال توفير أماكن السكن والمأكل والمشرب والمصروفات، والإشراف على دراستهم وتأهيلهم لخوض الحياة. وتستعين الشؤون الاجتماعية بـ» أسر صديقة»، تتولى احتضان هؤلاء الأطفال. فيما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الفئة مساعدات متنوعة، منها مساعدة مالية في حال الزواج، وتتضاعف المساعدة في حال كان الزوجان من شريحة «مجهولي الأبوين».
ملتقى للحد من العنف
تنظم لجنة التنمية الأسرية في جمعية العطاء النسائية الخيرية في محافظة القطيف الأربعاء المقبل، ملتقى «لا للعنف»، وذلك في مركز الخدمة الاجتماعية في القطيف. وقالت مسؤولة الملتقى عزيزة الغانم: «إن الملتقى يستهدف فئات المجتمع: المسنين والأطفال والنساء». وأوضحت أنه سيتم «التركيز في الملتقى على نشر الوعي بأهمية دور الحماية في حالات التعرض للعنف بأشكاله المختلفة، وسبل الوقاية من الوقوع فيه «.

661 قضية "تشهير" في المحاكم... وقانونيان: "التواصل الاجتماعي" تزيدها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

الدمام – شادن الحايك

سجلت المحاكم السعودية 661 قضية «تشهير» خلال العامين الماضيين. وتصدرت محاكم الرياض في عدد القضايا، تلتها مكة المكرمة ثم المنطقة الشرقية. وسجلت قضايا التشهير ارتفاعاً من 314 في 1434، إلى 347 في العام الماضي.

وأقر قانونيان بأن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في زيادة قضايا «التشهير»، بسبب تساهل البعض بالكتابة حول أي شيء، بما فيها الأعراض. ويحاكم المتهمون بـ «التشهير» في هذه الحالة وفقاً لنظام «الجرائم المعلوماتية». وانتقد قانوني ضعف العقوبات المقرة ضد المُدانين بالتشهير، داعياً إلى تغليظها وتسريع البت فيها.

وكشفت إحصاءات أصدرتها وزارة العدل أخيراً، عن ارتفاع معدلات قضايا التشهير ورد الاعتبار على مستوى محاكم المملكة خلال 1434 و1435، إذ بلغ مجموع قضايا التشهير 661، ورد الاعتبار 394 قضية. وتصدرت الرياض القائمة بـ140 دعوى تشهير خلال العام الماضي، وكانت 118 في الذي سبقه. تلتها مكة المكرمة بـ88 قضية، التي كانت سجلت 109 دعاوى في العام السابق. واحتلت المنطقة الشرقية المرتبة الثالثة بـ 76 دعوى، وهو الرقم ذاته الذي سجلته في العام السابق. فيما ارتفعت قضايا القصيم من ثمان في 1434، إلى 31 قضية في العام الماضي. وأخيراً المدينة المنورة التي سجلت 12 دعوى خلال العام الماضي، و 18 في 1434. بدوره، اتهم القاضي السابق يوسف السليم، مواقع التواصل الاجتماعي بالإسهام في رفع معدل قضايا التشهير. وقال لـ «الحياة»: «أدت هذه المواقع إلى حدوث استهانة كبيرة جداً بالسب والقذف والشتم، وتتبع العورات وكشف الخصوصيات»، لافتاً إلى أن هذا «التساهل الواضح للعيان يعتبره الإنسان كلاماً عابراً ويخصه، وأن الصفحة خاصته يكتب فيها ما يريد، متناسياً أن لذلك تبعات، فالحساب يخص الفرد ولكن يسري عليه النظام والقانون، ويقدم للمحاكمة إن هو شهّر أو تتبع أحداً، أو أساء بقذف أو سب أو شتم».

وأضاف السليم: «نواجه عبء إثبات هل الصفحة تخص المُدعى عليه أو منتحلة، وفي حال الإثبات يُحاكم ويقدم للقضاء، وتطلب الإثباتات في حال الإنكار ويتم التحقق منها، ويسري على المتهم نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية»، مستدركاً أن «التهم التي لم يوردها النظام تبقى للتعزير العام، وفق السلطة التقليدية ومواءمة العقوبة للجرم، ومدى الضرر الذي وقع على الشخص المتضرر». وأوضح أن «القذف هو اتهام الشخص بالزنا واللواط، وله حد شرعي 80 جلدة، أما السب والشتم أو إفشاء خصوصيات، وتتبع عورات فمنها ما يدخل في نظام الجرائم المعلوماتية».

بدوره، أوضح المحامي فهد الشلوي أنه مع «انتشار وازدياد أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، بدأت قضايا التشهير والسب والكذب والافتراء في الازدياد، ما يدفع المتضررين إلى رفع دعاوى. إلا أنهم سرعان ما يتوقفون عن متابعة سير دعاواهم، بسبب الإجراءات الطويلة للتقاضي، ولعدم التفعيل العملي للأنظمة المتعلقة بهذه القضايا».

وأضاف: «التشهير يختلف عن السب والقذف، فالتشهير قانوناً هو أي تصريح مكتوب أو مطبوع، يقصد به إيذاء السمعة، وذلك من طريق الأخبار والصحف والإنترنت والتلفزيون، أو أية طريقة أخرى تحقق انتشاراً، أما السب والقذف فلا يتطلب فيه النشر أو الإذاعة». وحول شروط وضوابط رفع قضايا التشهير قال: «إن يثبت المتضرر أن تلك التصريحات المسيئة تم نشرها، ويثبت أنها تتعلق به، وهو المدعو فيها، وأنها تحمل صفة التشهير الضار بسمعته».

ورأى الشلوي أن تلك القضايا «لا تجد الاهتمام التشريعي المناسب، فلا نجد لها تطبيقاً إلا في أضيق الحدود، وتكون العقوبات الصادرة من المحاكم في مثل هذه القضايا غير متناسبة مع حجم الضرر الحاصل، علماً بأن هذه النوعية من القضايا لا يشترط فيها تحقق الضرر من عدمه، وتلقى قضايا التشهير التطبيق الفعّال في دول أجنبية، التي يحكم القضاء فيها بتعويضات كبيرة للمُشهر به»، داعياً إلى «الاهتمام تشريعياً في هذه القضايا، وإيجاد عقوبات رادعة، وهي مسألة مهمة جداً، وذلك للمحافظة على سمعة الأشخاص وكرامتهم».

...و394 «رد اعتبار» يرفعها سجناء «تائبون»

> كشفت إحصاءات وزارة العدل عن أن 394 قضية «رد اعتبار» سجلتها المحاكم السعودية خلال العامين الماضيين. وقفزت هذه القضايا من 109 في 1434، إلى 203 قضايا في العام الماضي. وتصدرت الرياض بـ59 دعوى، فيما سجلت 61 في 1434. وتخطت الدعاوى في المنطقة الوسطى حاجز المئة في الأعوام السابقة. وكان نصيب مكة المكرمة 57 في 1435، و59 في 1434. وجاءت الشرقية ثالثاً بـ 41 دعوى في العام الماضي و 38 فيما سبقه، و 27 في المدينة المنورة خلال العام الماضي، و15 قضية خلال 1434. وتساوت القصيم في عدد القضايا خلال العامين (19 قضية).
وعلق القاضي السابق يوسف السليم على قضايا رد الاعتبار بالقول لـ «الحياة»: «إنها تكون بطلب رسمي بعد إدانة الشخص بالجرم وبعد إنهاء مدة محكوميته، وفيها تفاوت. ولكن غالباً ما تكون بعد مرور خمسة أعوام من إدانة الشخص، وظهوره بتعامل سوي وأخلاق حسنة، إذ إنه لم يقع في الجناية مرة أخرى، فيطلب رد الاعتبار». وذكر أن شركات ومؤسسات ترفض توظيف المسجون السابق إلا برد اعتبار أو تزكية.

شركات النظافة تأخذ عقود "المليارات" ولا تعطي عمالها إلا "الفتات"

• عمال النظافة" ينبشون القمامة قبل نقلها لضعف أجورهم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033365

جدة سالم مريشيد

بدأ عدد من عمال النظافة خلال الفترة الأخيرة في نبش براميل القمامة وسط الأحياء وفتح أكياس القمامة لاستخراج كل ما يمكن أن يكون قابلاً للجمع والبيع مثل علب المشروبات الغازية والقوارير والبلاستك والقدور والصحون النحاسية وبقايا الأثاث وغير ذلك مما تحمله حاويات القمامة من مخلفات تدر الملايين لو تولت شركة متخصصة تدويرها.

أحد سكان جدة عمر البوقري يقول إن عمال النظافة أصبحوا في الفترة الأخيرة يقومون بنبش أكياس وبراميل القمامة وسط الأحياء قبل حملها في سيارة الشركة، ويقوم العمال بجمع كل الأشياء التي يمكن الاستفادة منها وفرزها كلاً على حدة مما يؤدي إلى تناثر بقايا الأطعمة والزيوت وغيرها على الأرض بجوار حاويات القمامة، الأمر الذي يتسبب في نشر التلوث وتهيئة بيئة مناسبة للقوارض والحشرات وسط الأحياء، ناهيك عما يسببه من تدني الأداء في جمع النفايات، لضياع الوقت في الاهتمام بفرز النفايات في الموقع لإعادة بيعها.

عمليات «نبش القمامة» داخل الأحياء تخلق بيئة مناسبة للقوارض والحشرات

البوقري أوضح بأنه قدم عدة شكاوى للأمانة من خلال رقم البلاغات (940)، وتواصل مع أمين جدة من خلال أيميل ومواقع التواصل الاجتماعي ولم يستجب، كما أنه - حسب وصفه - وجد عدم اكتراث من العاملين في الأمانة، وعدم اهتمام لحل هذا التشويه لنظافة جدة، وهذا التلويث لبيئتها والخطر على سكانها من الأمراض، مبيناً أن السبب الذي أجبر عمال النظافة على مثل هذا التصرف هو تدني الأجور التي يتقاضونها من الشركات المتعهدة بالنظافة.

بدوره، أشار المواطن فهد المطيري إلى أن أكثر عمال النظافة تحولوا إلى متسولين في الشوارع، حيث أجبرهم تدني أجورهم إلى التسول من المارة والسكان لتأمين لقمة العيش لهم، وبعضهم الآخر أجبرتهم ظروفهم إلى نبش حاويات القمامة، لعلهم يجدون فيها ما يمكن تدويره لجمعه وبيعه، والمفارقة العجيبة هنا أن الشركات الخاصة بمقاولات النظافة تأخذ من الدولة مليارات الريالات على عقود النظافة، لكنها في المقابل لا تعطي هؤلاء العمال المساكين إلا الفتات.

وأضاف المطيري أن الحل لهذه المشكلة يكمن في تدخل الجهات المعنية، لتفرض على الشركات النظافة أن توفر لعمالها الأجر المناسب والسكن المناسب والرعاية الصحية المناسبة، لأن الأجر الذي يعطى لهم الآن لا يتناسب مع ظروف الحياة والمعيشة، ولا يتناسب أيضاً مع الجهد الذي يبذلونه على مدى ساعات الليل والنهار، مما حدا ببعض العمال أن يتحولوا إلى متسولين، أو يقوموا بفرز القمامة لحسابهم الخاص وجمع وبيع ما يمكن الاستفادة منه.

وزارة الصحة ترفع مستوى الإجراءات الوقائية لمواجهة "كورونا"

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033366

الرياض - واس
كشفت وزارة الصحة أن خبراء ومتخصصين في الوزارة يواظبون في العام الجاري 2015م على فحص أكثر من 2000 عينة أسبوعيًا، مقارنة ب 100 عينة أسبوعيًا في نفس الفترة من العام الماضي 2014م.
وأشارت الوزارة في خبر صحفي صادر منها إلى أن فحص العينات، الذي يتم في مختبرات طبية مجهزة، يهدف لاكتشاف الحالات المصابة مبكراً، ولرفع مستوى الإجراءات الوقائية ضد الإصابة بمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية "فايروس كورونا"، إضافة إلى زيادة التأكد من سلامة أفراد المجتمع والممارسين.
وتواصل وزارة الصحة التعاون والتنسيق مع فريق من المركز الرائد في مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية (CDC)، وذلك ضمن خطتها لزيادة فاعلية السيطرة على الفايروس، وفق أعلى المعايير المتبعة عالمياً.
وأكد عالم الأوبئة الذي يتولى قيادة فريق المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC)، تحت مظلة مركز السيطرة والتحكم في وزارة الصحة في المملكة الدكتور جون واتسون، أن الوزارة الآن معدة بشكل أفضل عن السابق لمكافحة الفيروس، حتى مع ارتفاع نسبة الذين تم تشخيصهم بالإصابة بالفايروس، في العام الجاري 2015م، عما كانت عليه النسبة في ذات الفترة الزمنية من العام الماضي 2014م.
وأشار إلى ضرورة الإسهام في إيجاد تعاون أفضل بين مراكز الرعاية الصحية والمختبرات ووزارة الصحة لرفع مستوى الكشف عن الحالات ومراقبتها، وقال: "إن جهود التعاون والتحاور التي نراها اليوم عززت الجهود السابقة لإدارة هذا الملف بشكل يسيطر بشكل ناجح على المرض"، ولا تقتصر جهود المكافحة على وزارة الصحة وحدها، فقد أظهرت وزارة الزراعة استعداداً تاماً للتعاون في إجراء الأبحاث ومحاولات التعرف على الفيروس بشكل أفضل. وتطرق الدكتور واتسون إلى أن انتقال العدوى بفايروس كورونا يأتي على وجهين، "أولي" وهو التقاط الفيروس من المجتمع، و "ثانوي" يتعلق غالباً بالمنشآت الصحية، كما أشار إلى أهمية التشخيص المبكر للحالات المرضية وإدارتها، وأضاف " إذا تم التشخيص المبكر للحالات المرضية وإدارتها بالطرق المثلى المعتمدة علميا لمنع العدوى، فإن الانتقال الثانوي في المنشآت الصحية لا يحدث، ويعود ذلك بشكل كبير إلى التوعية بالفيروس والمعرفة المتطورة بالحالات المصابة، إضافة إلى التناسق بين إجراءات مكافحة العدوى وإدارة الحالات".
وقال واتسون "يمكننا تقليل خطورة الحالات الثانوية الملازمة للمنشآت الصحية، فكلما ازدادت معرفتنا بالفيروس، أصبح توجهنا في السيطرة عليه أوضح وأفضل".
وبحسب الدكتور واتسون، فإنه يمكن تحقيق النجاح في كل جهود وزارة الصحة في المملكة، من خلال الفهم الأفضل لطريقة انتقال العدوى، والتي ستقود إلى دليل إرشادي أفضل نحو مكافحة العدوى وتقليص انتشارها، فيما سيأتي هذا الفهم من خلال فحوصات سريرية ووبائية ومختبرية مكثفة للحالات المصابة، إضافة إلى ضرورة استمرار البحث محليا وعالميا لتكوين مفهوم أوسع عن عوامل خطورة الإصابة بفيروس كورونا وتطوير استراتيجيات مكافحة العدوى ومن ثم تقليص عدد الحالات في المملكة العربية السعودية.
وعبر واتسون عن رضاه، لحجم ونوع الجهود المبذولة من وزارة الصحة في المملكة حتى الآن، بقوله: "يوجد قيادة على مستوى مرتفع من الكفاءة، كما يتوفر فريق خبراء قوي في الوزارة الصحة، ويجدر بنا الثناء على الجهود التعاونية بين الوزارات في المملكة واستعدادها التام لتكريس المصادر اللازمة لمعرفة المزيد حول الفيروس وكيفية السيطرة عليه".
وعن ما يعنيه ذلك لعامة المواطنين، كرر واتسون أن هذا فيروس جديد ولايزال هناك أجزاء مبهمة ومجهولة عن هذا الوباء، وفي حين يقوم الباحثون بمحاولات لفهمه فعلى جميع أفراد المجتمع أن يقوموا بدورهم في إتباع الخطوات الوقائية

البسيطة، من خلال الحفاظ على النظافة الشخصية وغسل اليدين لتقليل احتمال انتقال أي عدوى محتملة بهذا المرض، وغيره من الأمراض التنفسية.
وأشار إلى أن وزارة الصحة جعلت من أولوياتها إيصال مخاطر هذا الفيروس إلى الناس، كما قال الدكتور واتسون: "إبقاء الناس على دراية تامة مستمرة ومحدثه في الوقت الذي، تقوم به وزارة الصحة بالشراكة مع القطاعات الحكومية والمراكز البحثية العالمية مثل مركزنا، بدورها في البحث والاستيعاب الأمر الذي سوف يساعدهم على اتخاذ إجراءات الحماية اللازمة وتقليل خطر إصابتهم بالعدوى".
فيما تواصل حملة "نقدر نوقفها" التابعة لوزارة الصحة، جهودها التوعوية لمختلف شرائح المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة، إضافة لمواقع التواصل الاجتماعي.

ضمن توصية لعضو الشورى وفاء طيبة.. أيّدتها اللجنة المختصة دراسة مساواة الطلبة المبتعثين الذين تعرضوا للقتل بسبب الإرهاب بمندوبي الخارجية والعسكريين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033344

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
وافقت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى على توصية إضافية للعضو وفاء طيبة وطالبت بدراسة معاملة الطلبة المبتعثين في الخارج الذين تعرضوا للوفاة او القتل أو العجز بسبب أعمال إرهابية أو إجرامية، معاملة مندوبي وزارة الخارجية والموظفين والعسكريين، وكشفت مصادر "الرياض" عن تبني اللجنة لأربع توصيات أخرى على تقريرها، حيث طالبت بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع السعوديين المقيمين إقامة دائمة خارج المملكة ودوافع أسباب إقامتهم، وهي التوصية الإضافية للعضو سعود الشمري، كما دعت إلى قيام وزارة الخارجية بدراسة أوضاع المواليد السعوديين في الخارج، حيث أخذت بتوصية في هذا الشأن للعضو طارق فدعق.
بحث الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسعوديين المقيمين باستمرار بالخارج
وتبنت لجنة الشؤون الخارجية توصية للأعضاء، سامي زيدان وسطام لنجاوي وغازي بن زقر، طالبوا فيها بمعاملة تأشيرات الزيارة التجارية كمعاملة تأشيرات زيارة رجال الأعمال من حيث تقديمها الزيارة مباشرة للقنصليات والممثليات السعودية بالخراج ودون دعوة من شركات او مؤسسات سعودية.
إلى ذلك علمت "الرياض" تمسك لجنة مجلس الشورى الخارجية بتوصيتها التي تطالب فيها بوضع برنامج تمويل لتملك موظفي وزارة الخارجية العاملين في الخارج مساكن في داخل المملكة بأقساط ميسرة وتتحمل الوزارة تكاليف التمويل وتضع الضوابط اللازمة لذلك، والتوصية الثانية لتحديد جهة حكومية واحدة توفر قاعدة بيانات مشتركة لما تقدمه المملكة من مساعدات متنوعة مع إبرازها إعلامياً في الخارج.
وأوضح تقرير توصيات اللجنة يصوت عليه الثلاثاء المقبل أنها أجرت تعديلاً صياغاً على توصية تدعو الخارجية ووزارتي المالية والخدمة المدنية إلى التنسيق لوضع الحوافز المالية اللازمة لتعيين الكوادر السعودية المؤهلة لشغل حصص المملكة في مناصب المنظمات الدولية المختلفة ووظائفها تأكيداً لقرار شوريَّ سابق مضى عليه 6 سنوات.
وأجرت اللجنة أيضاً تعديلاً صياغياً آخر على توصية تطالب الوزارة بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتدعيمها بالكوادر القانونية المؤهلة، القادرة على التعامل مع هذه الموضوعات بما يحقق مصالح المملكة، وتزويد كل جهة حكومية بالاتفاقيات التي تخصها لمراجعتها وتفعيلها وتحديد الموقف تجاهها.

أكدن أن القرار لامس معاناتهن

معلمات وإداريات: الآثار الإيجابية لقرار الحضانات كثيرة.. وتتعدى محيط المدرسة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033441

الرياض - سحر السديري

أشادت عدد من منسوبات وزارة التعليم بالقرار الذي أصدره وزير التعليم عزام الدخيل القاضي بافتتاح حضانات في الروضات ومدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية, "رغبة في زيادة انتاجية المعلمات والاطمئنان على أطفالهم" كما غرد معاليه في تويتر معللاً.

المعلمة لطيفة العتيق علقت على هذا القرار بقولها: "أرفع شكري للوزير باسمي واسم زميلاتي على هذا القرار لما فيه من محبة الخير لنا ولأبنائنا فالمعلم هو القائد التربوي لهذا المجتمع ونظراً لعظم المسؤولية التي تقع على كاهله فانه من الأولى الاهتمام به والحرص على توفير سبل الراحة لكي يتم تخريج طلاب وطالبات يقودون الأمة بنجاح وابداع". أما المعلمة شماء الشلاش فذكرت أنه حلم وتحقق: "والله انه الخبر السعيد والرأي السديد ولم يقصر وزيرنا حقق حلماً للمعلمات انتظرناه طويلاً جزاه الله عنا خير الجزاء وإلى الأمام ياعزام".

المعلمة حنان صالح أوضحت أن القرار ستكون له آثار إيجابية تتعدى محيط المدرسة: "نمارس أخطاء في التعليم منذ عشرات السنوات تؤثر على حياتنا المجتمعية وتفرز أخطاء أخرى. سنين ونحن نذهب للعمل في التعليم وهو القطاع الذي يضم النسبة العظمى من الموظفات السعوديات نؤدي امانتنا التعليمية ونترك أطفالنا في أيادي غير أمينة. بقرار بسيط كهذا ستستغني آلاف الأسر السعودية عن الخادمات ناهيك عن الآثار الاقتصادية للقرار وآثاره النفسية على الطفل كما سيقلل من غياب المعلمات والذي غالباً سببه الرئيسي أبناؤها.. انها بادرة جميلة للوزير الجديد وننتظر المزيد من القرارات القوية المماثلة التي ترفع من مستوى العملية التعليمية".

الإدارية عزيزة الجهني سعيدة جداً بهذا الخبر الذي لامس معاناتها حيث تحدثت عن تجربتها الخاصة:" بحثت عن خادمة تجلس عند ابنتي المولودة الجديدة فترة الصباح وبالكاد وجدت بألفين ريال وبشروط تعجيزية أيضاً, أذهب للمدرسة وانا قلبي عند بنتي" وعن القرار أضافت الجهني:"ان افتتاح حضانات في الروضات والمدارس هو قرار رائع من وزير نأمل وننتظر منه الكثير مما يخدم المعلمة بحيث يمكنها من العطاء في جو خالٍ من القلق الذي يؤثر سلباً على العملية التعليمية. لكن ينبغي على المعلمات الالتزام والتنظيم وفق معايير واضحة لكي لا تختلط الأمور ببعضها وينعكس الموضوع وتصبح هي وأطفالها عالة على العملية التعليمية". وأتت التغريدات في هاشتاق حول الموضوع مرحبة بالقرار وتحمل بعض التساؤلات فالدكتورة سارة العبدالكريم تساءلت إذا ماكانت الحضانات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ستنتقل تبعيتها لوزارة التعليم؟ والمغردة نوف العصيمي علقت معاتبة وزارة الصحة "والصحة مافيها أمهات في المراكز والمستشفيات".

الأستاذ سليمان الفضل وضح أن القرار سيوفر عدداً كبيراً من الوظائف للسعوديات أما الأستاذ خالد البابطين فقد كان له رأي خاص حول القرار: "بنك التسليف يقرض الضعيفات لتأسيس دور الحضانة، لتأتي وزارة التعليم بقضها وقضيضها فتلتهم السوق

111 دعوى ضد جهة حكومية في المحاكم الإدارية خلال150 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

هتان ابو عظمة - جدة
نظرت المحاكم الإدارية في مناطق المملكة 111 دعوى ضد جهة حكومية منذ بداية العام الحالي و حتى نهاية شهر جمادى الأولى وجاءت منطقة عسير في المرتبة الأولى من حيث عدد الدعاوى المرفوعة من هذا النوع بواقع 33 دعوى تليها منطقة الرياض التي سجلت محاكمها 19 دعوى ثم منطقة مكة المكرمة بـ 18 دعوى ، ثم المنطقة الشرقية بـ 15 دعوى ، تليها منطقة الجوف بواقع 1 دعوى ، ثم منطقة حائل التي سجلت محاكمها 4 دعاوى ، تليها منطقتا جازان و تبوك بواقع 3 قضايا تليها منطقتا القصيم و نجران بواقع قضيتين لكل منطقة و أخيراً سجلت منطقة الباحة قضية واحدة فقط ضد جهة حكومية .

53 سعوديا يتزوجون سوريات بالأردن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
اضغط هنا

مطيران النمس - عرعر
أكدت مصادر رسمية اردنية زواج 53 سعوديًا من فتيات سوريات بمخيم الزعتري خلال عام 2014 وزواج 5587 سيدة سورية في الأردن ، كان من بينها 236 حالة زواج من رجال غير سوريين.
أوضحت ان السوريات تزوجن رجالا من 25 جنسية مختلفة من بينها الاردنية وكانت النسبة الاكبر لحالات الزواج لحاملي الجنسيات العربية من نصيب الفلسطينيين بواقع 55 حالة زواج ، ثم السعوديين بواقع 53 حالة فالمصريين بواقع 33 حالة .
وعلى صعيد الجنسيات الاجنبية فقد تزوجت 15 سورية من امريكيين ، تلاها الجنسيتان الالمانية والكندية بواقع 5 حالات لكل منهما، اضافة الى حالتي زواج للجنسيات الصينية والسويسرية والاسترالية.

السجن 5 سنوات والغرامة 5 ملايين عقوبة مزوري التوقيع الإلكتروني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761165.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

يصوت مجلس الشورى الاثنين المقبل على تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، بشأن مقترحات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة ذات العلاقة بعمل الوزارة «تعديل المادة 24 من نظام التعاملات الإلكترونية».

وتشير هذه المادة إلى أنه يعد مخالفة لأحكام هذا النظام، القيام بأي من الأعمال الآتية:

ـ ممارسة نشاط مقدم خدمات التصديق دون الحصول على ترخيص من الهيئة.

ـ استغلال مقدم خدمات التصديق للمعلومات التي جمعها عن طالب الشهادة لأغراض أخرى خارج إطار أنشطة التصديق دون موافقة كتابية أو إلكترونية من صاحبها.

ـ إفشاء مقدم خدمات التصديق المعلومات التي اطلع عليها بحكم عمله، مالم يأذن له صاحب الشهادة – كتابياً أو إلكترونياً – بإفشائها أو في الحالات التي يسمح له بذلك نظاماً.

ـ قيام مقدم خدمات التصديق بتقديم بيانات كاذبة أو معلومات مضللة للهيئة، أو أي سوء استخدام لخدمات التصديق، إنشاء شهادة رقمية أو توقيع إلكتروني، أو نشرهما أو استعمالهما لغرض احتيالي أو لأي غرض غير مشروع.

ـ تزوير سجل إلكتروني أو توقيع إلكتروني أو شهادة تصديق رقمي أو استعمال أي من ذلك مع العلم بتزويره.

ـ تقديم معلومات خاطئة عمداً إلى مقدم خدمات التصديق أو تقديم معلومات خاطئة عند التوقيع الإلكتروني إلى أي من الأطراف الذين وثقوا بذلك التوقيع بموجب هذا النظام.

ـ الدخول على منظومة توقيع إلكتروني لشخص آخر دون تفويض صحيح أو نسخها أو إعادة تكوينها أو الاستيلاء عليها.

ـ انتحال شخص هوية شخص آخر أو ادعاؤه زورا بأنه مفوض عنه بطلب الحصول على شهادة التصديق الرقمي أو قبولها أو طلب تعليق العمل بها أو إلغائها.

ـ نشر شهادة مصادقة رقمية مزورة أو غير صحيحة أو ملغاة أو موقوف العمل بها أو ضعها في متناول شخص آخر مع العلم بحالها ويستثنى من ذلك حق مقدم التصديق الوارد في الفقرة (4) من المادة (الثامنة عشرة).

ويعاقب كل من يرتكب أيا من الأعمال المنصوص عليها في المادة 23 من هذا النظام بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بهما معا ويجوز الحكم بمصادرة الأجهزة والمنظومات والبرامج المستخدمة في ارتكاب المخالفة والتشهير بمن يصدر عليه الحكم بمرتكب هذه المخالفات.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن، مشروع مذكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية بين وزارتي الخارجية بالمملكة وجمهورية الأوروجواي الشرقية .

ويصوت المجلس على تقرير اللجنة الصحية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين هيئة الهلال الأحمر السعودي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويستمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1435/1434هـ.

ويصوت المجلس على تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مقترح مشروع نظام «تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة»، كما يصوت الثلاثاء المقبل على تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن، مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة ووزارة التعليم والاتصالات في جمهورية فنلندا للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويستمع المجلس لوجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة العامة لتحليه المياه المالحة للعام المالي 1435/1434هـ، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1434هـ.
ويصوت المجلس على تقرير اللجنة الصحية، بشأن مقترح مشروع «نظام البحث العلمي الصحي الوطني» ويناقش تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن اقتراح تعديل نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقك م/ 78 وتاريخ 1428/9/19هـ.

500 ألف معلم ومعلمة يترقبون نتائج المؤتمر الصحفي اليوم

"التعليم" تكشف الرؤى الجديدة في ملفات النقل والحقوق والواجبات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761167.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)

يترقب أكثر من 500 ألف معلم ومعلمة اليوم الخميس نتائج المؤتمر الصحفي الشامل الذي سيعقد بعد ظهر اليوم في مكتب الوزير بمقر الوزارة (للبنين)، وفي المبنى النسائي (للبنات) في آن واحد، لمناقشة معايير حركة النقل، وورش العمل التي وجه بها وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل لإشراك المعلمين والمعلمات في حركة النقل الخارجي للعام المقبل.

كما يعرض المؤتمر الذي سيعقد برئاسة مستشار وزير التعليم لشؤون التطوير الإداري وكيل الشؤون المدرسية الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك، وبمشاركة مستشار الوزير لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات الدكتور فايز الغامدي، ومستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات الدكتور عبدالعزيز النملة، والمشرف العام على الإدارة العامة لشؤون المعلمين الدكتور عبدالرحمن ميرزا، رؤية الوزارة في التعامل مع ملف حركة النقل الخارجي الذي يمثل هاجسا كبيرا لأكثر من 100 ألف معلم ومعلمة، ويناقش كذلك ملف حقوق وواجبات المعلمين والمعلمات.

ويرى عضو مجلس الشورى عضو اللجنة التعليمية بالمجلس الدكتور أحمد آل مفرح أن اختيار وزير التعليم لملف المعلمين والمعلمات على رأس أولوياته التي انطلق بها لإصلاح العملية التعليمية، يعتبر خطوة مباركة، مشيرا إلى أن التركيز على العنصر البشري من الأمور الهامة لتحقيق أهداف أي مؤسسة، وفي التعليم يمثل المعلم والمعلمة الركيزة الأساسية لتحقيق غايات التعليم، ولذلك فإن تركيز الوزير واهتمامه بالعنصر البشري لم ينبع من فراغ بل هو منطلق هام لمن أراد أن يحدث تغييرا، فالمعلم والمعلمة يحتاج للعديد من الأمور.

ويضيف آل مفرح: وبصفتي معلما عملت في المراحل الثلاث، بالإضافة إلى عملي الإداري في الوزارة وفي لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الشورى، فإن المعلم يحتاج إلى بيئة ومناخ مناسبين للانطلاق والإبداع كما لا بد أن نضمن تأهيل المعلم والمعلمة وإعداده، وهذا أصبح متأتيا لوزارة التعليم بحكم إشرافها على التعليم العام والتعليم الجامعي، كما لا بد من وضع آليات لاختيار الصفوة من الخريجين والخريجات للتعليم مع إيجاد الحوافز المشجعة للمعلمين والمعلمات سواء المادية أو المعنوية وإيجاد ما يكفل للمعلم الراحة والطمأنينة، فهو عندما يذهب لمدرسته ينقطع عن كل ما يخصه من احتياجات ومراجعات، فلا بد من إيجاد آلية تضمن بقاءه في المدرسة وإنهاء إجراءاته ومن هنا جاءت فكرة مكاتب

خدمات المعلمين في بعض إدارات التعليم والتي يجب أن تفعل بشكل يضمن تقديم أفضل الخدمات لهذه الفئة ومن هنا ترتفع قيمة المعلم.
ويؤكد د. آل مفرح على ضرورة وجود توصيف واضح لمهام المعلم والمعلمة ولا يكلف خارج التوصيف وإذا ما تم تكليفه يعوض عنه ماديا، ويجب إعطاء المعلم حقوقه كاملة غير منقوصة ومطالبته بواجباته، وهذا المؤمل على الإدارات المحدثة للحقوق والواجبات.
كذلك لا بد أن يكون هناك نظام للمحاسبة واضح ودقيق يتم من خلاله مكافأة المبدع وتعزيز مكانته بالحوافز، ومساءلة المقصر ومعاقبته .. وهذا هو التوجه السليم إذا أردنا تحقيق تعليم متميز.

الاتصالات الحديثة وانشغال الأزواج وراء التفكك الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761173.htm

نواف عافت (الرياض)
كشفت دراسة أعدتها الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية بالخارج «أواصر» أن من أسباب التفكك الأسري في المجتمع السعودي، تنصل الزوج من مسؤولياته وانشغاله بالعمل والسهر على حساب بيته وأسرته، انصراف الزوجة عن مسؤولياتها الأسرية، ثورة الاتصالات الحديثة والتي أفرط الأفراد في التعامل معها لدرجة جعلتهم يخلون بواجباتهم الأخرى نحو أسرهم. وأفادت الدراسة أن من الأسباب أيضا العمالة المنزلية التي تولت أدوارا عديدة كانت الأم تؤديها في السابق مثل الطبخ والنظافة وتربية الأولاد، مشيرة إلى أن من الآثار السلبية للتفكك الأسري مواجهة الزوج والزوجة مشكلات كثيرة فيصابان بالإحباط وخيبة الأمل، إضافة لتشتت شمل الأسر، حدوث اضطرابات في علاقات الزوجين بالآخرين خصوصا الأقارب، حدوث اختلال في كثير من القيم التي يسعى المجتمع لترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده.
وأكد رئيس الجمعية الدكتور توفيق السويلم أن الجمعية تحاول الحد من بعض الظواهر الخطيرة والمرتبطة ارتباطا مباشرا بظاهرة الزواج العشوائي من الخارج جاهدة بمساعدة الجهات ذات العلاقة ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد المهتمين بالعمل الخيري والاجتماعي لإيجاد حلول عملية وبناءة لأوضاع الأسر السعودية التي تعاني من هذه الظواهر وكذلك مساعدة الأسر السعودية المنقطعة والمتعثرة في الخارج والمشمولة بخدمات الجمعية ومد يد العون لهم ومساعدتهم للعودة إلى الوطن بما يتناغم والأنظمة الرسمية ويرضي طموحات الوطن والموطن.

وصفات قانونية لإصحاح البيئة العدلية وتحقيق الإنصاف السريع

دورات خارج الدوام وموظفات لتسهيل إجراءات النساء والمحاميات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761199.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

خبراء ومختصون في الشأن الحقوقي والعدلي يذهبون إلى أن الحاجة باتت ملحة لتطوير وتحسين البيئة القضائية وأهمية دعم قضايا المرأة أمام المحاكم وإنشاء إدارات نسائية في المحاكم تختص بقضايا المرأة، ومن المطالبات أيضا تحسين البيئة القضائية بشكل عام.

وفي هذا يقول المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي: إن المطالبة بالتحسين دون وضع مقاييس معيارية لكل عنصر قد لايكون مقبولا. و لابد من وضع رؤية استراتيجية للبيئة القضائية وبرنامج تطويري معياري يمكن قياس خطواته ومستوياته بشكل علمي وواقعي.

ويعتبر المحامي نواف المطوع تحسين البيئة العدلية أمرا مهما لترابط الأجهزة ببعضها، وفي تحسينها ضمان لتحقيق الجودة والمخرجات التي تعود على المستفيد ونحن نستبشر خيرا في الوزير الجديد بما يعكس هذا التحسن.

المحامي مهند الظاهري قال: غالبا هذه المطالبات من عوام الناس، وبالتالي لا يضعون أيديهم على مواضع النقص أو الخلل في هذا الجهاز الكبير مثل المختصين كالمحامين والعاملين في الجهاز، وبالتالي لا يستشعر المطالب بالإنجازات العظيمة لوزارة العدل في الأعوام الأخيرة، وما هو قادم نراه الأفضل بإذن الله.

أما المستشار القانوني فريال كنج فقالت: إن تحسين البيئة القضائية تعني توفير البنية العدلية المناسبة لإرساء قواعد العدل ورفع الظلم، لأن القضاء من أقوى السلطات، لهذا فإن تحسين بيئة القضاء مرحلة مهمة، وأود أن أشير إلى أهمية وجود مكان مستقل للمحاميات في المحاكم في انتظار جلساتهم أسوة بالرجال، ومن المفترض أن يكون هناك مكاتب للمصالحة والتوفيق تعمل بها متخصصات من خريجات قسم القانون تكون مكاتب منفصلة لكي يحد من تدفق بعض القضايا التي يمكن أن تحل بالصلح.

البيئة المحيطة

المحامي بندر العمودي يعتبر البيئة القضائية من أهم مرتكزات القضاء، فالقاضي حين يكون لديه إحساس أنه في بيئة ذات سلبيات فإنه يتناول القضايا بحرج، أما لو كان الأمر إيجابيا فتكون أعماله وأحكامه إيجابية، وهذا يظهر جليا في القضايا التي يتناولها الاستئناف، حيث تجد بعض القضايا التي تكون عناصرها واضحة لكن القاضي يتناولها بسلبية بسبب البيئة المحيطة، فهي المؤشر الأول في عمل القاضي وفي آلية تناوله للقضايا، على ذلك لا بد من توفير بيئة إدارية حول القاضي تعينه على أداء عمله بالصورة المثلى.

أما الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء، فيرى الحاجة ملحة لتوسيع دائرة المشاركة في طرح الأفكار التطويرية بواسطة جميع الخبرات التي تعزز الأداء الإداري والتقني والتنظيمي للبيئة القضائية.

ويضيف «من المؤسف أن تمضي عقود من الزمان دون أن تتاح لشرائح هامة في المجتمع فرصة المشاركة في تطوير العمل في البيئة القضائية كأساتذة القانون والإدارة والتخطيط الاستراتيجي ورجال الأعمال وخبراء التشريع والمحامين».

بعد الدوام

عن تدريب وتطوير القضاة، يتحدث المحامي والمستشار القانوني حامد بكر فلاته أنه نظرا للتطور الذي يشهده السلك القضائي تم ترقية معظم القضاة إلى الاستئناف والبعض إلى المجلس الأعلى للقضاء كمفتشين قضائيين، كما تم تعيين قضاة جدد في المحاكم العامة، فالدورات التطويرية صارت من الأمور الهامة التي تساعد في التطوير والتحسين على أن يراعى في ذلك أن لا تكون الدورات أثناء الدوام الرسمي وأن تكون عملية لا نظرية يشرف عليها مختصون ذوو خبرة عريقة على أن تشمل هذه الدورات التطويرية موظفي المحاكم باختلاف تخصصاتهم ومهامهم.

«عكاظ» استعرضت مع الخبراء محور واقع المرأة في المحاكم، والذي يتراوح بين إنجاز وبين إطالة وتأخير وقضايا شائكة.. وسألت عن أبرز وأهم مطالبات المرأة في هذا الشأن،

فيقول المحامي علاء ناجي: ربما يكون دخول المحاميات في المجال والترخيص لهن بداية جيدة للحل في هذا الشأن، لكن لابد من أخذ بعض القضايا والمدد الزمنية المرتبطة بها على محمل الجد، ومنها ما يرتبط بقضايا العضل والمطالبة بالحقوق الزوجية من نفقة وخلافه وما يرتبط بها من نتائج وآثار.

ويتفق في ذات الرأي المحامي نزيه موسى ويضيف أن واقع المرأة في المحاكم يمر بنقلة نوعية إيجابية وأعتقد أن المرأة حصلت على حقوق أكثر مما كانت تتوقع خلال الفترة الماضية وتنتظر المزيد.

توظيف نساء

المحامي مهند الظاهري يقول: في رأيي الشخصي لن تحل مشكلة المرأة في المحاكم ما لم يتم توظيف نساء كأعوان للقاضي في مكاتب منفصلة تماما على أن تكون مهمتهم التعرف على المرأة الحاضرة للجلسة أو المحامية أو المتدربة، علما أنه في بعض الجلسات التي تحضر المرأة ببطاقة الأحوال الخاصة بها يطلب منها معرف، فيجب أن يعالج ذلك عن طريق موظفة تتعرف على الحاضرة للجلسة وتطابق الهوية الوطنية لها.

وعلى ذات الرأي يمضي المحامي نواف المطوع ويقول: إن المرأة تحتاج لكادر نسائي يقدم لها خدماتها حتى وصولها للقاضي، فالعدد الحالي قليل ولم يغن المرأة عن الرجال.

معاملة خاصة

واقع المرأة السعودية مقارنة بوضع المرأة في العالم العربي عامة وفي الخليج خاصة يحسب من أفضل الأوضاع في نظر المحامي بندر العمودي إذ أن القضايا الأسرية لاقت اهتماما غير مسبوق من الوزارة، فتم إنشاء أول محكمة تعنى بشؤون الأسرة، ومحاكم الأحوال الشخصية التي تعتبر من أسرع المحاكم إنجازا، كما أن معاملة القاضي مع المرأة تختلف عن معاملته للرجل، وينظر إليها بعين العطف الأسري ما يقوي موقفها في المحاكم عموما، أن القضايا التي تقدم من قبل المرأة تعامل بكل سهولة دون أي تأخير أو مماطلة إلا ما كان فيه حقوق للغير.

في المقابل، ترى المستشار القانوني فريال كنج غير ذلك، وتقول: إن العمل يسير ببطء للأسف في بعض القضايا الأسرية بسبب التراخي وعدم الحزم والمعاقبة، ويجب إصدار الأحكام في حق المماطلين مع الحزم الشديد في القضايا الأسرية والبت العاجل دون مماطلة أو تأخير للحد من العنف والانتقام ومن المشاكل بين الأسر والتي تعقبها كثير من القضايا الكيدية.

قبول ملاحظات النقد بلا توجس

طلبت «عكاظ» من القانونيين تقديم مقترحات لتحسين خدمات وزارة العدل. ويرى المحامي الدكتور علاء ناجي أن أولى الخطوات تتمثل في الصدق مع الذات وقبول النقد واعتباره من باب الرغبة في التطوير لا الانتقاص من القدرة أو تشويه الأداء، إذ لا بد أن تكون الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء متناغمتين في توجهاتهما، كما يجب تفعيل دور القانونيين بما يكفي سد الفجوات.

أما المحامي نواف المطوع فقال إن القضاة ومعاونيهم هم الأساس الذي تقوم عليه الأعمال العدلية وينبغي أن تكون مميزاتهم المالية ورواتبهم مقاربة لما هو قائم في الدول المجاورة.

أما المحامي نزيه موسى فعبر عن أمنياته بتفعيل التواصل بين الحقوقيين ووزارة العدل بصورة أكبر في المرحلة المقبلة بما يحقق المصلحة العامة.. مؤملا تفعيل قرارت قصر الترافع على المحامين نحو مزيد من تطوير الثقافة الحقوقية في المجتمع.

مقترح بحسم الدعاوى في جلستين

المحامي مهند الظاهري عضو لجنة تراحم وضع أمام وزارة العدل جملة من الملاحظات منها صعوبة تواصل محامي اللجنة الوطنية لرعاية السجناء مع ذوي السجين بغرض طب المعلومات اللازمة لخدمة قضيته ويقترح تفعيل شبكة تواصل للوصول لذوي السجين. ومن الملاحظات أيضا ما أسماه عدم تعاون بعض القضاة مع أعضاء لجنة المحامين ويقترح على وزارة العدل مخاطبة مجلس القضاء الأعلى بطلب تعريف القضاة بمهام اللجنة وإرسال تعميم لكافة القضاء بتسهيل أمور مهامها.

ويعتبر الظاهري الوكالات العائق الأكبر في تقدم سير القضايا وتصعيب إجراءاتها ويقترح هنا اعتماد تفويض مؤقت لهيئة الادعاء وأقسام الشرط. أما المستشار القانوني فريال كنج فاقترحت على المحاكم رفض الدعاوى من ثاني جلسة حفاظا على وقت وجهد المراجعين كما تمنت تعديل اللوائح والأنظمة.

لزيادة نقاط أولوية الاستحقاق لكل أسرة

إدراج مواليد الأشهر الثلاثة الأخيرة في برنامج الدعم السكني

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150326/Con20150326761201.htm

متعب العواد (حائل)

أنهت وزارة الاسكان تحديث بيانات 713739 من أرباب الأسر السعودية المستحقة في برنامج الدعم السكني من أصل 754570 أسرة، بعد إضافة المواليد الذين سجلوا في مكاتب وفروع الأحوال المدنية في جميع مناطق ومحافظات المملكة

خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأضافت الوزارة نقاط الاستحقاق عن المواليد الجدد لزيادة مجموع نقاط الأولوية في سجلات المستحقين في برنامج الدعم السكني. وتزامنت عملية التحديث مع تولي الدكتور عصام بن سعد بن سعيد زمام وزارة الاسكان، وصدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية بفرض رسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني.

وسجل برنامج الدعم السكني آخر عملية تحديث لاستحقاق نقاط الأولوية في 12 صفر من السنة الحالية. وتشهد مستشفيات المملكة ولادة طفل كل 30 ثانية وفق إحصاءات طبية حديثة. وبحسب برنامج الدعم السكني، فإن إضافة المواليد في السجل المدني للأسرة يزيد من نقاط أولوية الاستحقاق بإضافة نقطة واحدة.

وأظهرت إحصاءات وزارة الصحة المدونة لدى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات مؤخرا ثبات أرقام عدد المواليد السعوديين الأحياء بين 1428 1428هـ حتى 1432هـ، بما لا يقل عن 255 ألفاً في كل عام، وتبلغ نسبة المواليد في المملكة بحسب إحصاءات الأمم المتحدة 24.9 لكل ألف نسمة، متفوقين بذلك على نسب المواليد في الهند 23.00 ومصر 24.2. ووصل عدد المواليد في المملكة خلال 1432هـ 254.16 ألف مولود، بينما كان العدد عام 1428هـ، 254751 ألف مولود حي، بينما بلغ الأموات من المواليد 4165 مولودا ميتا و 2984 مولوداً في العامين نفسيهما. ويبلغ إجمالي عدد المواليد في المملكة على مدى الخمس سنوات الماضية قرابة 1.8 مليون مولود سعودي. وجاءت تقديرات السكان المبنية على النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن الصادرة عن عام 2012 لتبين أن إجمالي عدد السكان في المملكة 29 مليوناً و195 ألف نسمة، منهم 19 مليونا و838 ألف نسمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تصحيح مؤشرات الإنفاق الصحي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/22/article_942174.html

سعود بن هاشم جليدان

تعتبر صناعة أو قطاع الرعاية الصحية من القطاعات الاقتصادية المهمة عالمياً. وتزداد أهمية هذه الصناعة مع استمرار ارتفاع أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وارتفاع توظيفها الأيدي العاملة في كل مكان. وستسهم زيادة معدلات أعمار البشر واتجاه معظم التجمعات البشرية إلى الشيخوخة، وكذلك زيادة وعي سكان العالم، وارتفاع متوسطات دخول الأفراد في رفع معدلات نمو هذا القطاع، وزيادة مساهمته الاقتصادية في نواتج دول العالم المحلية. وتزيد مساهمة الإنفاق الصحي في النواتج المحلية الإجمالية لعدد من دول العالم المتقدم عن 10 في المائة. واحتلت الولايات المتحدة المقدمة في مؤشر نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بين دول العالم، حيث وصلت إلى 17.9 في المائة عام 2012م، كما تذكر بيانات البنك الدولي. من جهة أخرى، تنخفض مؤشرات نسب الإنفاق الصحي من الناتج المحلي إلى 4 في المائة أو أقل في بعض الدول النامية. وتنفق دول مثل منيمار نسبا متدنية تقل عن 2 في المائة من ناتجها المحلي على الرعاية الصحية، ومن الغريب أن نسب إنفاق دول مثل الكويت انخفضت إلى مستويات منخفضة وصلت إلى 2.5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي عام 2012م. وقد يكون هذا عائدا إلى انخفاض الإنفاق الصحي على العمالة المقيمة وارتفاع نسبتها في عدد السكان، وكذلك تشكيل الشباب جزءا كبيرا من المواطنين. وتفيد بيانات البنك الدولي أن نسبة الإنفاق الصحي في المملكة وصلت إلى 4 في المائة من الناتج المحلي عام 2010م، ثم تراجعت إلى 3.2 في المائة عام 2012م (أو نحو 88 مليار ريال). ويعود التراجع في مؤشري نسب الإنفاق على الصحة بين العامين إلى نمو الناتج المحلي النفطي بقوة، الذي جاء بعد ارتفاعات أسعار النفط.

ولا تقتصر مؤشرات الإنفاق الصحي على النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بل إن هناك بيانات عن مستويات الإنفاق الوطني الصحي للفرد بالدولار الأمريكي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى تدني مستويات إنفاق الرعاية الصحية للفرد إلى مبالغ زهيدة قد تصل إلى 15 دولارا سنويا في دول شديدة الفقر كالكونغو أو أريتريا. وتقل مستويات الإنفاق الصحي للفرد عن 100 دولار في معظم الدول منخفضة الدخل. وترتفع معدلات الإنفاق الصحي للفرد بعض الشيء في

الدول الصاعدة، ولكنها أقل بكثير من معدلات إنفاق الدول المتطورة، التي تحتل المراكز المتقدمة لمستويات الإنفاق على الصحة بالنسبة للفرد. وتنفق معظم الدول المتطورة مبالغ تتجاوز ثلاثة آلاف دولار للفرد سنوياً. ويقارب أو يتجاوز الإنفاق الصحي السنوي للفرد تسعة آلاف دولار في الدول التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى بين دول العالم في هذا المؤشر، وهي النرويج وسويسرا والولايات المتحدة. وتنفق حكومة النرويج بسخاء على الصحة، بينما يتحمل الأفراد والقطاع الخاص جزءًا كبيراً من الإنفاق الصحي في الولايات المتحدة، ويتركز الإنفاق الحكومي على الصحة في الولايات المتحدة على علاج كبار السن. ويتحمل الأفراد في سويسرا الجزء الأكبر من تكاليف التأمين الصحي. وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن المملكة (حكومة وأفراداً) تنفق سنوياً نحو 800 دولار للفرد على الرعاية الصحية، ويعتبر هذا المستوى منخفضاً مقارنةً بمستويات إنفاق الدول المتقدمة.

ولا أعتقد أن نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية في المملكة (أو مستوياته) تمثل الواقع الفعلي للإنفاق الصحي. ولهذا من الأولى للجهات المعنية مراجعة بيانات الإنفاق الصحي الإجمالية. وقد لا تشمل البيانات المزودة للمؤسسات الدولية جزءًا من إنفاق الجهات الرسمية الأخرى (غير وزارة الصحة) التي تنفق على الرعاية الصحية، كما قد لا تشمل أيضا جزءا من إنفاق الأفراد والقطاع الصحي على الرعاية الصحية سواءً في داخل المملكة أو خارجها. وتتحمل الجهات المعنية بالإنفاق الحكومي الصحي ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حصر وتحديث بيانات الإنفاق الصحي بشكل كامل وأكثر دقة، وإيضاح الحقائق حول النسب المتدنية للإنفاق على الصحة في المملكة التي تظهر في بيانات البنك الدولي أو أي مؤسسات دولية أو محلية أخرى. من ناحيةٍ أخرى، لا تنفي بعض البيانات المحلية المتوافرة عن الإنفاق الصحي مستويات الإنفاق المنخفض نسبياً مقارنةً بالدول المتقدمة. ووصلت مخصصات وزارة الصحة والهلال الأحمر السعودي المالية إلى نحو 56 مليار ريال عام 1435/1434هـ (2013م)، وهو مبلغ كبير لكنه لا يمثل سوى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013م. ولا يعرف بالتحديد حجم إنفاق القطاعات الأخرى أو القطاع الخاص أو الأفراد. وتتحمل وزارة الصحة المسؤولية الرئيسية للإنفاق على الخدمات الصحية كما أنها توظف الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في القطاع الصحي. وقد شهد الإنفاق على الرعاية الصحية زيادات متوالية في السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقع ارتفاعه بقوة خلال الأعوام المقبلة بسبب توجه الدولة لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وكذلك متطلبات التأمين الصحي على العمالة المقيمة والوطنية، وزيادة الوعي الصحي بين المواطنين وتوجه الأفراد والمؤسسات لزيادة الإنفاق الصحي. لقد حدثت زيادة مؤكدة في مستويات الإنفاق على الرعاية الصحية في السنوات القليلة الماضية. وستسهم زيادة نسب الإنفاق الصحي ومستوياته في تحسن مؤشرات الرعاية الصحية للمملكة. وسيرفع هذا التحسن رفاهية المجتمع، خصوصا إذا استهدف الشرائح السكانية الأكثر استحقاقا.

الولاية والوصاية والقوامة (1)

المصدر: جريدة النمدينة السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

سهيلة زين العابدين حماد

هناك مَن يخلطون بين الوصاية والولاية، ويجعلون من حق الرجل ممارستها على المرأة البالغة الرشيد؛ لذا رأيتُ ضرورة التمييز بينها، فالولاية والوصاية نيابة شرعية عن ناقصي الأهلية كالصغير، أو معدوميها، وتزول عن الصغير ببلوغه الرشد، يوضح هذا قوله تعالى: (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا). (النساء: 6) بمعنى أنّ على الولي، أو الوصي على مال الصغير أن يتقي الله، وإن كان غنيًا فليستعفف، ولا يأخذ منه أجرًا مقابل إدارته لأمواله، وإن كان فقيرًا، فلا يأخذ منه إلّا المتعارف عليه، وليتق الله، وليعطه ماله عند بلوغه الرشد.

والولاية في اصطلاح الفقهاء: تدبير الكبير الراشد شؤون القاصر الشخصية والمالية. والقاصر: هو من لم يستكمل أهلية الأداء سواء أكان فاقدًا لها كغير المميز، أم ناقصها كالمميز، والولاية قسمان: ولاية على النفس، وهي الإشراف على

شؤونه الشخصية، وولاية على المال، وهي الإشراف على شؤونه المالية، وبيّنوا أنّ الولاية على الطفل تنتهي ببلوغه، والبلوغ قد يكون بالسنين، وقد يكون بالعلامات.
والولاية في قوانين الأحوال الشخصية العربية صيغ معظمها بموجب المصطلح الفقهي وآراء الفقهاء، ففي نظام الأحوال الشخصية الموحد لدول مجلس التعاون نجد الولاية هي:
أ) الولاية على النفس هي العناية بكل ما له علاقة بشخص قاصر.
ب) الولاية على المال هي العناية بكل ما له علاقة بمال القاصـر.. (المادة: 156).
وفي قانون الأحوال الكويتي «يخضع الولاية على النفس الصغير والصغيرة إلى أن يبلغا شرعًا، أو يتما (15) من العمر، عاقلين كما يخضع لها البالغ المجنون، أو المعتوه، ذكرًا، أو أنثى. (المادة: 208).
واشترط الفقهاء الولي للمرأة في الزواج، ولكن الإمام أبوحنيفة أعطى للبالغة الرشيدة حق تزويج نفسها، وسار على هذا النهج قانون الأحوال الشخصية المصري، يقول مفتي مصر السابق الدكتور علي جمعة: «وقد رأى الإمام أبوحنيفة أنّ البالغة الرشيدة لا ولاية لأحد عليها، وعليه فلها أن تزوج نفسها بأن تباشر عقد نكاحها بكرًا كانت أو ثيبًا، وحصر الولاية في الصغيرة غير البالغة، وجعل الولاية على البالغة الرشيدة وكالة وليست ولاية.. وقد أخذ القانون المصري بمذهب السادة الحنفية، فجعل للمرأة البالغة حق تزويج نفسها، ويعد زواجها صحيحًا إذا تزوجت من كفء بمهر مثلها».
كما سارت على هذا النهج مدونة الأسرة المغربية في مادتيها (24- 25) وقانون الأحوال الشخصية الجزائري في مادته (11).. وللحديث صلة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الأسر المنتجة والمسؤولية الاجتماعية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/23/article_942399.html

كلمة الاقتصادية

عدد من رجال الأعمال في الغرفة التجارية الصناعية في جدة قاموا بمبادرة لتأسيس مشروع "كلنا منتجون"، والإعلان عن إطلاق شركة للأسر المنتجة؛ بهدف تنمية قدرات تلك الأسر، والتخفيف عنهم؛ لتسويق منتجاتهم للتخفيف من الأعباء التي يواجهونها. وتم تخصيص مبلغ 50 مليون ريال لهذا المشروع المدعوم من رجال الأعمال، وسبق لغرفة جدة أن خصصت صندوقا لدعم الأسر المنتجة بقيمة بلغت 100 مليون ريال، وتمكن الصندوق من تسويق منتجات الأسر على مدى سبعة أعوام، وحقق مبيعات تصل إلى 20 مليون ريال.
لقد قرر بعض رجال الأعمال توجيه استثماراتهم في منتجات الأفراد العاملين من المنزل؛ من أجل تفعيل الموارد البشرية المعطلة المستبعدة من حركة الاقتصاد الوطني، التي تعد عبئا على الدخل القومي؛ لتمكينهم من الاستحواذ التدريجي بمنتجاتهم من حجم الإنفاق الاستهلاكي. وسبق هذه الفكرة الرائعة ما قامت به 12 سيدة في المنطقة الشرقية من الاستثمار في أحياء فقيرة، بعد أن أصبحت هذه الأحياء مستودعا للأسر محدودة الدخل، وغرقت في بحر من تدني مستوياتها الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وتعصف بها دوامات البطالة التي بدورها تغذي مشكلة تدني المستويين الاجتماعي والتعليمي كلما زاد عدد السكان وتعاقبت الأجيال.
لقد بدأت السيدات السعوديات رحلتهن مع هذه الأحياء بتأسيس لجنة أهلية سمينها "ود" للتكافل والتنمية الأسرية، تعمل على استقطاب العائلات الفقيرة. وبمحاولات صادقة وجادة شاركن فيها بأيديهن، استطاعت الجمعية أن تنهض بأكثر من 1500 أسرة فقيرة، حيث تبنت اللجنة تدريب نساء الأسر الفقيرة في هذه الأحياء على مهن متنوعة تتناسب وطبيعة المرأة.
من الأهمية بمكان التنسيق بين الجهات الداعمة وهذه الجمعيات، حيث يمكن دعم الأسر الفقيرة تحت إشراف هذه الجمعيات من خلال برنامج الخليج العربي للتنمية "أجفند"، وقف دعم المشاريع الصغيرة في غرفة تجارة وصناعة جدة، ومشروع بادر في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وجميع الجهات المهتمة وذات العلاقة. فتنسيق الجهود من أجل نقل الأحياء الفقيرة إلى أحياء منتجة، وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، خاصة فئة النساء، يعد دعما حقيقيا وملموسا لجهود

المخلصات من أبناء هذا الوطن، واستثمارا حقيقيا لهذه الأفكار الخلاقة التي تمس الواقع المُعاش للإنسان السعودي، وليست مجرد تصريحات واهية بعد مناقشة سطحية لهموم الفقراء والعاطلين.
لقد نمت برامج المسؤولية الاجتماعية في المملكة، وبدأت ثقافة المسؤولية الاجتماعية تتحرك ببطء في الشركات والمجتمع، وشاعت ثقافتها في المجتمع، وخرجت منتديات عرضت قضايا وتجارب وأطروحات ناجحة، عززت مفهوم العمل الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات، وزادت من تفاعل القطاع الخاص عبر برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه المستفيدين من خدماتها، ونتمنى أن يدرك القطاع الخاص اليوم أهمية دوره في رسم وتحديد أطر العمل الاجتماعي، بل الدخول يدا بيد مع المؤسسات الحكومية في رسم هوية التفاعل الاجتماعي.
إن خروج هذه المبادرات والمشاريع الكبيرة من رحم القطاع الخاص هو إدراك لدور مطلوب منه لمجتمعه، وأن على هذا القطاع أن يسهم بقوة في بناء دور تنموي، ومن هنا أصبح هذا المولود الكبير في المجتمع في حاجة إلى حماية من الموت البطيء، ومن يتلمس مشاريع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية أو الشركات أو المصانع الوطنية يجد أنها انطلقت متأخرة وفاعليتها ما زالت دون المستوى، مع أن المجتمع تفاعل معها وتقبلها المستفيدون، لكن هل تستمر متوقفة على العطاء غير المنظم والدعم القليل المتقطع الذي يتوقف بحسب الأرباح والخسارة في موازنة الشركات أو سنوات الرخاء المالي والجفاف.

أم وطفلة.. الجاني والضحية!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4055325

سكينة المشيخص

استمرار وتيرة العنف الاجتماعي ضد المرأة والطفل تؤسس لمتغيرات نفسية وعقلية غاية في السوء، فهناك جرائم كاملة الأركان تلحق بهاتين الفئتين ما يضعف النظام الاجتماعي ويدلل على وجود خلل فيه يتطلب مراجعات وقراءات عميقة للدراسات التي تسجل وتبحث وقائع حالات تعنيف لا تتوقف.
لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى صدّرت مسودة نظام لحماية المرأة والطفل من الإيذاء غير أنها تجد مقاومة غير موضوعية لإجازتها، وسبق أن استعرضت في مقالات سابقة تفاصيل ذلك النظام ومداولات أعضاء المجلس فيه، في وقت لا تزال حالات التعنيف تتوالى وتقذف في أنفسنا حمما من الأسى والألم والمعاناة لأجل الضحايا.
مؤخرا حملت الأنباء حالة تعنيف تعرضت لها طفلة من حائل، ورغم أن عددا من الصحف والمواقع تناولت الواقعة بالاسم الصريح للطفلة، إلا أن ذلك لم يكن موفقا باعتبار أن تثبت الحالة وتوثيقها على هذا النحو يغفل الجانب النفسي الذي سيظل يلازم الطفلة حتى تكبر وتجد أنها كانت مادة خبرية سلبية، ونموذجا سلبيا أيضا لحالة العنف ما يضيف إلى معاناتها.
جميعنا في الوسط الصحفي يعرف أن العادات والتقاليد احدى الإضافات الحديثة لأركان الخبر، وكان ينبغي التقيّد بذلك في الطرح الخبري وليس نشر الاسم الصريح وكأنه سبق صحفي، تلك حالة تنطوي على تعسف مهني وإنساني بحق هذه الضحية البريئة، خاصة وأنها حالة ملتبسة صادرة من والدتها التي يفترض أنها أكثر الناس حنانا ورأفة ورحمة بها.
بغض النظر عن المفارقة الكامنة في مصدر التعنيف، وهو الأم، التي أنكرت تماما، إلا أن ثبوت الحالة من خلال تأكيدات إدارة الحماية الاجتماعية في حائل، يجعلنا ننكفئ على استمرار التعنيف في ظل غياب التشريع الضامن للحماية، ولا يمكن لمؤسسات الحماية أن تفعل الكثير غير الاحتضان والمعالجة النفسية للآثار المترتبة على ما تعرض له الضحايا الضيوف.
وجود تشريع أمر حيوي وضروري بحيث يصبح ضمن ثقافة اجتماعية تكبح توسع الجناة في إيذاء ذويهم، فذلك يفتح علينا أبوابا حقوقية تأتينا منها رياح نتنة وتأويل يصل الى حد الافتراء، وذلك أمر يفترض أننا في غنى عنه ولا مسوغ له، ما يبرر الحاجة الى إمضاء وإقرار التشريع الذي يوجد في مجلس الشورى حتى يتوقف هذا النزيف الاجتماعي والهدر الحقوقي، وإلا سيصبح الحال أشبه بمضاربات جماعية كتلك التي حدثت لزوجين لم يترددا في تبادل الضرب واللكمات في مكان عام يراهما فيه جميع الناس ليتحول العنف إلى فضيحة علنية.

ملفا الحقوق والواجبات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25590

ساعد الشبيتي

خلقت قرارات وزير التعليم الدكتور عزام الدخيل التي أصدرها الخميس الماضي تفاؤلا كبيرا لدى المعلمين والمعلمات، بعد تحويل أبرز قضاياهم الشائكة إلى ملفين أساسيين: أحدهما للحقوق والآخر للواجبات.

القضية الأساسية التي تواجهها الوزارة منذ 15 عاما هي قضية حقوق المعلمين والمعلمات التي نشأت مع بند " 105" الذي يُعامل فيه المعلمون والمعلمات معاملة الأجير الذي لا يربطه بجهة عمله سوى عقد موقت يتقاضى بموجبه مبلغا مقطوعا نهاية كل شهر لا يتجاوز " 4 آلاف ريال"، وهذا البند الجائر حرمَ نصف معلمي ومعلمات الوزارة من سنوات خدماتهم الأولى، إذ وجدوا أن خدماتهم لم تُحتسب إلا من تاريخ تثبيتهم على المستوى الثاني آنذاك، وبدأت المعاناة مع الترقي من مستوى إلى آخر لحين الوصول إلى المستوى الخامس الذي كان يستحقه المعلم منذ أول يوم في الوظيفة، لكنه لم يحصل عليه إلا بعد نحو عشر سنوات من الخدمة.

إن تحويل القضايا إلى ملفات وتسليمها إلى متخصصين أول خطوات الإنجاز، فالملف دائما لن يبقى مفتوحا، وسيُغلق بعد أن تُقترح الحلول وتُنفذ.

ولعل جميع القضايا في كل مؤسسات الدولة تحول إلى ملفات، وتسند إلى الأكفاء لينجزوها بعد أن سنّ وزير التعليم، الذي حطم الحواجز بينه وبين المجتمع، وتخلى عن بشته ولقبه الوظيفي واكتفى بلقب "أبو محمد"، سنّة حسنة بتحويل القضايا الشائكة إلى ملفات وتسليمها إلى أشخاص بعينهم، وكسر قاعدة البيروقراطية التي تستعين دائما باللجان لدراسة القضايا الشائكة، ثم لا نرى لدراستها أثرا.

من عهدة الراوي:

تحت عنوان "الحكومة السعودية.. وزراء بلا بشوت" نشر موقع العربية تقريرا مفاده أن وزراء الحكومة السعودية وضعوا بشوتهم جانبا، وبدأوا العمل في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الشؤون الأمنية والسياسية، الذي يترأسه ولي ولي العهد الأمير محمد بن نايف، وكذلك مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يترأسه وزير الدفاع رئيس الديوان الملكي الأمير محمد بن سلمان.

فلماذا لا يتخلى أعضاء مجلس الشورى عن بشوتهم، ويناقشوا هموم المواطنين كما يفعل أعضاء أهم مجلسين في الدولة؟!

استقلال السلطة القضائية بالمملكة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.alyaum.com/article/4055557

كلمة اليوم

بين حين وحين تندلع ألسنة نيران بعض الحاقدين والمغرضين ومن في قلوبهم مرض من الأوساط الإعلامية أو السياسية في الغرب للنيل من المملكة والاساءة إلى أوضاعها الداخلية المرتبطة أساسا بتطبيق الشريعة الإسلامية السمحة في كل أمر وشأن، وقد اندلع مؤخرا لسان من السويد - مدته- هذه المرة وزيرة خارجيتها في محاولة يائسة للاساءة إلى المملكة والنيل منها من خلال انتقادها أحكام النظام القضائي الإسلامي المطبق بالمملكة، وانتقاد أنظمتها الاجتماعية.

وهي اساءة مغرضة لا أساس لها من المنطق والعقل والحكمة، وقد جهلت الوزيرة السويدية أو تجاهلت حقيقة الأوضاع بالمملكة التي ارتبطت كما يشاهد العالم بأسره بتقدم كبير ونهضة تنموية متصاعدة في كل ميدان ومجال، وقد أحرزت المملكة بذلك مجموعة من النجاحات المشهودة الباهرة وضعتها في مكانها المناسب واللائق بين دول العالم المتحضر، وصنعت لها مكانة مرموقة ومتميزة مازالت تحظى باعجاب وتقدير وتثمين كبريات الدول المتقدمة في العالم.

وقد حظيت المرأة بالمملكة التي حاولت الوزيرة السويدية أن تنتقد أوضاعها بمكانة متميزة وواضحة للعيان في مختلف المجالات التعليمية والطبية والصحية والاقتصادية والتجارية، وقد أضحى لها مكان في مجلس الشورى والمجالس البلدية وهي تتمتع بحقوق كفلت لها المساواة العادلة وفقا لتشريعات العقيدة الإسلامية السمحة ومبادئها الربانية، وأنظمة المملكة لا تفرق بين الرجل والمرأة ، ويبدو أن ذلك -اللسان المغرض- تجاهل أن النظام الأساسي للحكم بالمملكة قام على أساس العدل والمساواة وفقا للشريعة الاسلامية، وقد حققت المرأة السعودية سلسلة من الانجازات الباهرة في العديد من المجالات التي حفظت لها هويتها الاسلامية والعربية، ومازالت تتقلد مناصب عليا في القطاعين الحكومي والأهلي.

أما انتقادها للنظم القضائية بالمملكة فهو مجرد من أبسط قواعد العقل، ويتعارض تماما مع الأسس والمبادئ والقواعد التي يقوم عليها المجتمع الدولي المنادية باحترام الأديان وتنوع ثقافات الشعوب.

والاساءة للإسلام عبر الاساءة للنظام القضائي بالمملكة تدل دلالة واضحة على جهل مبادئ غير قابلة للمساومة، فالعالم كله يحترم خيارات الشعوب الإسلامية وأساليبها المنتهجة للأخذ بكافة أساليب النهضة والبناء والتطور، كما أن دول العالم لا تقحم أنظمتها لتحقيق أغراض سياسية بما يتعارض مع الأعراف الدبلوماسية والعلاقات الودية بين الدول.

لقد جهلت تلك التصريحات التي أطلقتها وزيرة خارجية السويد مؤخرا استقلال السلطة القضائية بالمملكة، وجهلت أن المملكة من أولى دول العالم التي نادت بضمان حقوق الإنسان وتعزيز حمايته، وجهلت أن مبادئ الإسلام وتشريعاته التي تتخذ منها المملكة أسلوب حياة تطبقها في كل أمورها وشؤونها غير قابلة للمساومة أو المزايدة، وجهلت في الوقت ذاته أن تصريحاتها المسيئة للإسلام وللمملكة متعارضة تماما مع أسس ومبادئ المجتمع الدولي.

ويبقى على المنصفين والعقلاء في هذا العالم أن يدركوا تمام الادراك أن اقحام تلك التصريحات التي تصدر أحيانا من بعض الأوساط السياسية الغربية لا يجب أن توظف بأي شكل من الأشكال لتحقيق أغراض سياسية فهو أمر مخالف ومتناقض مع كافة الأعراف الدبلوماسية، ومخالف ومتناقض أيضا مع العلاقات السوية والودية التي يجب أن تسود بين دول العالم وشعوبه.

خمسة مقترحات لإنهاء أزمة الإسكان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25601

فواز العلمي

في الفترة الماضية، مع تزايد الطلب على السكن في المملكة، وصلت مساحة الأراضي البيضاء المحتكرة وغير المستغلة إلى نسبة تفوق 60% من مساحة العاصمة الرياض و 35% من مساحة محافظة جدة و 43% من مساحة كل من الخبر والدمام، ما أدى إلى ارتفاع قيمة سوق العقار السعودي إلى 2300 مليار ريال.

المملكة من الدول القليلة في العالم التي عانت احتكار مجموعة محدودة من المستثمرين لمساحات كبيرة من الأراضي البيضاء ولفترات طويلة، ما أدى إلى ارتفاع متوسط قيمة الأراضي السكنية في المملكة إلى 75% من تكلفة البناء، بينما لا تزيد هذه القيمة عن 23% في آسيا و24% في أميركا و43% في أوروبا.

وصاحب احتكار الأراضي زيادة غلائها وضعف بنيتها التحتية، ما أدى إلى انخفاض نسبة تملك السعوديين للسكن من 65% في خطة التنمية السادسة إلى 55% في نهاية خطة التنمية السابعة، وتزامن ذلك مع ارتفاع نسبة تكلفة إيجار السكن إلى متوسط دخل الأسرة من 26% خلال خطة التنمية السادسة إلى 30% خلال خطة التنمية السابعة، فعجزت السوق العقارية عن تلبية الطلب التراكمي على المساكن في نهاية خطة التنمية السابعة.

شريعتنا الإسلامية كانت سباقة في مكافحة الاحتكار بين كل دول العالم، فسبقت التشريعات الأميركية بأكثر من 1260 سنة، والألمانية بحدود 1350 سنة، والبريطانية بنحو 1360 سنة، وكان مجمع الفقه الإسلامي قد أقرَّ بحرمة الاحتكار شرعا، لأنه لا يوفر شرط الرضا في التجارة، ويجعل المشتري مُكرهاً على الشراء لسد حاجته. وصدر قرار المجمع رقم 8 الذي نص في فقرته الثالثة على: "تضافر نصوص الشريعة الإسلامية على وجوب سلامة التعامل من أسباب الحرام وملابساته، كالغش والخديعة والاستغلال وتزييف حقيقة الربح والاحتكار الذي يعود بالضرر على العامة والخاصة".

وإذا كان الأصل في الشرع يهدف إلى تشجيع التجارة ويمنع تدخل الدولة في تحديد الأسعار، فإن الاحتكار فرض تدخل الدولة لكونه خللا واضحا في شروط المنافسة العادلة، وضررا جسيما بمصلحة الفرد والمجتمع. وهذا ما أكدت عليه أيضا الفقرة الرابعة من القرار رقم 8 الصادر من مجمع الفقه الإسلامي التي نصت على أنه: "لا يتدخل ولي الأمر بالتسعير إلا حيث يجد خللا واضحا في السوق والأسعار ناشئا عن عوامل مصطنعة، فإن لولي الأمر حينئذ التدخل بالوسائل العادلة الممكنة التي تقضي على تلك العوامل وأسباب الخلل والغلاء والغبن الفاحش".

في تقريره السنوي أكد مركز التعداد السكاني للأمم المتحدة أن سكان المملكة، الذي كان عددهم لا يزيد عن 3 ملايين نسمة في عام 1950، سيقفز 10 أضعاف ليصل إلى 31 مليون نسمة في العام الجاري، ويتضاعف ليفوق 62 مليون نسمة في عام 2050، لتحتل السعودية المرتبة الـ29 في العالم، وتتفوق بذلك على بريطانيا التي ستقع في المرتبة الـ 30 بـ58 مليون نسمة.

ونظرا لأن نسبة الطلب المتزايد على السكن تفوق 5% سنويا، ما سيؤدى في نهاية عام 2025 إلى ضرورة توافر 4 ملايين وحدة سكنية جديدة لمواكبة هذا الطلب بحدود 3000 مليار ريال، فإن القيادة أدركت الحاجة إلى توفير السكن المناسب لكل مواطن، وهنا أضع خمسة مقترحات لإنهاء أزمة الإسكان:

أولا: مطالبة وزارة الشؤون البلدية والقروية باعتماد حدود المخططات العمرانية داخل مدن المملكة، وإصدار نظام صارم يحظر تملك الأراضي البيضاء واحتكارها لأكثر من عامين داخل هذه المخططات، إلا إذا قام مُلاكها بتطويرها للأغراض السكنية، وتزويدها بالخدمات والمرافق مع تطوير المناطق المجاورة لها، طبقا للوثائق الهندسية والخرائط المعمارية المعتمدة من أمانات المدن، وبالتعاون الوثيق مع هيئة المهندسين والمطورين في القطاع الخاص.

ثانيا: بعد موافقة مجلس الوزراء أمس فرض رسوم على الأراضي البيضاء فإنه يمكن تطبيق هذه الرسوم بشكل تصاعدي لمدة تزيد عن عامين داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة من الوزارة، على أن يتم إلغاء هذه الرسوم فور قيام المالك بتطوير مخططاته للأغراض السكنية، وضمن برنامج زمني محدد وموثق من أمانة المدينة وهيئة المهندسين.

ثالثا: تشجيع المطورين في القطاع الخاص على تطوير المشاريع السكنية داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة، وبناء الوحدات السكنية لبيعها بأقساط طويلة الأجل تصل إلى 25 سنة، وذلك من خلال تصنيف شركات التطوير وتوافر التمويل المناسب لها من القطاع المصرفي، كما هو قائم في مشاريع التأجير المنتهية بالتمليك أو الشراء بالتقسيط. وهذا لن يتحقق إلا من خلال إسراع الدولة في اعتماد وتنفيذ أنظمة التمويل العقاري والرهن العقاري والاستثمار العقاري.

رابعا: إلزام كل الشركات المساهمة، بما فيها البنوك، بتأمين السكن لمنسوبيها من المواطنين، والاستفادة من خبرة شركات أرامكو وسابك ومعادن في تأمين الأراضي داخل حدود المخططات العمرانية المعتمدة وتقديم القروض السكنية لمنسوبيها، واستقطاع جزء من رواتبهم لتسديد هذه القروض على مدد تراوح بين 7 إلى 15 سنة.

خامسا: تطبيق نظام حماية المنافسة السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 25 وتاريخ 4/ 5/ 1425، الذي حظر ممارسات الاحتكار ووضع له العقوبات الصارمة. إذ حددت المادة الأولى الهدف من إصدار النظام السعودي الرامي إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها في السوق المحلية، وكذلك مكافحة الممارسات الاحتكارية التي تلحق الضرر بالمنافسة المشروعة.

قاض في الصباح.. محام في المساء!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033061

محمد الجذلاني

عندما صدر نظام المطبوعات والنشر بتاريخ 1421/9/3ه تضمن في المادة السابعة والثلاثين منه "أن تنظر في المخالفات لأحكام هذا النظام لجنة تشكل بقرار من الوزير برئاسة وكيل الوزارة المختص لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم مستشاراً قانونياً، وتصدر قراراتها بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو من يمثله.. ولا تصبح قرارات اللجنة معتمدة إلا بعد موافقة الوزير عليها".

ثم نصت المادة الأربعون على أنه "يحق لمن يصدر بشأنه عقوبة بمقتضى أحكام هذا النظام، التظلم أمام ديوان المظالم، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر بذلك". وعلى هذا فقد كانت اللجنة المختصة بنظر مخالفات نظام المطبوعات والنشر، لا تعدو كونها لجنة إدارية عادية، ليس لها أي صبغة قضائية، وكان المتضرر من أصحاب الحق الخاص الذين تشتمل مخالفة المطبوعة أو الوسيلة الإعلامية أي إساءة له في سمعته أو غير ذلك، يحق له التظلم ورفع دعواه أمام المحكمة المختصة على الجاني مباشرة.

إن الواضح من توجه المنظّم إلى تعديل الآلية السابقة في نظام المطبوعات والنشر، للنظر في دعاوى مخالفات هذا النظام، أنه أراد بذلك تحويلها من آلية إدارية إلى أحكام قضائية تمنح هذا النوع من القضايا المزيد من الاهتمام والعناية اللائقة بها واستمر الحال كذلك إلى أن جاء تعديل النظام عام 1432ه وتم بموجبه تحويل هذه اللجان من لجان إدارية، إلى لجان شبه قضائية، وصار أعضاؤها يعينون بموجب أمر ملكي، ووضع التقاضي فيها على مرحلتين: ابتدائي واستئناف. ومن الواضح للعيان أن هذا التعديل إنما جاء لإحاطة مثل هذه القضايا بمزيد اهتمام، من خلال تخصيص لجان شبه قضائية بنظرها، وقصر النظر في كل دعاوى مخالفات المطبوعات والنشر على هذه اللجان، بما يقتضي منع المحاكم من ذلك.

وكان يفترض بمثل هذا التعديل أن يرتقي بمستوى النظر في هذا النوع من القضايا، إلا أنه وبالنظر إلى الواقع الحالي لهذه اللجان، يظهر جلياً أنها قد لا تكون حققت المأمول منها، وأنها ما زالت بحاجة إلى بعض التعديل والمراجعة. ولعل أقرب مثال على عدم انسجام واقع اللجان المختصة بالنظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر، مع الأصول العامة للقضاء، أن هذه اللجان هي الوحيدة في المملكة، التي يجمع قضاتها بين العمل في القضاء من خلال شغل وظائف قضاة لهذه اللجان في الصباح، وبين العمل في المحاماة من خلال حصولهم على تراخيص مزاولة مهنة المحاماة، وامتلاكهم مكاتب محاماة! ولا يخفى أن مثل هذا الوضع يعتبر نشازاً غير منسجم مع ما يجب أن يتوافر في القاضي من حياد واستقلال تام لا يشوبه أي شائبة. بينما الجمع بين العمل في القضاء والمحاماة في آن معاً لا يستقيم مع هذا الأصل الثابت. كما أنه لا يخفى ما تضمنه نظام القضاء، والتوجه الإصلاحي الجديد لمرفق القضاء، من تقليص اللجان شبه القضائية التي تقع تحت مظلة الوزارات والجهات التابعة للسلطة التنفيذية، وتأسيس محاكم مستقلة لكل نوع من أنواع القضايا، تكون تابعة للسلطة القضائية، وتتميز بكل ما يجب أن يشتمل عليه القضاء من ضمانات. فلا ينسجم مع هذا التوجه أن يصدر بالتزامن مع صدور نظام القضاء الجديد، إنشاء مثل هذه اللجان التي تنسلخ عن الجسم القضائي، وتعمل منفردةً بعيداً عن رقابة الجهات الرقابية القضائية، موضوعاً وشكلاً.

وفي دلالة أخرى على اختلال وضع مثل هذه اللجان، أن قضاتها لا يخضعون - حد علمي - لرقابة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء، وذلك فيما يتعلق باستقبال الشكاوى منهم أو عليهم بسبب أعمالهم. كما لا تخضع أحكام هذه اللجان لما تخضع له أحكام القضاء الأخرى من رقابة المحكمة العليا التي أراد المنظّم لها أن تبسط رقابتها على سائر الأحكام القضائية، وأن تضع المبادئ والقواعد القضائية التي تسهم في رفع مستوى أحكام القضاء.

ومن خلال تجربة شخصية لي في هذه اللجان، فإنه يمكنني القول إنها لا تحظى بنفس المستوى الذي نشهده في ساحات المحاكم من تيسير إجراءات التقاضي، والاهتمام بسرعة الفصل في النزاعات، بل تبقى بعض الدعاوى مدداً طويلةً تراوح مكانها دون إنجاز، بينما دعاوى أخرى يتم الفصل فيها على وجه السرعة، دون وضوح أي معايير لهذه التفرقة.

إن الواضح من توجه المنظّم إلى تعديل الآلية السابقة في نظام المطبوعات والنشر، للنظر في دعاوى مخالفات هذا النظام، أنه أراد بذلك تحويلها من آلية إدارية إلى أحكام قضائية تمنح هذا النوع من القضايا المزيد من الاهتمام والعناية اللائقة بها؛ إلا أن واقع هذه اللجان اليوم قد لا يكون حقق الغاية المقصودة منها، ويتطلب إعادة النظر في تصحيح ما اعتراها من قصور، إما بسلخها بالكامل من تبعية ومظلة وزارة الثقافة والإعلام إلى مظلة وزارة العدل، وتفريغ قضاتها للعمل فيها وتصحيح الخلل بجمعهم بين العمل في القضاء والمحاماة، ومساواتهم بزملائهم من قضاة المحاكم في كافة الحقوق والواجبات، وإخضاعهم لنفس ما يخضع له القضاة من رقابة موضوعية وإجرائية.

كما أن من الضروري التأكيد على أنه لا ينبغي إحلال أحكام هذه اللجان، محل أحكام القضاء المختص فيما يتعلق بالنظر في دعاوى الحقوق الخاصة، المتعلقة بما تنطوي عليه مخالفات المطبوعات والنشر من مساس بأعراض الناس بالسب أو القذف، وأن من حق المتضرر اللجوء للمحكمة المختصة للمطالبة بحقه الشرعي، ولا يكفي عن ذلك ما تضمنه النظام من عقوبات.. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الثقافة المرورية .. معوقات التنمية المستدامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/25/article_942966.html

د. عامر بن محمد الحسيني

لا تزال الحوادث المرورية تشكل هاجسا كبيرا في بلادنا، وتحتل عبئا كبيرا في سبيل معالجة الآثار المترتبة عليها.

وأصبحت فعليا أحد معوقات التنمية المستدامة بآثارها المباشرة وغير المباشرة في الصحة والاقتصاد. رغم أن الآلام التي تنتج عن هذه الحوادث تمس الأشخاص وأسرهم بشكل مباشر، إلا أنها ذات أثر متعد. أفقدت الوطن ثروة هائلة من شبابه، أرهقت الدولة كثيرا في آثارها المالية والصحية. أضحت كثير من المستشفيات تُشغل بنسب عالية من الحالات الناتجة عن الحوادث.

يذكر التقرير السنوي للإدارة العامة للمرور أن عدد الحوادث التي رصدت في عام 1430هـ يقارب 49 ألف حادث مروري سجلت أكثر من ستة آلاف حالة وفاة. كما تذكر الإحصائيات للعام ذاته أن 29.2 في المائة من الحوادث البسيطة والجسيمة وقعت في منطقة الرياض، تليها منطقة مكة المكرمة 23.2 في المائة، ثم المنطقة الشرقية 23.1 في المائة، تتبعها بقية المناطق بنسب مختلفة.

مناطق رئيسة تكاد تكون مشاريع البنى الأساسية مكتملة فيها تعاني أكثر من 75 في المائة من الحوادث، هذا دليل فعلي على أن هذه الحوادث أصبحت من أكبر معوقات التنمية المستدامة في بلادنا باستنزافها لطاقات بشرية هائلة، وتحميلها جهات أخرى أعباء وتبعات مرهقة.

لمعالجة آثار هذه الحوادث لابد من التعرف على أهم مسبباتها، خاصة أنها تزيد في المدن الأكثر تعليما وأكثر تنمية. وهذا مؤشر على أن برامج التوعية التي تقام والجهود المبذولة لا تؤتي ثمارها المرجوة، وهنا خلل آخر يتمثل في تبني نفقات عالية لا تعود بالفائدة المرجوة منها.

لا نعاني وجود الأنظمة الرادعة، ولكن خلل الثقافة المرورية الذي يسكن في مخيلاتنا يحرمنا كثيرا من تجاوز واحدة من كبريات مشكلاتنا. رقميا تقول البيانات إن ضحايا الحوادث المرورية يفوقون بكثير قتلى الحروب والكوارث في بلدان المنطقة.

الآثار الاقتصادية المترتبة على توفير الخدمات الصحية والمتابعات اللازمة لضحايا الحوادث، تؤكد أن التوعية ليست الخيار الناجح في هذا الوقت، وإنما يجب البدء في عمل خطة وطنية تساهم في حل أهم المعضلات التي تساعد على زيادة نسبة الحوادث بين الشباب. وتبني الحلول المناسبة والعملية التي ينتج عنها خفض واضح لهذه الحوادث، وما سيترتب عليها من عواقب ما زالت تمثل عبئا ثقيلا على مجتمعنا.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

غياب المرأة عن مجالس الإدارات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/26/article_943322.html

آسيا آل الشيخ

كان ولا يزال موضوع مشاركة المرأة ومستوى تمثيلها في مجالس إدارات الشركات السعودية من المواضيع التي يتم تناولها بالكثير من الحذر. وقد أعلن معهد أعضاء مجالس الإدارات في دول مجلس التعاون الخليجي أخيرا أن نسبة مشاركة العنصر النسائي في مجالس إدارات الشركات الخليجية لا يزيد على 1 في المائة منذ عام 2009، وبمقارنة سريعة لنسب مشاركة المرأة على مستوى العالم، نجد أن الدول الاسكندينافية تحتل الصدارة في نسب مشاركة المرأة، حيث تتصدر النرويج القائمة بنسبة 40 في المائة، بينما النسبة هي 16 في المائة في الولايات المتحدة، 15 في المائة في بريطانيا، 11 في المائة في ألمانيا على التوالي حسب "الكاتاليست". الغريب أنه رغم انخفاض نسبة مشاركة المرأة، إلا أن المشاركين في الاستبيان رأوا قيمة مضافة للمرأة المشاركة في مجالس الإدارات تتمثل في إثراء وانضباط النقاش، ويمكن القول إن واقع مشاركة المرأة في مجالس الإدارات لدينا بين الغياب والتغييب.

خلص تقرير نشرته "الماسة كابيتال" إلى أن 22 في المائة من الأصول في منطقة الشرق الأوسط، التي تقدر قيمتها بما يفوق 700 مليار دولار تعود ملكيتها للعنصر النسائي. ودعونا بداية نتفق على أن هناك العديد من النماذج النسائية الناجحة في منطقة الشرق الأوسط وتحديدا في منطقة الخليج، فلم يعد تعليق ضعف مستوى تمثيل المرأة على مسألة الكفاءة مقبولا. فنسبة الـ 20 في المائة من مجلس الشورى المخصصة للسيدات، وهو المجلس المسؤول عن إصدار توصيات لمجلس الوزراء لها علاقة وثيقة بالتنمية، دليل قوي على قدرة المرأة المشاركة في صناعة القرار على مستوى الاقتصاد الكلي، فكيف تكون نسبة تمثيلها في مجالس الإدارات أقل من 1 في المائة. هذا إذا ما علمنا أيضا التقارب الكبير لنسبة الذكور والإناث حسب الإحصائيات الرسمية، بل أكثر من ذلك أن دراسة حديثة كشفت عن أن أبناء مالكي الشركات من الإناث أكثر من نظرائهم الذكور، ما يعني مشاركة شبه حتمية للإناث في إدارة الشركات العائلية.

من جهة أخرى، فإن الاهتمام الكبير الذي شهده تعليم المرأة، وقد كان آخرها المشاركة الكبيرة والمتميزة في بعض الأحيان للكثير من النساء في برامج الابتعاث، وكذلك الاهتمام الكبير من وزارة العمل على مدى السنوات القلائل الماضية بزيادة نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة في المملكة أسباب كافية لأن تصل نسبة أكبر من النساء إلى مناصب قيادية، وبالتالي إلى مجالس الإدارات لتكون جزءا مهما من صناعة القرار.

وأما التحجج بثقافة المجتمع والذي يعد أكثر الأسباب المثارة عند الحديث عن الموضوع، فلم يعد مقبولا هو الآخر، إذ إن جمعا كبيرا من كبار رجال الأعمال أبدوا ترحيبا بشغل بناتهن للمناصب القيادية في الشركات، وبتمثيل عائلاتهم في مجالس الإدارات. وإذا ما علمنا أن غالبية الشركات السعودية هي شركات عائلية أصبح الأمر أكثر حيرة.

ولا شك أن هذه التصريحات وغيرها في مجملها إيجابية وتدل على تحول واضح في ثقافة المجتمع، ولكن الأهم هنا هو الخطوات العملية، التي تبدأ ببرامج التدريب المتخصصة، ثم انخراط للعنصر النسائي داخل الأقسام المختلفة في الشركات واكتساب الخبرات اللازمة التي تمكنهم من الوصول إلى أعلى الهرم الإداري. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول بدأت بتطبيق نظام "الكوتا"، ففي أوروبا اتجهت فرنسا والنرويج إلى تحديد نسبة تمثيل السيدات في مجالس إدارات الشركات بـ 40 في المائة وتتجه ألمانيا حاليا إلى التوجه نفسه.

خلاصة القول هنا، إن ثمة دورا حقيقيا يمكن أن تلعبه النساء المؤهلات في توجيه الشركات، ولكن يجب أولا إزالة تلك العقبات التي طالما وجدت على الطريق واتخاذ خطوات واقعية نحو تحقيق هذا الهدف.

AL-JAZIRAH
الجزيرة

توطين الوظائف والطريق المسدود

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م
http://www.al-jazirah.com/2015/20150326/ec25.htm

م. برجس حمود البرجس

قرر مجلس الوزراء السعودي خلال الأسبوع الموافقة على تعديلات في نظام العمل، بمنح وزير العمل صلاحية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تحسين أداء سوق العمل، وتنظيم حركة الأيدي العاملة، وذلك دون إخلال بأحكام نظام العمل والأنظمة ذات العلاقة، ومنح وزارة العمل صلاحية الامتناع عن تجديد رخصة العمل متى ما خالف صاحب العمل المعايير الخاصة بتوطين الوظائف التي تضعها الوزارة، وإغلاق المنشأة، أو إنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل المخالف، وأيضاً منح وزير العمل صلاحية منح مكافأة لا تزيد على 25 في المئة من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش وغيرهم في الكشف عن أي من مخالفات أحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
مجلس الوزراء ومجلس الاقتصاد والتنمية، سخّرا كل المطلوبات لوزارة العمل دون تقدم يرضي الطموح وربما هذا القرار ليكشف جدوى أعمال الوزارة.
ستترجم هذه القرارات برفع نسبة السعودة في المنشآت في القطاع الخاص، وذلك لأن الأعمال السابقة لعلاج مشكلة التوطين للكوادر البشرية لم تنتج أي مخرجات مأمولة، وبكل بساطة، عملية علاج البطالة وخلق الفرص الوظيفية هي الإقحام في الأعمال القائمة والتي لا تناسب طموح الشباب السعودي ولا الأجر المقابل.
إذا ما أردنا أن نعرف السبب، فلننظر إلى مخرجات السوق السعودي، فنحن لا ننتج أي سلع أو خدمات، فليس لدينا خدمات وأعمال تكنولوجية ولا صناعة كمبيوترات ولا أجهزة طبية ولا صناعات متقدمة ولا صناعة سيارات ومعدات ولا أجهزة ولا صناعات سفن وطائرات وفضاء، فعجباً أن نبحث عن علاج دون وعي بالوضع القائم.
أما مخرجات برنامج (نطاقات) لرفع نسبة السعودة فهي لم تأت بأي نتائج مأمولة، بل بالعكس، فمجموع رواتب الوافدين في القطاع الخاص خلال عام واحد ارتفع 40 في المئة بمقدار 32.96 مليار ريال، وقد ارتفع عدد العمالة الوافدة في نفس الفترة من 7.35 مليون عامل إلى 8.21 مليون عامل أي بزيادة قدرها 860 ألف عامل. أما الموظفين السعوديين في القطاع الخاص فقد ارتفع 332 ألفا في نفس الفترة، ولكن متوسط رواتب السعوديين انخفض 11 في المئة خلال عامين، أي أن الوظائف المضافة غالبيتها متدنية ورواتبها أقل من 4000 أو حتى 3000 ريال، وهي أقرب للسعودة الوهمية، فيما ارتفع متوسط أجور العمالة الوافدة الشهرية 25 في المئة خلال عام واحد.
وفي العشر سنوات القادمة سيدخل سوق العمل أكثر من 4 مليون شاب وشابة، فيما يقابله تقاعد فقط 500 ألف شخص، وهذا يلزم مسؤولية وضع خطط استراتيجية للدخول في أعمال خلّاقة للفرص الوظيفية المناسبة للمواطن من حيث نوعية العمل والمردود المادي. بالإضافة إلى ذلك، كتبنا سابقاً عن موضوع «البطالة النسائية في المملكة الأسوأ عالمياً» والتي ارتفعت 10 في المئة خلال عام واحد كما هو مذكور في التقارير الرسمية، وهذا موضوع شائك وكبير ويحتاج إلى عمل متكامل، ومقياسنا يجب أن نعي أن لدينا في المملكة «مولود كل دقيقة».
أما بالنسبة لحجم المشكلة الحالية، فنسب البطالة المزعومة في المملكة غير صحيحة، فأرقام الوظائف والبطالة في التقرير الأخير لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ووزارة العمل لا تتوافق مع تفاصيلهم في تقارير أخرى، حيث توضح التقارير أن عدد العاملين السعوديين 4.9 مليون شخص، وهذا لا يمكن أن يكون صحيحا، فعدد العاملين في القطاع العام الحكومي 1.2 مليون شخص، والقطاع العسكري 800 ألف تقريباً، والعاملين في القطاع الخاص 1.5 مليون شخص، أي أن المجموع 3.5 مليون شخص. فالسؤال من أين أتينا بالفرق 1.4 مليون موظف !!!

اليوم السابع

مندوب مصر بجنيف: سجل حقوق الإنسان بالغرب ملىء بالتمييز والكراهية

المصدر: جريدة اليوم السابع السبت 1 جماد الثانى 1436هـ - 21 مارس 2015م
اضغط هنا

انتقد السفير عمرو رمضان، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف، سجل حقوق الإنسان فى الدول الغربية، وما تشهده من تزايد العنصرية وكراهية الإسلام، وذلك فى بيان ألقاه خلال النقاش، الذى عقده مجلس حقوق الإنسان حول حالة العنصرية حول العالم بمشاركة وزيرة العدل الفرنسية. وقال إنه بعد أكثر من عقد كامل على المؤتمر العالمى لمناهضة العنصرية عام 2001، فإن مصر تشعر بالارتياح تجاه صلابة التوافق الدولى حول قضية مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، وإن هذا الالتزام تحول فى العديد من الدول إلى إجراءات حقيقية تسعى لمعالجة أبرز التحديات فى هذا الشأن، مع ذلك فإن مصر تشعر بعميق القلق إزاء استمرار صور مختلفة ومتعددة للعنصرية والتمييز العنصرى وعدم التسامح وكراهية الأجانب. وذكر السفير عمرو رمضان، أن مقتل "مايكل براون" وعدد آخر من المواطنين الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقى خلال العام الماضى فى الولايات المتحدة عكس حجم التحدى الذى لا يزال ينبغى معالجته بعد سنوات من النضال فى أمريكا من أجل الحريات المدنية والقضاء على التمييز العنصرى، وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير مؤسسية وسياسات تضمن المحاسبة الفعالة والوقف الفورى للتصنيف العرقى، الذى يُزعم اقترانه باستخدام مفرط وقاتل للقوة من قبل قوات إنفاذ القانون. وعبر مندوب مصر الدائم عن القلق إزاء ظهور العنصرية وكراهية الأجانب فى أماكن جديدة كأيرلندا، حيث تتزايد جرائم الكراهية والانتهاكات المقترنة بدافع عنصرى بما فيها التصنيف العنصرى من قبل الشرطة، وكذلك الكراهية المجتمعية ضد الأجانب والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقى، وشدد على أن ضمان عدم الإفلات من العقاب يُعد أمرًا ضروريًا لوقف هذه الانتهاكات المثيرة للقلق. وأشار إلى استمرار التمييز ضد أقلية الروما فى الدول الأوروبية، حيث يتم التمييز ضدهم فى مجالات السكن والتعليم والعمل، ونوه بأن ذات الصعوبات والمظاهر المتعددة للتمييز تم رصدها فى دول كالنرويج والنمسا ضد الروما والمهاجرين والمسلمين وغيرهم من الأقليات، ويستمر المهاجرون فى التعرض لإجراءات أمنية تعسفية إضافية، وفى نفس السياق تتعرض أقليات دينية من بينها المسلمون فى النمسا فى مواجهة قيود متزايدة فى ممارسة الحق فى حرية الدين أو المعتقد. وأوضح مندوب مصر الدائم بجنيف أن القرار الأخير فى السويد بالسماح للمرضى برفض تلقى الرعاية من طبيبات وممرضات محجبات يؤشر الى ضرورة تحمل الدول مسئولياتها واتخاذ تدابير جادة ضد السياسات والممارسات التى يتولد عنها تمييز وتنميط صورة فئات كالمسلمين والمهاجرين وغيرها من الأقليات، وإن التزايد الملحوظ فى جرائم الكراهية وحملات كراهية الأجانب فى أوروبا فى دول كألمانيا يؤكد الحاجة للتحرك بشكل فورى فى هذا الصدد. ومن ناحية أخرى، أشار السفير عمرو رمضان إلى أن كانتون فى سويسرا صوت لصالح حظر النقاب، وقبل ذلك تم التصويت فى استفتاءات شعبية فى سويسرا على حظر بناء مآذن المساجد والسماح بإمكانية طرد الأجانب وأن هذه التوجهات المجتمعية يغذيها تزايد العنصرية فى الخطاب السياسى والانتخابى، ومن ثم ينبغى على الدول فى كافة الأوقات وفى جميع الظروف تحمل مسئولياتها لضمان الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولى لحقوق الإنسان. ونوه المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف بأن إجراءات مكافحة الإرهاب ترتب عليها آثار مضاعفة فى تأثيرها السلبى على الأقليات الدينية والعرقية، ففى بريطانيا على سبيل المثال أوضح المقرر الخاص المعنى بحرية الدين والمعتقد أن المسلمين تعرضوا لإجراءات تمييزية وأن الممارسات السلبية من قبل الشرطة فى الكثير من الأحيان ترتبط بتزايد التحريض والقولبة والتنميط السلبى فى الإعلام، وإن هذا العنصر ملحوظ أيضًا فيما يخص ضحايا الانتهاكات التى يُدعى حدوثها فى سجن "جوانتانامو" وفى سياق ممارسات الاعتقال السرى.

دشنته "اللجنة الوطنية" و"الجزيرة" بحضور عالمي موسع

مؤتمر حرية التعبير يطالب بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان عالمياً

المصدر: جريدة العرب الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م
اضغط هنا

طالب المشاركون بمؤتمر «حرية الرأي والتعبير في العالم العربي بين الواقع والطموح»، ببذل الجهد المضاعف من أجل الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وحرياته عالمياً، مؤكدين أن الأمر يحتم علينا جميعاً أن نعمل على مزيد من التعاون فيما بيننا من أجل الوصول إلى أهدافنا السامية. يناقش المؤتمر، الذي انطلقت فعالياته، أمس، بتنظيم من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع إدارة الحريات بشبكة الجزيرة أحوال الحريات وسبل التعبير عن الرأي في العالم العربي. وبحث المؤتمر في يومه الأول محاور عدة، من بينها «المعايير والمبادئ التي تحكم وتفسر حرية الرأي والتعبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتحديات الالتزام باحترامها وحمايتها على المستويين المحلي والدولي، فضلاً عن كيفية ممارسة حرية الرأي والتعبير مع مراعاة الاستثناءات والواجبات والمسؤوليات القانونية وماهية ونوعية هذه الاستثناءات.

وخلال الجلسة الافتتاحية، تقدم الدكتور يوسف العبيدان، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى السادة الحضور، متمنياً دوام الرفعة والنهضة والرقي لقطر تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه.

وقال د.العبيدان: «إنه انطلاقاً من دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحرصاً منها على الدفاع عن قضاياه المختلفة، وانتصاراً لحق الإنسان في الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والعيش بعزة وكرامة، فإن اللجنة سعت مع إدارة الحريات وحقوق الإنسان بشبكة الجزيرة إلى تنظيم هذه الندوة، إيماناً بأهمية حرية الرأي والتعبير في ضوء ما يمر بمحيطنا العربي والإقليمي من ظروف ومستجدات تجعلنا في حاجة إلى تدارس واقعنا المعاصر، والتباحث فيه، في محاولة لاستجلاء الحقائق واستخلاص العبر والدروس المستفادة، وسعياً نحو التعرف على الأنماط والممارسات الإيجابية المتبعة حول العالم، للوصول إلى أفضل السبل لكفالة هذا الحق، والتمتع به، وضمان ممارسته بحرية على النحو السليم دون إفراط أو تفريط.

وأضاف، أن حرية الرأي والتعبير هي واحدة من حقوق الإنسان التي اهتمت بها المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها المحك لجميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لها.

وأوضح، أن حرية الرأي والقول وحق الإعلام في التعبير هي أحد أدلة الممارسة الديمقراطية في أي بلد، كما يعد مقياساً للحكم الرشيد ولدرجة التقدم والتطور فيه، أو دلالة على حجم التخلف عن مواكبة العصر والدخول إليه، كما تعد حرية التفكير والتعبير وإعلان الرأي، مطلباً شرعياً وقيمة إنسانية تجسد حرية الإنسان وكرامته الإنسانية، وكل قمع لهذه الحرية هو حط من قيمته.

وتابع: «لئن كانت حقوق الإنسان كلا لا يتجزأ وكلها متساوية ومترابطة، إلا أن حرية الرأي والتعبير تكتسب أهمية خاصة، إذ إن الحق في التعبير هو ضرورة وصفة أساسية للكرامة الإنسانية، كما أن أفضل طريقة للوصول إلى الحقيقة تتمثل في السماح بوجود حرية لتبادل الأفكار ووجهات النظر، وهو ما لا يتم إلا باحترام حرية الرأي والتعبير، فلا يمكن أن يكون هناك أي حوار مفتوح ونقاش علني من دون حرية انسياب وتدفق للآراء والأفكار.

وشدد نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على أن الجميع يتفق بأن ممارسة هذه الحرية يجب أن تكون في الإطار الصحيح بما يحافظ على القيم الدينية والإنسانية، وعادات شعوبنا العربية التي لا تتعارض مع الدين أو حقوق الإنسان،

وبما لا يشكل خروجاً أو خرقاً لهذه القيم وتلك العادات، فممارسة هذه الحرية من دون مسؤولية ودون ضوابط أو حدود يجعلها دون معنى، كما أن الغلو في ممارستها دون مسؤولية بما يصل إلى حد التحريض على الكراهية أو التعصب أو التمييز أو العنف أو استغلالها للإخلال بالآداب العامة أو الإضرار بالآخرين بأية صورة من الأذى المادي أو المعنوي، قد يهوي بها إلى شكل من أشكال الفوضوية، وليس الحرية المسؤولة.

وأردف: «لا يمكن القول إن لا حدود لحرية الرأي والتعبير فلا توجد دولة واحدة لم تسن تشريعات لتنظيم ممارسة حرية الرأي والتعبير»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه يجب ألا تكون تلك التشريعات من الجمود والقسوة بما يفرغ الحق من مضمونه ويهدر الحرية في التمتع به، كما يجب ألا تكبت حرية الرأي والتعبير أو ينتهك الحق في ممارستها تحت ذرائع مثل المحافظة على الأمن والاستقرار، أو محاربة الإرهاب، أو غيرها من أقوال حق قد يراد بها باطلاً.

وأكد أن كفالة ممارسة هذه الحرية بمسؤولية لا يتعارض مع دواعي الأمن والاستقرار بأي حال من الأحوال، كما أن محاربة التطرف والإرهاب هو أمر لا يختلف عليه أحد مطلقاً، ولكن يجب ألا يتخذ بدوره وسيلة أو ذريعة لانتهاك حقوق الإنسان وحرياته وعلى رأسها الحق في إبداء الرأي، وحرية التفكير، والتعبير، وحرية الإعلام.

وقال د.العبيدان: «إن مناطق شتى من عالمنا المضطرب والمليء بالأحداث الجسام، تعاني من الممارسات البغيضة من ظلم وقهر واضطهاد وتفرقة عنصرية ذميمة، وقتل فاحش بسبب اختلاف الدين أو العقيدة أو المذهب أو الجنس أو العرق أو اللون.

وتابع: «من هنا يأتي أيضاً دورنا من هيئات، ومنظمات دولية، وإقليمية، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات حقوقية، ومجتمع مدني بالتعاون مع وسائل الإعلام المهنية التي تمارس عملها بحيادية وشفافية ومسؤولية، في أن نضع جميعاً تصوراتنا بشأن الضوابط ومبادئ ومعايير العمل التي تعمل على ضمان الممارسة المسؤولة والصحيحة والمنضبطة لحرية الرأي والتعبير من جانب، وسبل وآليات حمايتها من أي انتهاك أو تعد من جانب آخر».

من جانبه، قال الدكتور مصطفى سواق، المدير العام لشبكة الجزيرة: إن العالم العربي له طموح كبير ورغبات واضحة في نيل حرية التعبير وحقوق الإنسان، ولكنه وهو يفعل ذلك فإنه يواجه عوائق عديدة من داخل تلك البلدان نفسها، حيث تعمل جهات وفئات محسوبة على الماضي إلى إعادة الأمور إلى الوراء، والحيلولة دون وصول الشعوب العربية إلى حرياتها وحقها في التعبير، وكذلك احترام حقوق الإنسان.

وأضاف أن العالم العربي أمام ارتدادة عنيفة لأنظمة الاستبداد والقمع، وهو ما نشهده في اليمن وليبيا وسوريا، والعديد من البلدان العربية. واستشهد بما يجري في سوريا بقوله: «إن شهداء الكلمة كانوا بالمئات والآلاف بما يوحي بأننا نواجه تيارات عنيفة من الاستبداد الحديث وهو أشد سوءاً وفتكا مما كان عليه الاستبداد في الماضي.

ونوه أن أوضاع الحريات وحقوق الإنسان حالياً في العديد من بلدان العالم العربي تؤدي إلى الشعور بالإحباط، لكنه شدد على أن الشعوب العربية لن تتوقف عن النضال من أجل نيل حرياتها وحقوقها كاملة، خاصة فيما يتعلق بحرية الإعلام والتعبير.

وأكد أن هذا المؤتمر يجب أن يقف على الممارسات القمعية وأن يعمل عل فضحها بكل الطرق، منوها إلى أن مؤسسات الإعلام عليها دور كبير في تبيين تلك الأمور، وتوضيح تلك الحقائق أمام الرأي العام.

وقال: إن شبكة الجزيرة سوف تستمر في دورها المعهود كمنارة للتوعية والمعرفة، حيث إنها تعمل دوماً على نقل الأحداث كما هي وتقبل الرأي والرأي الآخر بالنقد والتحليل في مختلف الملفات والقضايا.

وأوضح أن شبكة الجزيرة معنية ومهتمة بصورة خاصة بمجال الحريات، ولذا فهي تحتوي على إدارة خاصة للحريات العامة وحقوق الإنسان بما يعكس اهتمامها الكبير بهذا المجال المهم في عالمنا المعاصر، منوها أن تلك الإدارة تعمل جاهدة على نشر الوعي بحقوق الإنسان والحريات العامة على أكمل وجه.

وبين أنه يجب علينا أن تدرك ونحن نتحدث عن حرية الإعلام مسؤوليتنا الاجتماعية والثقافية، ولكن في الوقت نفسه لا يجب وضع تلك المسؤولية في أيدي الذين يفسرونها كما يريدون، مشيراً إلى أن الإعلام مطالب بأن يضع لنفسه خريطة خاصة فيما يخص انتهاك الحريات وحقوق الإنسان من موقف الحرية، وأن يعالج بنفسه تلك القضايا وفق المسؤولية الاجتماعية. وشدد على أن كل إعلام يمارس الكراهية ونشر العنف وتمزيق المجتمعات يجب أن ينبذ ويفضح أمام الجماهير، مطالبا بالعمل على لم عرى المجتمعات والانسجام بين مكوناتها المختلفة.

يذكر أن مؤتمر حرية الرأي والتعبير في العالم العربي بين الواقع والطموح يناقش دور الآليات الدولية لحقوق الإنسان في مجال حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير ومدى تأثير اتخاذ تدابير إيجابية بشأن تطبيقها واحترامها وحمايتها محليا ودوليا. كما يناقش المؤتمرون ما إذا كانت التشريعات العربية تحمي حرية الرأي والتعبير وإلى أي مدى تم اتخاذ تدابير إيجابية بشأن تطبيقها واحترامها.

وفي يومه الثاني يناقش المؤتمر قضايا ومحاور تتعلق بالممارسات والتجارب الجيدة في مجال حقوق الإنسان حول العالم، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير ومقومات الشراكة الاستراتيجية بين هذه المؤسسات والإعلام لأجل ترقية حرية التعبير بالإضافة إلى دور المنظمات والمراكز المعنية في حماية وتعزيز حرية الرأي والتعبير وأبرز التحديات التي تواجهها وكيفية معالجتها.

يشارك في المؤتمر مسؤولون وخبراء ومختصون من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وشبكة الجزيرة الإعلامية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والجامعة العربية، وجامعة قطر، والأمانة الدائمة لشبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الأميركتين، ومنتدى آسيا والمحيط الهادي والمجموعة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومقرها الدوحة واتحاد الصحافيين العرب، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، ومعهد ليون لحقوق الإنسان والمؤسسات واللجان والمجالس والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، في كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والأردن وفلسطين وسلطنة عُمان والجزائر ومصر.

وفي جلسة، حرية الرأي والتعبير «الاستثناءات والواجبات والمسؤوليات، قال باول ديفيد نائب مدير إدارة هيئات المعاهدات بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان: إن حرية التعبير جزء أساسي من حقوق الإنسان وحجر الزاوية في أبناء لمجتمع ديمقراطي، وهي ما يساعدنا على حماية الحريات بمختلف أنواعها، من قبيل التصويت والوصول إلى المعلومة وكل ممارسة ديمقراطية.

واعتبر أن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يشتمل على العديد من الالتزامات التي تحمي حقوق الأفراد، وفق ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما تضمنته الاتفاقيات الدولية، التي دشنت العديد من الهيئات الدولية المراقبة لتطبيق هذه الالتزامات بشكل دوري في جنيف، علاوة على مراقبتها لعمل اللجان والوثائق الخاصة.

وقال: إن هناك تحديات كبرى نواجهها، من قبيل رسائل الكراهية ضد الآخر التي تسببت في موت كثيرين، مشيراً إلى أن هناك واجبا أخلاقيا ودوليا يجب القيام به للتصدي لها.

وبشأن الحراك الذي عرفته بعض دول العالم، أوضح ديفيد، أن بعض الدول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط رفعت المطالب بتحسين وضع حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد وتوسيع هامش حرية التعبير، لافتا إلى الدور البارز الذي لعبته وسائط التواصل التي نقلت هذه المطالب وتابعت التطورات.

ونبه ديفيد إلى دور الصحافة في تنوير الرأي العام، معتبراً أن حرية التعبير شرط أساسي لأي حكم ديمقراطي، كما أن هناك قيودا تمارس على الصحافيين خارج النزاعات المسلحة، مثل المنع والحجز والإهانة والقتل. وقال: إن الإفلات من العقاب كان أحد الأسباب التي شجعت على هذا التدهور، حيث يعفى المنتهكون من أي مسؤولية، وتستثنى بحقهم الإجراءات القانونية.

واعتبر أن هناك خيطاً رفيعاً بين الحرية وحرية التعبير، وهذا ما دفع الأمم المتحدة إلى عقد عدد من الورشات التي تعنى بتوضيح هذا الأمر، وأيضا ما قامت به المفوضية السامية لحقوق الإنسان، من خلال ورشات عمل لمنع الأعمال التحريضية.

وقال: إن كافة حقوق الإنسان هي عالمية وفردية ومتدخلة مع بعضها البعض، لافتاً إلى أن هناك دولا اتخذت إجراءات عقابية تمنع التحريض والكراهية، مسلطاً الضوء على وجود نظر إلى بعض أشكال التعبير على أنها مسيئة لشخصية سياسية، لكن هذا لا يعني تحجيم حرية التعبير.

من جانبه، قال الدكتور العبيد أحمد العبيد، مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية: إن هناك عملاً دولياً لإيجاد اتفاقيات ومعايير دولية لحماية الصحافيين، لافتا إلى أن المفوضية تعتبر أن أي معايير إضافية مهمة، رغم وجود ما يكفي من الحماية في القوانين الحالي.

وأضاف أنه لا يمكن تطبيق أي معايير دولية دون إطار قانوني محلي يوفر حماية قوية لحرية التعبير واستقلالية وحرية وسائل الإعلام. ولفت إلى ضرورة ملائمة القوانين الداخلية وآليات الرقابة ورفع تجريم حرية التعبير، فمن الملاحظ أن هناك انتهاكا لحرية الصحافيين بدافع حماية الأمن القومي، كما أن هناك العديد من التحديات التي تقف أمام التطبيق السليم للاتفاقيات الدولية.

وأكد أن هناك غياباً لدى الأجهزة الرسمية بأن حرية الصحافة تعد ركيزة أساسية في أي نظام ديمقراطي، وتأتي تجسيدا لحرية التعبير، إلا أن هناك نظرة عدائية في هذا السياق، كما أن هناك بعض الممارسات والثقافات التي تشكل عبئا على تطبيق الاتفاقيات الدولية.

وقال: إن هناك اعتقاداً بأن الصحافي ليس صاحب حق أصيل، حيث يتم اعتباره إما ساعيا في تجميل وجه النظام أو أنه جزء من منظومة تآمرية تعادي المصلحة الوطنية، معتبراً أن الصحافي مثل باقي المواطنين في المجتمع، له حقوق وعليه واجبات، وله الحق في جميع الممارسات الديمقراطية وفي حرية التعبير.

وجدد العبيد، طرح الجدل القديم حول تعريف الصحافي. قائلاً: إن المفوضية لديها تعريف حول هذا الأمر، لكن التعريف الوحيد هو أن ممارسة حرية التعبير مكفولة للجميع بموجب حقوق الإنسان. وأضاف أن المفوضية رصدت في تقرير أخير لها تعرض الصحافيات لانتهاكات أكبر، وتعرضهن لعنف إضافي، كهتك العرض أو التشهير. وأوضح أن حوادث قتل الصحافيين، ظهر فيها بأن هناك استهدافا مباشرا ومقصودا، وبالتالي فإن وجود نظام للإنذار المبكر والاستجابة السريعة بات أمرا ملحاً اليوم.

وتطرق إلى موضوع الحماية، بالقول: إن معظم الدول العربية صادقت على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، لكن هناك دولاً لم تصادق بعد، لافتاً إلى أن الأمم المتحدة هي منظمة دول، وأجهزتها تديرها دول أيضاً، والجهاز الأكبر لمعالجة الانتهاكات وجرائم ضد الإنسانية هو مجلس الأمن، وهذا الأخير لديه السلطة التنفيذية في الأمم المتحدة.

ونبه إلى أن واجب الحماية يقع على الدولة، والنظام الدولي لا يمكنه تعويض ذلك، لأن الدولة ملزمة بالواجب القانوني ومتابعة هذه الانتهاكات، مشيراً إلى أن الغالبية الكبرى من الانتهاكات تقع على الصحافيين المحليين، فهم وحدهم يقعون تحت مسؤولية الدولة. وكشف عن وجود العديد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة، أو على الأقل تقف خلفها، أو تشجع عليها، داعيا لمقاربة أوسع وأشمل من أجل حماية الصحافيين وتطبيق القانون بشكل سليم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المفوضية السامية لحقوق الإنسان تعرب عن قلقها لانتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/24/article_942696.html

نيويورك : واس

أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن القلق إزاء الوضع في فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، مؤكدة في عدد من التقارير التي أعدتها عن الأوضاع هناك، أن انتهاكات حقوق الإنسان تغذي الصراع وتشكله.

وقالت نائبة المفوض السامي فلافيا بانسييري أثناء استعراضها للتقارير الدولية أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف : إن الانتهاكات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، هي سبب ونتيجة للاحتلال العسكري والعنف المستمر .

وأضافت أن إنشاء وتوسيع المستوطنات في سياق الاحتلال العسكري الإسرائيلي، هي جوهر الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ، مشيرة إلى أن وجود المستوطنات وما يرتبط بها من قيود على الحركة والوصول إلى الأراضي يجزئ الأرض الفلسطينية ويحد الحرية، ويقوض أيضا حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير الذي يقع في قلب أي حل لوجود الدولتين .

وأكدت بانسييري أن الفشل في التصدي للعنف المرتكب من قبل المستوطنين يثير القلق ويغذي بيئة الإفلات من العقاب ، مشيرة إلى أن حدوث زيادة كبيرة في عدد القتلى والمصابين الفلسطينيين في حوادث مرتبطة بقوات الأمن / الإسرائيلية / خلال عام 2014.

وتحدثت فلافيا بانسييري عن الأوضاع في غزة، مشيرة إلى أن التصعيد الأخير كان ثالث تصعيد للأعمال العدائية في غضون سبعة أعوام ، مشددة على ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة .

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015
م
اضغط هنا

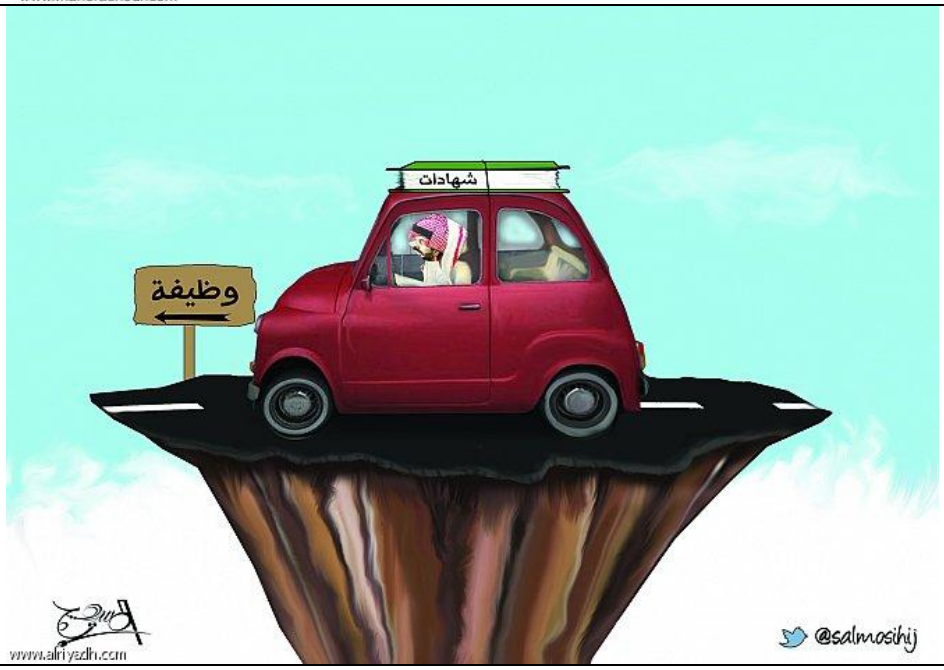

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 جماد الثانى 1436هـ - 22 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1032208

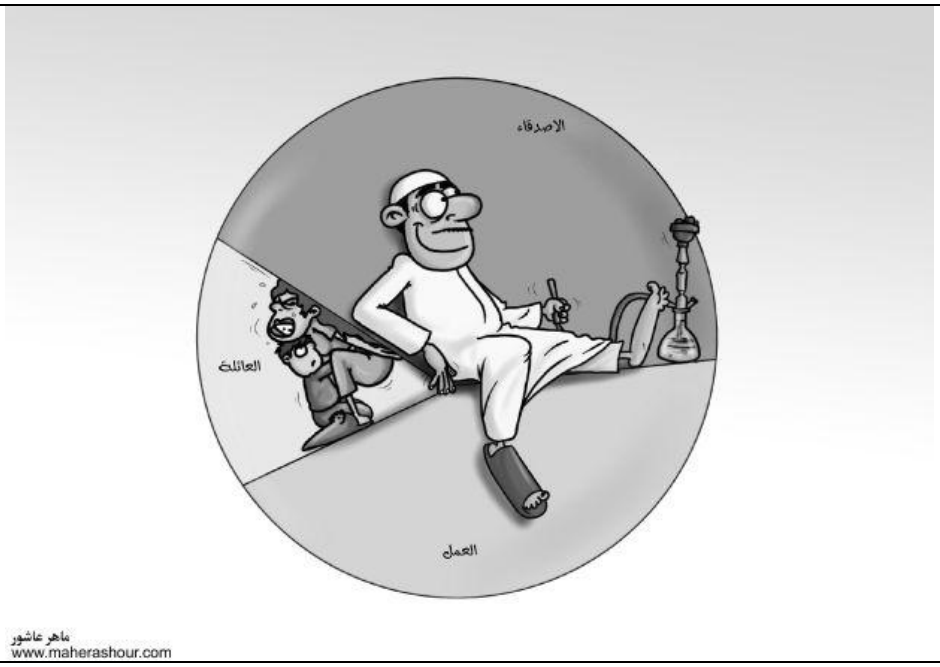

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 3 جماد الثانى 1436هـ - 23 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6142

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150324/Cartoon201503246358.htm

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 4 جماد الثانى 1436هـ - 24 مارس 2015م

http://www.alriyadh.com/1032692

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Cartoon201503256361.htm

المصدر: جريدة الوطن الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6150

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 جماد الثانى 1436هـ - 26 مارس 2015م

http://www.aleqt.com/2015/03/26/article_943317.html